الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جـامعـة الجـزائـر:يوسف بن خده
كـلية العلوم الإنسانية

الموضوع:

واقع النساء في مجتمع مدينة الجزائر
1800-1817
دراسة مستفادة من مصادر محلية

رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في التاريخ

من إعداد الطالب:
ليلى خيراني

تحـت إشـراف:
عائشة غطاس

الموسـم الجـامعــي:
2006 –2007

بسم ا   الرحمـن الرحيـم



الإهـ ـداء

إ أمي وأ الغالي

إ إخو الأعزاء: عبد العزيز ورضا وياس و ال

إ أخوا العزيزات: هج ة ونسيمة وفوزية ونعيمة

إ صديق العزيزة

زهيـرة

أهدي هذا العمل ا تواضع

كلمة شكر

أتقدم بأ ى عبارات الشكر والعرفان لكل من أسهم إ از هذا البحث من بعيد أو قريب.

إ الأستاذة الدكتورة عائشة غطاس ا شرفة. أشكرها على صـ ها وتوجيهاتا ومتابعتها وتشجيعاتا الدائمة.

إ الأستاذ الدكتور: عبد القادر هـ ، والشريف مريبعي.

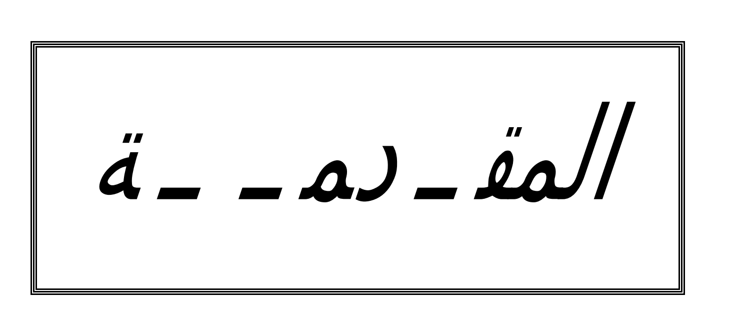
إ الأستاذة: مر اوي، وفريال فيلا ، وعمـ ي با .

إ الزملاء عمال كلية الآداب واللغات.

إ عمال مركز الأرشيف الوط وعمال ا كتبات.

إ أعضاء اللجنة ا وقرة الأساتذة الأفاضل، أشكرهم على ملهم عناء القراءة.

إ السيدة الدكتورة بلعروسي، إ أ اء، ونشيدة وفريال.


المقـدمـ ـة

يعد الحديث عن واقع النساء في المجتمع الجزائري في الحقبة العثمانية من المواضيع الأساسية التي لا يمكن أن نغفل عن دراستها، فإذا أردنا تصور نمط الحياة في المجتمع والتقرب من يوميات الفرد فيه، واعتباره حقا فاعلا أساسيا في المجتمع يتأثر ويؤثر تأثيرا لا نظير له في كل الأطراف المحركة للتيارات السائدة في المجتمع، والنساء يمثلن شريحة هامة كان لها الأثر الواضح في مختلف الجوانب العامة: الاجتماعية والاقتصادية والفكرية وحتى السياسية، وإن لم يكن بالشكل المباشر.

وسيأتي التركيز -في هذا الموضوع- على واقع هاته الشريحة في الفترة الزمنية الممتدة ما بين سنة 1214-1232 هـ الموافق لـ1799- 1817م– أي منذ مطلع القرن التاسع عشر إلى سنة 1817م، والواقع أن تحديد سنة 1817م فرضته وثائق دفاتر التركات الدراسة التي خصصنا فيها دفترين اثنين من دفاتر بيت المال- التركات- التي تغطي هاته الفترة، فالدفتر الأول بدايته من سنة 1214-1217هـ الموافق لـ 1800- 1803م، أما الدفتر الثاني فبدايته من 1221-1232 هـ الموافق لـ 1807-1817 م، وللمحافظة على نفس الفترة المحددة وقع اختيارنا على بعض وثائق سجلات المحاكم الشرعية التي تشمل الفترة نفسها.

ظل البحث عن فئة النساء في مجتمع مدينة الجزائر بعيدًا عن اهتمام الباحثين، فهل كان لهذا السكوت علاقة بمكوث هاته الفئة في البيوت وعدم قيامها بالعمل في مختلف مراتب السلم الاجتماعي إلى جانب الرجل، وقد جاء في الأدبيات الغربية ذكر لغيرة الرجال على النساء والبنات، ووصفهن بالماكثات في البيت فلا يخرجن منه إلا نادرا. إن هذا الوصف إلى جانب بعض من القراءات الأخرى عن هاته الفئة- المهمشة في نظر هؤلاء- بدأ يثير في خاطري فضولا عميقا لمعرفة المزيد عن هاته الفئة. ولا شك أن الاهتمام بالجوانب السياسية والإدارية والعسكرية حال دون التركيز على الجانب الاجتماعي الذي يزخر بمواضيع هامة وأساسية لا تقل أهمية عن الجوانب السابقة الذكر، فالتعرف على فئة النساء وحياتهن اليومية يعد من الجوانب الأساسية التي تقربنا فعلا من

الوصول إلى وصف معيشة هاته الشريحة وتكشف لنا مدى تحديها للمصاعب ومشقات الحياة.

فهل حقا كانت فئة النساء حبيسة البيت وظيفتها الأساسية هي الإنجاب وتربية الأبناء؟ وما مدى تحديها لصعوبات الحياة؟، هذا ما سنحاول الإجابة عنه في دراستنا هذه التي تعتمد على ما وفرته لنا وثائق الأرشيف التي تمثلها كل من دفاتر بيت المال وسجلات المحاكم الشرعية، فإلى أي مدى يمكن أن تفيدنا هاته الوثائق في التعريف بواقع فئة النساء في مجتمع مدينة الجزائر؟

إن الوقوف على إدراك أهمية دراسة الوثائق العثمانية يعد فعلا خطوة إيجابية نحو الكشف عن آثار شاهدة على كل ما حدث في المجتمع، في مستوياته المختلفة، ومجموع تلك الوثائق يعد فعلا منجما ومخزونا تاريخيا، يحتوي على معلومات جد ثرية ومتنوعة، لا يمكن أن يهملها دارس الحياة الاجتماعية والاقتصادية، فهي شاهد على تلك الحقبة فعلا وواقعا يمكن من خلالها أن نتعرف بدقة على الحياة في العهد العثماني الذي احتلت فيه شريحة النساء في مجتمع مدينة الجزائر حيزا هاما أسفرت عنه جملة القضايا التي عرضت على المحكمة الشرعية، وكان عمل مؤسسة بيت المال من جرد وإحصاء لتركات الأشخاص المتوفين الذين لم يتركوا عاصبا شرعيا عملا في غاية الدقة والإحكام ، وقد برزت شريحة النساء في تلك الدفاتر بكثرة، فتشكل لدينا بذلك مصدران أساسيان متنوعان في القضايا، تضمنا من المعلومات ما يسمح بالقيام بقراءة جديدة، تكشف عن جوانب هامة من حياة النساء وواقعهن في المجتمع ظل لوقت طويل حكرا على كتابات الغربيين من خلال مذكرات الأسرى، وملاحظات الرحالة، وتقارير القناصلة و الجواسيس والرهبان ، وقد آن الآوان لإعادة كتابة التاريخ المحلي كتابة موضوعية وعملية.

إن البحث عن واقع النساء في مجتمع مدينة الجزائر، انطلاقا مما تتوفر عليه دفاتر بيت المال وسجلات المحاكم الشرعية والبحث فيها ليس بالأمر الهين نظرا لرداءة الخط الذي كتبت به وصعوبة الأرقام الموجودة فيها وعدم وضوحها أيضا ، فكان علينا أن نركز عند قراءتها وتمعن النظر في محتوياتها، لنصل إلى الكيفية التي تمكننا من استخلاص معطيات ومعلومات تفيدنا في دراستنا، حتى نتوصل في الأخير إلى نتائج حقيقية وهامة عن هاته الشريحة.



اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج التاريخي التحليلي الذي يقتضي تحديد عينة البحث ويحددها زمانًا ومكانًا، ثم يستقي المعلومات اللازمة عنها ويحللها ويركبها ويصوغها، صياغة علمية، وفق نموذج تحليلي يمكننا من الوصول إلى أحكام تتعدى زمان العينة ومكانها، والغرض من تطبيق هذا المنهج هو الوصول إلى نتائج ومعطيات جديدة.

إن واقع النساء في مجتمع مدينة الجزائر -كما يتبين من خلال الوثائق المعتمدة- يفرض علينا البحث في العلاقة التي تربط بين هذا الواقع ووضع النساء الحضاري فيه بكافة أشكاله الحياتية في جوانب مختلفة اجتماعية واقتصادية وغيرها من الجوانب التي برزت في هذه الفترة، فكيف يمكن أن تعرفنا هذه الوثائق بواقع هاته الفئة من المجتمع؟ وهل تمكننا من إلقاء نظرة على البنية التركيبية الحضرية للمجتمع ؟ وما هي الفئات الاجتماعية التي تنتمي إليها هاته الشريحة؟ وما هي مواقعها في المدينة؟ وما درجة ثرائهن. وهل حقا كانت هاته الشريحة معزولة تماما عن المجتمع لم تمارس فيه أي نشاط من النشاطات اليومية؟ وهل لذكر حوائجهن من متروكات أثر في التعريف بحياتهن اليومية؟ وهل لتركاتهن المادية أيضا دلالة على بروزهن بوصفهن مالكات حقيقيات يتصرفن بحرية في أملاكهن المادية ؟ وهل نستطيع أن نحكم من خلالها على مستوى معيشتهن ؟ وأخيرا هل حقا عاشت نساء مجتمع مدينة الجزائر في عزلة وغياب عن الساحة الاجتماعية والاقتصادية، ولم يبرز لها أي أثر في فعاليات المجتمع؟

للإجابة عن هاته التساؤلات، قسمنا البحث إلى أربعة فصول: فصل تمهيدي، وثلاثة فصول، ويتفرع كل فصل من هذه الفصول الأربعة إلى مبحثين، وأنهينا البحث بخاتمة متبوعة بعدد من الملاحق ، مُقَدمة كنماذج لمختلف الوثائق التي أسسنا عليها دراستنا، وهي تحتوي على صور دفاتر بيت المال، وصوراً أخرى خاصة بوثائق سجلات المحاكم الشرعية، وعلى بعض من الصور المتعلقة بملابس ومصاغ النساء في مدينة الجزائر.

وقد خصصنا الفصل التمهيدي، للتعريف بالوثائق العثمانية، ومؤسسة بيت المال التي توكل لها مَهمات الجرد والإحصاء، والطريقة التي يتم بها الإحصاء ومهمات الموثقين وبيت المالجي، و ما تحتويه دفاتر بيت المال، وكذا سجلات المحاكم الشرعية،

والطريقة المعتمدة في اختيار العقود وكيفية استغلالها، وتحديد أهميتها وما تتضمنه من معلومات تاريخية جديرة بالتنويه والإشادة.

قسمنا الفصل الأول الموسوم بـ: " نساء مجتمع مدينة الجزائر" إلى مبحثين، يتناول الأول تركيبة العنصر النسوي في مجتمع مدينة الجزائر، فتطرقنا إلى نساء الحضر ويتضمن النساء البلديات- ومعهن الأندلسيات والكرغليات والتركيات والمسيحيات والمسلمات أو العلجيات ثم النساء الوافدات من المناطق المجاورة وكذا البعيدة وهن من يطلق عليهن "اسم البرانيات" ، كما خصصنا أيضا قسما للإماء والمعتقات وأدمجناهن ضمن تركيبة سكان مجتمع مدينة الجزائر، ثم تحدثنا عن مواقعهن في الأحياء السكنية بالمدينة، في داخل الأحياء وخارجها كالفحوص والأحواش والزوايا وأماكن أخرى متنوعة، وكان الهدف من كل هذا التقرب من الواقع المادي كما كان لا بد من الوقوف على الوزن الديمغرافي لهاته الفئة، والعوامل المؤثرة فيه من وطأة الكوارث الطبيعية والأمراض والأوبئة، وكذا التطرق إلى ظاهرة تكرر الزواج وحجم الأسرة والأرامل والمطلقات وانتشار ظاهرة غياب الأزواج عن نسائهن إلى غير ذلك من الحالات التي انعكست على مستوى معيشة هاته الفئة.

أما الفصل الثاني الموسوم بـ:" الحياة اليومية للنساء " فقد استقينا المعطيات من دفاتر التركات وتتعلق بإحصاء عدد الحالات الخاصة بمستوى ثراء فئة النساء، وتقسيمها إلى فئة "كبيرات الثريات" وأخرى متوسطة الثراء وأخيرا فئة الفقيرات والوقوف عند الفئة الأكثر فقرا، وآثرنا التحدث عن النشاط الحرفي للنساء وإسهامهن الاقتصادي من خلال معاملتهن اليومية، كما تعرضنا إلى ظاهرة انحراف بعض النساء، واستعنا بما ورد من إشارات بشأنها في المصادر الغربية حتى تكتمل الصورة لدينا.

أما الفصل الثالث والأخير الموسوم بـ: "الحياة المادية للنساء" فقد تعرضنا فيه إلى الممارسات اليومية، التي نستشف من دراسة الأثاث والمفروشات والملابس والمصاغ والمواد الغذائية وحجم الثروة المخصص لذلك، ثم ندرس ملكية النساء للممتلكات العقارية والممتلكات المنقولة ومنها المصاغ والمال، وكذا ملكيتهن للعبيد والإماء، ثم نصل إلى ظاهرة كالي أو مؤخر الصداق وما مدى استفادة هاته الشريحة من النفقة التي تعطى لها

وهي حق شرعي واجب التنفيذ يسهر القاضي على متابعة تنفيذ حكمه فيه. وأخيرا نعلق على ظاهرة الديون التي تعد هي الأخرى ممارسة اجتماعية واقتصادية.

إن هذا البحث هو محاولة للكشف عن واقع شريحة النساء في مجتمع مدينة الجزائر من خلال ما توفره وثائق دفاتر بيت المال وسجلات المحاكم الشرعية من أخبار ومعطيات، وبالإضافة إلى هذه المادة الأولية استفدنا من مصادر محلية و أخرى أجنبية، ومن دراسات حديثة.

أولا: المصادر المحلية : تتميز المصادر المحلية بالقلة وبشح المعلومات عن واقع شريحة النساء في المجتمع ، لما لهذا الموضوع من خصوصية تتعلق بظروف ذلك العصر الذي لم يكن الحديث فيه عن النساء ودورهن في المجتمع يستهوي الكتاب والرحالة ويثير انتباههم، ومع هذا فقد مكنتنا تلك المصادر من أخذ فكرة عن الأوضاع العامة لهذه الفترة موضوع البحث ، كما تحتوي على بعض المعلومات استطعنا من خلال جمعها تكوين صورة تعكس واقع ذلك العصر، ومنها مذكرات نقيب الأشراف للحاج **أحمد الشريف الزهار** ، وكتاب " المرآة " **لحمدان بن عثمان خوجة**.

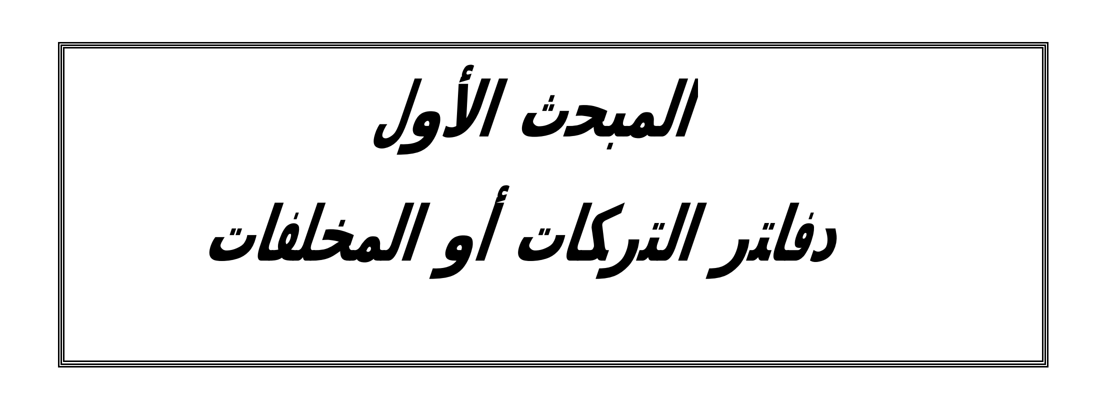
ثانيا : المصادر الأجنبية : وهي متنوعة، منها ما هو مترجم إلى اللغة العربية ، ومنها ماهو بلغته الأجنبية فمن النوع الأول نذكر مذكرات القنصل الأمريكي **وليام شالر**، والرحالون الألمان الذين زاروا الجزائر في الفترة العثمانية، جمعها وترجمها **أبو العيد دودو** ، ومعها رحلة الألماني **هاينريش فون مالسيتان**، وغيرهم ، أما النوع الثاني فنذكر: **هايدو** HAEDO **ودي تاسي** DETASSY، **ودي بارادي** DEPARADIS، ورحلة **شاو** SHAW و الراهب **دان**DAN **وبانانتي** PANANTI وعلى الرغم من عدم توافق كتاباتهم والفترة الزمنية التي تناولناها بالدراسة وهي القرن التاسع عشر، باستثناء بانانتي Pananti لأنه معاصر، إلا أننا قمنا بالاستعانة بكتاباتهم نظرا لأن الموضوع يتعلق بجانب اجتماعي وقد أثبتت الدراسة وجود عادات وتقاليد بقيت قائمة منذ القرن السادس عشر إلى نهاية القرن التاسع عشر ، فما جاء به **هايدو** من وصف لعادات النساء وتقاليدهن المتعلقة بالملبس والمأكل والمصاغ ، نجد نفس الانطباع الذي وصفه **دو بارادي** DE PARADIS **وبانانتي** Pananti أيضا.

أما فيما يتعلق بالدراسات الحديثة ، فقد استفدنا منها كثيرا لاسيما فيما يخص المنهج المتبع وطريقة الاستفادة من الوثائق و استغلالها ، ونذكر في هذا الصدد ما كتبه **لمنور مروش ومصطفى بن حموش وتال شوفال وناصر الدين سعيدوني** و**عائشة غطاس،** و **فلة موساوي- القشاعي** عن مجتمع مدينة الجزائر ، وما كتبته **فاطمة الزهراء قشي** عن مجتمع مدينة قسنطينة ولم نكتف بالكتابات المتعلقة فقط بمدينة الجزائر، بل استعنا ببعض ما كتب عن بعض الولايات العربية العثمانية و نذكر على سبيل المثال: عن المجتمع التونسي **دلندة لرقاش،** وعن المجتمع الدمشقي **عبد الكريم رافق ، واستبلت ، وبالسكوال** .

وفي الأخير نشير إلى صعوبة الإحاطة بكل ما استعنا به من مصادر ومراجع وكافة الدراسات التي اعتمدناها في هذه الدراسة.

فصل تمهيدي

التعريف بالوثائق وأهميتها



المبحث الأول
دفاتر التركات أو المخلفات

ليس البحث في الكتابة التاريخية بالأمر الهيّن، وعلى الباحث أن يجهز كل الأدوات التي يمكن أن تساعده على تحقيق الهدف للوصول إلى تقديم صورة عن المجتمع في فترة زمنية محددة. فهي بذلك المرآة التي تعكس الواقع كما وكيفا. والسؤال المطروح: إذا أردنا تفسير هذا القول وحاولنا تطبيقه على ما حدث في المجتمع الجزائري في عصر من عصور التاريخ الخاص بالجزائر في الفترة العثمانية بشكل عام، وواقع النساء في مجتمع مدينة الجزائر في الفترة الزمنية الممتدة بين 1214-1232هـ/1799-1817م، بوصفه مظهرًا من المظاهر الاجتماعية والاقتصادية بخاصة. فما هو الأساس أو المصدر الذي ترتكز عليه دراستنا، وماهي تلك الوثائق، أوذلك الرصيد الهام، الذي نرى أنه يشكل مصدرًا أساسيا ثريا لا غنى عنه لكل الدراسات الجادة التي تحتكم إلى منهج البحث من المصادر الأولية، لتكون أساسا ومنطلقا لدراسة بلاد الجزائر، ذلك أنه لا سبيل إلى دراسة تاريخ بلد ما، دون دراسة الوثائق الرسمية، ومراسلاتها وقوانينها الإدارية والمالية والاجتماعية التي سنتها، والتي تعتبر العمود الفقري لأية محاولة جادة لسبر الأبعاد التاريخية والحضارية للبلد المعني والمراد دراسته[1]، وكانت الوثائق التي جاءت كتابتها باللغتين العثمانية والعربية[2] ضرورة ومطلبا أساسيا. فما هي تلك الوثائق وما أهميتها في

---

[1]عبد الجليل التميمي، "الدفاتر التركية والعربية في الجزائر"، مجلة الأصالة العدد 14-15 سنة 1973، ص36-37.

[2]لابد من الإشارة إلى أن أغلب الوثائق مدونة باللغة العربية كما هو الحال بالنسبة لسجلات المحاكم الشرعية بالجزائر، ودفاتر بيت المال، بينما نجد بعضًا من سجلات دفاتر البياليك مسجلا باللغة العثمانية –باعتبارها سجلات رسمية لموظفي إدارة البياليك، وتخص قضايا اقتصادية واجتماعية وإدارية- كما يمكن أن نستشهد ببعض الوثائق التي تخص بعض الولايات العربية الواقعة تحت الحكم العثماني، ونجد أن وثائق المحكمة الشرعية بطرابلس جاءت مدونة باللغتين، ولهذا فإن المرافعات التي تعرض على القضاء محررة بالعربية باعتبارها لغة الأهالي، بينما حررت المراسلات والكتابات الرسمية بالتركية.

-انظر: خالد زيادة، "السلطة المدنية من خلال وثائق المحكمة الشرعية" مقال منشور في أعمال ملتقى الحياة الاقتصادية والاجتماعية للولايات العربية ومصادر وثائقها في العهد العثماني، الجزء1، الجزء2: منشورات مركز الدراسات والبحوث عن الولايات العربية في العهد العثماني، زغوان، 1986، ص505-506.

-وقد جاءت وثائق المحكمة الشرعية في دمشق كلها مدونا باللغة العربية.

وانظر:

-JEAN DENY , « A Propos du Fond Arabo-Turc des Archives du Gouvernement Général de l'Algérie » In Revue Africaine, Tome 62, 1921, pp375-378.

-انظر: دعد الحكيم، "الوثائق الشرعية كمصدر لبحث الحياة الاقتصادية في العهد العثماني –ثلاث وثائق من دمشق تعالج ذلك" مقال منشور في أعمال ملتقى الحياة الاقتصادية للولايات العربية ومصادر وثائقها في العهد العثماني،

دراسة الفترة الزمنية التي عاشت فيها شريحة النساء في مجتمع مدينة الجزائر خلال العهد العثماني؟ وكيف لنا أن نستخلص من تلك الوثائق معطيات تفيدنا في دراستنا هذه؟.

أكدت مختلف الدراسات أن النظام الإداري والعسكري الذي كان أحد أهم مميزات الإمبراطورية العثمانية، وقد انفرد -بشكل خاص- بوفرة الوثائق المتعلقة بهذين الميدانين أي الإداري والعسكري، وقد عرفت الجزائر نشاطًا حثيثا تجاريا وعسكريا في حوض المتوسط في العصر الحديث، نتج عنه حتما وفرة الوثائق الرسمية، إذ أن أمر التسجيل والتقييد أصبح ضرورة إدارية خاصة عندما تعددت مصالح الدولة داخليا وخارجيا[1]، فكانت الإدارة العثمانية في الجزائر خلافا لما يعتقد إدارة محكمة من حيث التنظيم والدقة، لقد تكونت تلك الوثائق نتيجة التسجيلات المستمرة لأوامر وتعليمات وقرارات، صدرت عن حكام الإيالة، وموظفي البايليك أو وردت عليهم من سلاطين الباب العالي وموظفيه[2]، ومما لا شك فيه، أن جزءا كبيرًا من تلك الوثائق تعرض للضياع والتلف والاختلاس لسبب أو لآخر[3]، ومع ذلك فقد نجت مجموعة لا بأس بها، وهي محفوظة بمركز الأرشيف الوطني، وفيها تحديد للفترة التي تنتسب إليها، وفقا للمرسوم الرئاسي الصادر في 8 نوفمبر 1971، فقد ورد في ديباجته أن هذه المؤسسة تشكل أول تدبير مخصص لصيانة التراث الإداري والتاريخي والثقافي، وحدد هذا المنشور تقسيم هذه الوثائق إلى ثلاثة

=الجزء1،الجزء2، منشورات مركز الدراسات والبحوث عن الولايات العربية في العهد العثماني، زغوان، 1986، ص400

[1] عبد الجليل التميمي، موجز الدفاتر العربية والتركية بالجزائر، منشورات المعهد الأعلى للتوثيق، تونس، 1983، ص.

[2] ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية-دراسات و أبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، دار الغرب الإسلامي، الطبعة1، بيروت، 2000 –ص41.

-انظر أيضا:

-محمود عباس حمودة، الوثائق العثمانية في تركيا ومصر ودول شمال إفريقيا، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1999م.

[3] تعرض الجزائر للاحتلال الفرنسي الذي كان هدفه الأساسي طمس الشخصية الجزائرية المسلمة ومحاولة سلخها من الأصول بما في ذلك الفترة العثمانية وآثارها.

عهود ، وقد وضعت الوثائق العربية والتركية في إطار العهد الثالث أي فترة ما قبل 1830[1].

إن الهدف من دراسة دفاتر المخلفات أوالتركات وسجلات المحاكم الشرعية هو السعي إلى إعطاء صورة عن واقع النساء في مجتمع مدينة الجزائر تتميز بالشمولية في مختاف الجوانب الاجتماعية والاقتصادية.

1: *تعريف دفاتر التركات*:

تم تصنيف سجلات بيت المال من طرف **ألبير دوفو** ALBERT DEVOULX محافظ الوثائق العربية بمصلحة التسجيلات (الدومين) Domine، فقد أعدّ فهرسا خاصًا بالوثائق العثمانية بالجزائر سنة 1850، كما أعطى ترقيما لهذه الوثائق، ويبلغ عددها حوالي 520 سجلا (دفترًا)، وتضم في مجموعها مايقرب من 84 ألف صفحة، وتحتوي على 47 علبة من حجم "7" سجل منها 450[2]: وهي مؤلفة من سلسلتين:

1- السلسلة الأولى تعرف بسلسلة بيت المال: وتتضمن 64 سجلا موزعا على 11 علبة.

2- السلسلة الثانية هي سلسلة البايليك: وتتضمن 386 سجلا موزعا على 36 علبة.

وقد حاول "**دوني**" J.DENY في مرحلة لاحقة ترقيمها عندما قام بتصنيف الوثائق الجزائرية العائدة إلى فترة ما قبل الاحتلال الفرنسي، فأفرد لها في الفهرس الذي

---

[1]يتكون هذا الرصيد الذي اصطلح على تسميته بالرصيد العثماني من سجلات المحاكم الشرعية ودفاتر بيت المال ودفاتر البياليك: حيث يبلغ عددها 386 سجلا موزعة على ست وثلاثين علبة مرقمة من 1 إلى 386، تتسم بعدم التسلسل الزمني، تبدأ مع منتصف القرن السابع عشر وتنتهي مع الثلث الأخير من القرن التاسع عشر، أغلبها مكتوبة باللغة العربية وقليل منها بالعثمانية.

-انظر: شهاب الدين يلس، الوثائق الوطنية، فهرس تحليلي للوثائق التاريخية للرصيد العثماني: 1058-1279هـ/1648-1862م، تقديم أحمد توفيق المدني، / عدد خاص 8-9 ،الجزائر، 1980، ص07.

-انظر: ناصر الدين سعيدوني، "نظرة حول الوثائق العثمانية بالجزائر ومكانتها في تاريخ الجزائر الحديث"، -مجلة التاريخ- عدد4، الجزائر، 1977، ص138-139.

[2]شهاب الدين يلس،المرجع السابق، ص08

وضعه سنة 1921م، ترقيما خاصا بها[1] ، على أن الترقيم لم يحترم فيما بعد ، إذ وزعت هذه الوثائق في فترة لاحقة على 64 دفترا [2]. و حفظت في 11 علبة[3].

2-1 مؤسسة بيت المال:

تعدّ دفاتر بيت المال، مصدرا أوليا لكتابة التاريخ الاقتصادي و الاجتماعي، فهي صادرة عن مؤسسة بيت المال ، التي تعد إحدى المؤسسات الهامة القائمة بمدينة الجزائر وقتئذ [4]، و ينحصر نشاط مؤسسة بيت المال في الاعتناء بتسيير الأملاك العائدة إلى اليتامى والغائبين، وضمان حصة الدولة من التركات حسب الأحكام الشرعية، ومن هنا اكتسبت مؤسسة بيت المال نوعا من الاستقلال عن مؤسسة الأوقاف التي ترمي تشريعاتها إلى الحيلولة دون استيلاء الدولة -عن طريق بيت المال- على أملاك الأوقاف و الأحباس، ومن هذا الجانب أصبح بيت المال ذا صبغة حكومية أهلتها إلى مشاركة مصادر الدخل المتنوعة[5].

يشتغل على رأس هذه المؤسسة موظف يعرف ببيت المالجي، أو" المكاف بشغل المواريث المخزنية "، وهذه الوظيفة كانت موجودة قبل دخول العثمانيين إلى الجزائر، وكان يدعى أمين بيت المال أو أبي المواريث[6]، ويتولى بيت المالجي[7] بوجه عام مهمة حصر ومراقبة تركات جميع الأشخاص المتوفين الذين لم يخلفوا عاصبًا، والذين يطول غيابهم، فيعدون بذلك في عداد الموتى، مثلما هو حال الأسرى الذين يطول

---

[1] من 145-159.

[2] سعيدوني ، ورقات جزائرية، ص 72 .

[3] استمر الترقيم بعد ذلك كما أعده دوفو من قبل .

[4] عائشة غطاس ، الحرف و الحرفيون، بمدينة الجزائر 1700-1830 ، مقاربة اجتماعية واقتصادية ، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر 2002، الجزء 1 ، ص. ط .

[5] ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني1792-1830 ، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1985، الطبعة 2 ، ص139-140 .

[6] مصطفى أحمد بن حموش ، فقه العمران الاسلامي، من خلال الأرشيف العثماني الجزائري 956هـ–1549م/ 1246هـ– 1830م ، دار البحوث للدراسات الإسلامية و إحياء التراث، دبي، 2000، ص، 26- 27 .

[7] انظر عن بيت المالجي :

ALBERT DEVOULX, TACHRIFAT, Recueil de notes historiques sur l’administration de l’anciénne régence d’Alger , Imprimerie du gouvernement, ALGER, 1852, p20.

أسرهم[1]. وكان المتوفى لا يدفن إلا بترخيص من بيت المالجي، ولا تقسم تركته إلا بحضوره[2]، حيث تقوم مؤسسة بيت المال بالإشراف على تصفية تركته التي فيها حظ لبيت المال[3]، وكان الموثقان يتوجهان إلى محل سكنى المتوفى فيقيدان جميع مخلفات الهالك، وتنقل الأشياء الثمينة التي يُخشى أن تضيع إلى أن يجتمع الورثة أو غيرهم من ذوي الحقوق. وإذا كان الميت أجنبيا مجهولا أو كان أهله متغيبين فإن هذه المؤسسة تمثلهم فتبيع التركة في المزاد العلني، وتحتفظ بالقيمة كوديعة مقدسة، ويودع المبلغ في صندوق عمومي، ويسجل مقداره في ثلاثة سجلات، ولا يستطيع أحد أن يتصرف فيه إلا بإذن شرعي.

وإذا لم يترك الشخص المتوفى وارثا حاضرًا أو غائبًا، تحسم المصاريف المترتبة عن دفنه وتدفع ديونه إن كانت عليه ديون، ثم تنفذ رغباته الأخيرة إذا كانت لا تتجاوز المقدار الذي ينص عليه الشرع، لأنه لا يملك التصرف إلا في ثلثي أملاكه ولو ترك أقرباء[4]، أما الثلثان الباقيان فيضمان إلى صندوق بيت المال، وتصرف الأموال التي يحصل عليها في دفن الفقراء والأجانب والمعوزين ودفع أجور الأساتذة والطلبة[5]...

---

[1] يحدد مسؤولياته محمد الصالح بن العنتري فيقول: "من مسؤولياته إعانة الفقراء والمساكين والتصرف في المواريث التي لا صاحب لها وحفر القبور وحماية المقابر، ويضع الباي دائما تحت تصرفه مبلغا ماليا من الخزينة العامة لمواجهة هذه المشاكل".

- انظر: محمد الصالح بن العنتري : " فريدة منيسة في حال دخول الترك بلد قسنطينة و استيلائهم على أوطانها أو تاريخ قسنطينة، مراجعة وتقديم وتعليّق، يحي بوعزيز، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1991، ص23.

[2] لا تتجاوز فترة التقييد خمسة عشر يوما(15) أقصاها شهر واحد.

- انظر:

Tal Shuval, La ville d'Alger vers la fin du 18ème siècle, population et cadre urbain, édition C.N.R.S, Paris, 1998 , p 27-28

[3] يختلف الأمر في المجتمع الدمشقي، حيث لا تصفى التركة مباشرة بعد وفاة صاحبها، وقد تمر أشهر وأحيانا سنوات قبل اللجوء إلى القسام.

[4] كما ورد فيها أيضا ذكر لوصايا بعض المتوفين لإعطاء بعض من تركاتهم (إما لأشخاص، أم لزوايا....)

[5] حمدان بن عثمان خوجة، المرآة، تقديم وتعريب وتحقيق محمد العربي الزبيري، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1982، ص 134-135 .

1-3 انتقاء العينة:

تتعرض دفاتر التركات [1]، التي تتضمن جردًا للشرائح الاجتماعية المسلمة التي لم تخاف عاصبًا شرعيا إلى تحديد نوع الجنس المتوفى مباشرة سواءٌ أتعلق الأمر بالذكر أم بالأنثى، ومنه يسهل علينا تحديد عينة شريحة النساء التي سنخصها بالدراسة، فقد روعيت دقة متناهية من قبل الموثقين في تحديد الجنس ، فنجد " متروك امرأة جيء بها من حوانت بن رابحة ..." [2]و " مخلفات أمة معتقة عباس ... "[3]،.

---

[1] تولى شهاب الدين يلس مهمة إعداد فهرس تحليلي للوثائق ، حيث قام بجمعها و ترتيبها ، كما سجل محتواها وضبط تواريخها ، و حدد طبيعتها " من حيث الحجم ، الشكل نوع الخط المستعمل ..." .

- أنظر : الفهرس التحليلي للوثائق التاريخية للرصيد العثماني "1058 – 1279م / 1648- 1862م " عدد خاص 8-9 يخص دفاتر بيت المال و دفاتر البايليك . و كذا : إعداد عبد الجليل التميمي ، موجز الدفاتر العربية و التركية بالجزائر ، يعد فهرسا خاصا بدفاتر المخلفات ، رتبها و صنفها .
- انظر موجز الدفاتر العربية و التركية بالجزائر ، منشورات المعهد الأعلى للتوثيق ، تونس، 1983 .

[2] سلسلة بيت المال، دفاتر المخلفات علبة رقم: 2، سجل:4 رقم الوثيقة 72، وسنشير لاحقا إلى المصدر باختصار،
-بيت المال، دفتر رقم:2(4):و72.

[3] بيت المال، دفتر:2(80)

اعتمدت بعض الدراسات على دفاتر المخلفات كمصدر لدراسة الحياة الاجتماعية والاقتصادية للمرأة العربية في العهد العثماني، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

-عبد الكريم رافق، "سجلات التركات (المخلفات) كمصدر للتاريخ الاجتماعي والاقتصادي" ،مأخوذ من بحوث ودراسات في التاريخ العربي مهداة إلى الأستاذ نور الدين حاطوم ، دمشق 1992 ، دار الشمال للطباعة والنشر، ص 174-194.

-عبد الكريم رافق، "دراسة سكانية لدمشق وحلب في عام 1277هـ/1861م، من خلال سجلات التركات"، منشور في مستلة من أوراق في التاريخ والأدب مهداة إلى نقولا زيادة ، ص88-98.

Dalenda Largueche, "Sur les traces du quotidien des femmes ordinaires" : vivre, paraître et defier. Familles et marginaux dans le monde ottoman : femme, enfants, pauvres et handicapés, sous la direction de Abdeljelil temimi, fondation temimi pour la recherche scientifique et l'information, Zaghouan, 2002, pp53-77

انظر:

-Colette Establet, « Les Intérieurs Damascains au début du 18 d'inventaires » , Les villes dans L'empire Ottoman activités et sociétés , T. 2 – C.N. R.S , Aix en – Provence, 1994 , p32 – 46 .
-Jean- Paul Pascual , « Les inventaires après décès, une source pour l'histoire économique et sociale de Damas au 17ème siècle . »

تمت عملية جمع الوثائق الخاصة بشريحة النساء في مدينة الجزائر ، بالاعتماد على موجز الدفاتر العربية والتركية في الجزائر، الذي أعده عبد الجليل التميمي خصيصا لتسهيل مهمة الباحث[1]، ويتعلق الأمر بالدفترين الموجودين بالعلبة رقم 2 في الميكروفيلم "Microfilm" المحفوظ بمركز الأرشيف الوطني الجزائري، والدفتر الأول يحمل رقم 4 يبدأ من أوائل صَفَر سنة 1214 هـ الموافق لجويلية 1799م ، وينتهي أواسط شهر ذي الحجة من سنة 1217هـ الموافق لأفريل (1803م)، أما الدفتر الثاني فيحمل رقم 5 ويبدأ مع أوائل شهر ذي القعدة سنة 1221هـ الموافق لجانفي 1807 إلى أواخر ذي الحجة سنة 1232 الموافق لنوفمبر 1817م، مع ملاحظة عدم وجود الدفتر الخاص بالسنوات 1804-1805-1806[2].

1-4 : *طبيعة الدفاتر*:

علينا أن ننوه بالدقة التي تميزت بها تقييد تلك المخلفات، حيث تحصى فيها كل صغيرة وكبيرة وتذكر بكافة تفاصيلها الدقيقة، حتى وإن تطلب أمر جردها أكثر من ورقة في الدفاتر، وتؤكد ذلك عبارة "تتمة" التي جاء ذكرها في أكثر من وثيقة كما هو الحال في:" تتمة معلمه حمام..."[3] و" تتمة الماشطة..."[4]. أما لغة تلك الدفاتر، فجاءت في مجملها مكتوبة باللغة العربية. ولا تختلف كثيرا دفاتر التركات التي تخص الجزائر

---

[1] Abd El Jelil Temimi," Sommaire des Registres Arabes et Turcs d'Alger" publication de la Revue d'Histoire Maghrébine, Vol 2, Tunis, 1979.

[2] يختلف إعداد الفهرس التحليلي للوثائق العثمانية بالجزائر عند كل من الباحثين ياس والتميمي، في تحديد أرقام الدفاتر وكذا في ضبط التواريخ، ونخص بالذكر السجل أو الدفتر قيد الدراسة: فقد جاء عند ياس كما يلي: سلسلة بيت المال – العلبة من 1 إلى 3 –رقم السجل:5- الرقم القديم: 5 السنة محددة بـ :(1214هـ -1796م) وهي تخص مدينة الجزائر من (1214هـ -1796م) من 1799-1800م ويحتوي هذا الأخير على 191 ورقة.

-أما عند التميمي فورد كما يلي: في دفتر رقم:3، تمت عملية حصر التركات مع بيت المالجي الحاج حسين: محرم 1214هـ/ جوان 1799م إلى غاية 1221هـ/ 1806-1807، تحتوي على 191 ورقة مكتوبة كلها باللغة العربية. أما الدفتر الثاني فيحمل رقم:4 يبدأ من 1214هـ /1799-1800م إلى غاية 1233هـ/ 1817-1818 ويحتوي السجل على 102 ورقة مكتوبة أيضا باللغة العربية.

-Temimi, Sommaire, p 26.

[3] بيت المال، ع:2(4) و78

[4] بيت المال ع:2(4) و81

من حيث صياغتها الشكلية عن دفاتر التركات بالولايات العربية العثمانية[1]. حيث تبدأ السجلات بذكر اسم المتوفى، ونسبه ومهنته إن وجدت، ثم ذكر مكان المتوفى فحالته الشخصية (متزوج كان أم أعزب...وأخيرًا ورثته)، ويذكر عادة الشهر-القمري- الذي قيد فيه المتروك دون أن يذكر اليوم، فجاء بصيغة (أوائل-أواسط-أواخر..)[2] ثم تحديد السنة، وكلها جاءت بالتاريخ الهجري. ويلي ذلك مباشرة في حصر التركة وما تحتويه من أشياء وحوائج مهما كان حجمها، صغيرة كانت أم كبيرة، ذات قيمة كبيرة أم هزيلة[3]، لتعطى في النهاية حجم الثروة ومبلغها، مع إسقاط هذا المبلغ إن كانت للمتوفى ديون، أو أدخلت فيه مراسيم الدفن من كفن وأجرة الدفن، وكالي الصداق وكذلك ما يتبقى من نصيب مؤسسة بيت المال [4]، مع ملاحظة أنه لا يخص كل الحالات الواردة في الدفاتر بل وقفنا على عدد من الوثائق التي لا نجد فيها ذكر لبقية تفاصيل هذه الأخيرة أي قبل الإسقاط، وحتى مؤسسة بيت المال التي كان يفترض أن تهتم بتقييد هذا الأمر. إضافة إلى جهلنا لطبيعة الكراء وملكية الأشخاص للمساكن[5] وإنه ليس من اليسير على الباحث فك رموز هذا النوع من الوثائق، نظرًا لطبيعة الخط الذي دونت به وطريقة كتابة أرقامها[6]، فجاءت في كثير من الأحيان مشوبة بالدارجة، وكذلك

---

[1] يمكن أن نقارن ذلك بما جاء في مقالات كل من عبد الكريم رافق،و استبلت Establet ،و بسكويل Pascual عن المجتمع الدمشقي، ولرقش Largueche عن المجتمع التونسي.

[2] نجد في دفاتر التركات في مدينة دمشق ذكر اليوم، فالشهر، فالسنة.

-أنظر رافق، "سجلات التركات" ، ص 192-193.

[3]نجد في أغلب الوثائق ذكر كافة الأشياء، فكان يشار للبسيط منها، بعبارتي (اتفاتف أو قاربرطال)

-انظر:

Fagnan, Additions aux dictionnaires arabes, Beyrouth, librairie de Liban.S.D

[4]نلاحظ تشابهًا في هذا التصنيف في كل الوثائق تقريبًا.

.[5] Shuval, Op, cit, p30

[6] تعرضت الوثائق إما إلى الضياع أو التلف، وهذا ما يفسر لنا الانقطاع الذي يتخلل الدفتر، فلا نجد إحصاء للسنوات التي تلي سنة 1217هـ/1806-1807، الواردة في الدفتر قيد الدراسة، لينتقل بعدها إلى سنة 1221هـ. ثم إلى سنة 1232هـ/1817م، وذلك نتيجة إما لعوامل طبيعية أو بشرية، فتآكل الأوراق وتلف الحبر المستعمل فيها، حال دون الانتفاع ببعضها، وكان هذا حال كل الدفاتر تقريبا وعلى سبيل المثال لا الحصر وجدنا في العلبة رقم 2، السجل رقم 6 يحمل عبارة " السجل رقم 6 مفقود" في الميكروفيلم، وهذا دليل على تردي حال تلك الوثائق ناهيك عن صعوبة قراءة الأرقام الهندية المستعملة، حيث استخدم فيها طريقة الأعشار والكسور مما صعب لنا تحديد دقة أرقامها.

-انظر: سعيدوني، ورقات، ص90.

وجدنا بعض المقتنيات التي صعب علينا فهمها وهو ما قد يفسره بعد الفترة الزمنية، فاضطررنا في أحيان كثيرة إلى اللجوء إلى المعجمات القديمة التي كانت تعتني بتلك المصطلحات التي لم نعد نجد للبعض منها أثرا في الاستعمال مع مرور الزمان[1].

تتميز الدفاتر بعدم ترتيبها للأشياء المتروكة، أوالمخلفة عن الهالك مما لايسمح بالتعرف على توزيع الأشياء والحوائج في الغرف، ولاحتى عدد الغرف الموجودة بها، وقد فسرت **استبلت** Establet، ذلك بالفترة التي تستغرقها عملية الجرد والتي يحتمل أن يكون أثناءها الورثة قد تصرفوا في تغيير أماكن وجودها[2]. وإن جاء جرد التركات غير مرتب ومصنف، حيث تذكر الأواني والملابس وأدوات الطبخ والمصاغ... في آن واحد دون تمييز بين الفضاءات، وعلى الرغم من هذه الملاحظة فهي تتضمن من الحقيقة والصدق ما يحول دون لبسها أوغموضها، إذ تقدم لنا حصرا بكافة الحاجات والممتلكات.

استنادًا إلى الدفتر الأول[3] الذي يغطي الفترة الممتدة بين 1799-1803 رصدنا خمسًا وسبعين ومائة حالة(175) تخص النساء من جملة تسع وثلاثين وستمائة حالة 639، أما الدفتر الثاني الذي يغطي الفترة الممتدة بين 1807-1817 فقد رصدنا تسعين وأربعمائة 490 حالة تخص النساء من جملة خمس وأربعين وستمائة وألف 1645 حالة[4]، لنصل في الأخير إلى مجموع عدد الحالات المقدر بخمس وستين وستمائة 665 حالة من جملة أربع وثمانين ومائتين وألفي حالة 2284[5].

مثلما يوضحه الجدول الآتي:

-غطاس، الحرف، ص، ظ

[1]العودة إلى القواميس.

[2] Establet, p17.

[3]تتميز وثائق دفاتر المخلفات، بوجود إحصاء لأكثر من حالة ....تتمة كتابتها بشكل عمودي، بينما نجد الوثائق الدمشقية الخاصة بالمخلفات تكتب بشكل أفقي.

-انظر: رافق، " سجلات"، ص 193.

[4]بعد فرز كل الحالات الواردة في السجل رقم 4 –و5 سلسلة بيت المال- الذي يتضمن النساء والرجال معًا.

[5]نخص كل النساء الواردة أسماؤهن أو نعوتهن في الدفتر، فنجد من بينهن الإماء أو المعتقات –دون استثناء-.

تاريخ العينة	1803-1800	1817-1807	المجموع	النسبة %
مجموع عدد الوفيات	639	1645	2284	29.78
عدد الوفيات من فئة النساء	175	490	665	27.38

2-أهمية دفاتر التركات في دراسة الحياة الاجتماعية والاقتصادية:

إن **ف.بروديل** F.Braudel[1]، حينما وصف دفاتر التركات بـ: "وثائق الحقيقة" « documents de vérité » أراد أن يلفت نظر الباحثين إلى أهمية دراسة تلك الوثائق، كما نوه **باسكوال** J.Pascual بأهميتها وبثرائها المتميز[2]، والحقيقة أن جل الدراسات الحديثة التي انطلقت من الأصول أي من المصادر الأولية، تجمع على أهمية هذه الوثائق، وعلى ذلك الرصيد الذي تحتفظ به الولايات العثمانية[3]، ولم يكن ليتسنى لهم إصدار هذا الحكم إلا بعد اطلاعهم على ما تحمله تلك الوثائق من معطيات بالغة الأهمية. فعلى الرغم من وجود كتابات غربية متنوعة واحتوائها على فوائد إخبارية جمّة، ظلت -لزمن طويل- المصدر الأساسي لكتابة التاريخ، ومع ذلك فهي لا تغفل عن تقديم رؤى خارجية، ومنظور يصبو إلى حقل واحد، ويسعى لتحقيق هدف واحد أيضا وإن تعددت مشاربه[4] وعليه ونظرًا لجملة الاعتبارات السابقة، كانت الوثائق بتنوعها وشمولها هي الملجأ الذي نغرف من الحقيقة والواقع الذي يثمر ويثري حقا كتابة تاريخ المجتمع. وإذا أردنا أن نفصّل ذلك أكثر، ونطبقه على دفاتر التركات، وما

---

[1] Establet, « Les Intérieurs » ,p16.

[2]« les actes après décès représentent pour l’historien une documentation d’une richesse esceptionelle »

-انظر:

Pascual, « Les Inventaires », p 62

[3]انظر كل الدراسات التي سبق ذكرها، وقد اعتمدت على المصادر كمادة أولية لهؤلاء: -التميمي، سعيدوني، غطاس ، لرقاش، رافق، شوفال، ريموند...

[4]سعيدوني، " نظرة حول الوثائق"، ص138-139.

تحمله من تقاييد، فإلى أي مدى يمكن أن تقدم لنا هذه الدفاتر صورة واقعية عن خصوصية النساء في مجتمع مدينة الجزائر، وحياتهن الاجتماعية والاقتصادية فيها؟.

وبالرغم من أهمية تلك الدفاتر وشموليتها فقد علّق الباحثون في دراستهم لدفاتر التركات، على بعض الفجوات التي خلفتها عملية إحصاء التركات، فوصفوها "بالساكتة" Muets [1] ويتعلق الأمر بعدم ذكر بعض التفاصيل الخاصة في تصنيف الأشياء والممتلكات فوردت غير مرتبة و دقيقة أحيانا[2]، فلا نجد ذكرًا لألوان الملابس إلا نادرًا، ولا حصرًا لحجم الغرف وتوزيعها على المنزل، ولا ذكرًا للسن... وغيرها من التفاصيل التي تعتني بخصوصيات الأفراد ومكاسبهم، ومع هذا تبقى محتويات تلك الدفاتر وما تحمله من حقيقة وصدق ما يجعلها مصدرًا أساسيًا لا غنى عنه في دراسة حياة المجتمع الاجتماعية والاقتصادية[3].

إن نظرة متأنية لما جاء في دفاتر المخلفات، من تعدد في الأسماء والأماكن تقودنا إلى الكشف عن التركيبة السكانية للمجتمع ، العنصر النسائي فقط فمن خلال عددهن، وتوزيعهن الجغرافي، وأحوالهن الشخصية، وبنيتهن، وانتمائهن[4]، نستطيع تحديد الوزن الديمغرافي لهذه الشريحة في الفترة المحددة زمنيا بـ: 1799-1817. كما أن ذلك الوصف الدقيق الذي جاء في الوثائق الخاصة بالمأكل والملبس، وأثاث البيت ومصاغ المرأة وحاجاتها المختلفة وكل ما تملكه، يعد جزءًا هامًا وتوثيقا حقيقيا لواقع النساء، لا يمكن تجاهله في دراسة الحياة اليومية لهاته الشريحة وكذا ممارساتها وإسهاماتها

---

[1] انظر Largueche, Op, cit, p56

Pascual, Op, cit, P62

[2] انظر Largueche ,Op, cit , p56

[3] M.H Cherif « Les Documents de Bayt Al Mal dans les Archives de l'ancienne direction des Habous, In Revue d'Histoire Maghrébine, Tunis , N 39-40/1985,p211.

[4] نقصد بذلك الجماعات التي تنتسب إليها النساء، أي الفئات التي تنتمي إليها، فقد عرف المجتمع الجزائري عناصر آهلة منها الأقلية التركية، والأندلسيين، وجماعة المولدين –الكراغلة- والحضر (البلدية) والدخلاء (البرانية)، منهم جماعة القبائل والجيجليين والأغواطيين والبساكرة والعبيد (الوصفان)....

-انظر: أبو القاسم سعد ا ، تاريخ الجزائر الثقافي 1500-1830 الجزء1، دار الغرب الإسلامي، 1998، ص 148-15.

-سعيدوني، ورقات، ص 89

-غطاس، الحرف، ص4-32.

المادية التي تضمنتها صفحات تلك الدفاتر. هذا إذا أردنا فعلا أن نسهم في إحياء صورة المرأة بالشكل الأصلي والدقيق المعبر فعلا عن حياتها، بعيدًا عما ورد في جل كتابات الغربيين الغامضة، وبالإضافة إلى هذه المعلومات التي توفرها سجلات التركات، فإنها تزودنا كذلك بمعلومات هامة حول طبيعة ثروة المتوفى –نخص بذلك فئة النساء- والديون التي هي بذمة الآخرين أو التي بذمتها، وعلاقاتها المالية معهم، وحجم ممتلكاتها من عقارات ومصاغ، وصافي المبلغ من النقود العينية التي نتمكن -من خلالها- من معرفة مستوى ثرائها، كما تمكننا من أخذ فكرة عن تطور أسعار العملة وقيمتها في تلك الفترة[1].

أما عن أنواع الألبسة والمفروشات التي كانت بحوزتها فنستطيع أن ندرك مقدار ما كانت تنفقه المرأة في اقتناءاتها المتنوعة، ناهيك عن إحالتنا على مجال اهتمامها بالحاجات التي تستلهمها وتستخدمها أكثر من غيرها، فيتضح لنا بدقة مبلغ ميولها ورغباتها[2] وتسعر هذه الحاجات في مزاد علني، لتقدير ثروة المتوفى، وهنا يتضح لنا جليا الفرق بين فئات النساء، أيّهنّ كن موسرات الحال، وأيهن كنّ أقل منهن درجة في الإنفاق.

ومن الأمور الهامة في سجلات التركات قضايا الديون، وهي تفصل في ذكر أسماء الدائنين والمدينين، والمبالغ المترتبة عليهم أو في ذممهم، وفيما إذا كان الدين ظاهرة اقتصادية واجتماعية مقبولة في المجتمع ومصونة بقوة القضاء الشرعي[3]، حيث اطّلعنا على مدى تعامل النساء والرجال بها، فمثلا يرد في ذكر السجلات كالي الصداق[4] الذي في ذمة الرجل وإسقاطه بعدها، فكان الموثقون يحرصون حرصًا دقيقا على تسجيل كل المستحقات، وإعطاء الحقوق لأصحابها وفق ما جاءت به أحكام الشريعة[5]. وبات جليّا

---

[1] مهما كان نوع العملة (ذهبا كانت أم فضة...).

[2] فالمتعارف عليه أن للنساء ميزة خاصة في اختيار الأشياء وهو ما يجسد وقتهن وحرصهن على اقتناء الأشياء المميزة، والتي تظهر فيها دائما لمسات أنوثتهن –منها انتقاء الألوان وترتيب الأفرشة...

[3] رافق، "سجلات" ، ص191

[4] بيت المال، ع2 سجل4 و70.

[5]حيث كان من مهام بيت المالجي السهر على حقوق الورثة والغائبين، حسب أحكام الشريعة الإسلامية :" يأمر ببيع الأملاك والثروات القارة منها وغير القارة عن طريق الإشهار العام والمزايدة، وبعد أن ينال الورثة حقوقهم المشروعة

أن دفاتر التركات وإحصاءها المحكم، تحتوي من المعطيات ما يستحق فعلا التنويه به والإشادة بخصوصياته القيمة التي تعتبر أساسية لدراسة حياة النساء وواقعهن الاجتماعي والاقتصادي، في وقت أغفلت المصادر عن ذكر التفاصيل الدقيقة[1].

وتدفع نفقات القاضي والموثقين وعمال بيت المال، شريطة ألا تزيد هذه المصاريف عن 7% من القيمة الإجمالية للتركة، ويؤول الباقي إلى خزينة الدولة التي لا يحق لها حيازة أي مبلغ من التركات والأموال الصادرة إلا بعد تصفية الحقوق المستحقة من ديون وأقساط الميراث".

-سعيدوني، ورقات، ص 223-224.

[1] Pascual, Op, cit, p62.

المبحث الثاني

وثائق سجلات المحاكم الشرعية

1-*تعريف سجلات المحاكم الشرعية*:

لقد كانت الإدارة العثمانية في الجزائر خلافا لما يعتقد، إدارة محكمة التنظيم وجد دقيقة، و تعتبر سجلات المحاكم الشرعية نوعًا آخر من الوثائق التي تؤكد فعلا صحة الجهاز الإداري وتنظيمه. فما هي طبيعة تلك السجلات؟.

تحتوي السجلات على رصيد هام يضم 154 علبة ، وتحتوي كل علبة على أزيد من مائة وثيقة ، بل إن بعضها يضم ضعف ذلك ويفوقه، وهي تخص مدينة الجزائر والمدن المجاورة لها كالبليدة و المدية و مليانة ... وعلى سبيل المثال لا الحصر تضم العلبة رقم 104-105 سبعا وخمسين ومائتي وثيقة 257[1] ، أما اللغة المستعملة فهي اللغة العربية[2]، وتغطي عقود المحاكم الشرعية فترة زمنية معتبرة تمتد من النصف الأول من القرن السادس عشر (16م)، إلى النصف الثاني من القرن التاسع عشر (19م)، وتعود أقدم العقود إلى عام 1525م، إلا أنه لابد من الإشارة إلى أن العقود العائدة إلى العهد الأول نادرة[3]. وقد جمعت هذه الوثائق من مختلف المحاكم الجزائرية الحنفية والمالكية وفي مقدمتها محاكم مدينة الجزائر، والإدارة الفرنسية في الجزائر خلال الثلاثين سنة الأولى من الاحتلال (1830-1860م) ، وصدر قانون نابليون الثالث المعروف بسيناتوس كونسولت، في 22 أفريل 1863، وهو يقضي بإلغاء الملكية الجماعية ويحدد الملكية الخاصة، وتصفية الأوقاف لفائدة المعمرين الفرنسيين في الجزائر.

---

[1]- عائشة غطاس ، "سجلات المحاكم الشرعية و أهميتها في دراسة التاريخ الاقتصادي و الاجتماعي بمجتمع مدينة الجزائر – العهد العثماني – مجلة إنسانيات ،عدد 3 – شتاء 1997 ، ذاكرة و تاريخ، ص 70 .

[2]- سبق ذكر مثال محكمة طرابلس التي جاءت سجلات المحكمة الشرعية بها مدونة باللغتين العربية والتركية،
- زيادة، "السلطة المدنية"، ص505-506.

[3]- غطاس ، "سجلات"، ص 70 .

Sénatus Consulte :

« Les tribus d'Algérie propriétaires des territoires dont elles avaient la jouissance permanente et traditionnelle »[1].

وبعد أن تحولت مدينة الجزائر بفعل هذه السياسة إلى مدينة أوروبية أصبحت الوثائق الشرعية تؤلف جزءًا من الودائع العربية التركية وتعرف بمجموعة زاد "Z Série"، إلى أن تم نقلها مع باقي الوثائق إلى أرشيف ما وراء البحار عشية استقلال الجزائر 1962م، ثم أعيدت إلى الجزائر بمناسبة زيارة رئيس الجمهورية الفرنسية **جيسكار ديستان**[2] لتحفظ بالأرشيف الجزائري مع سجلات بيت المال ودفاتر البايليك[3].

يبدو من وثائق المحاكم الشرعية أن القاضي الذي يمارس -في الأساس- وظيفة دينية، أضحى يؤدي دورا هاما وشاملاً وواسعًا، إذ لم تقتصر مهامه في معاقبة المخلين بالقانون فحسب [4] بل تعددت وتنوعت إلى مختلف مجالات الحياة، فكان يفصل في الخلافات وينظر في الاحتجاجات، ويراقب شؤون القاصرين ويرعاها ويسهر بنفسه على النساء والأرامل واليتامى، فهو قاضي الأحوال الشخصية، والمشرف على الأوقاف أو الأحباس ، والمشرف أيضا على البيع والشراء، فبالمحكمة يتم توقيع عقود البيع والشراء والقروض والكراء ... ومصادقته عليها إضفاء للشرعية على تلك المعاملات [5]. وقد جاءت تلك السجلات متنوعة وثرية باحتوائها على فيض من الوثائق التي تخص قضايا ومشاغل اقتصادية واجتماعية لا يمكن أن يستغني عنها أي باحث في هذه الفترة.

وتكمن أهمية سجلات –المحاكم الشرعية- في كونها وثائق هامة تفيدنا في دراسة الميدان الاقتصادي والاجتماعي والتجاري، فالمواضيع التي تعالجها، والفترة الزمنية التي تغطيها تجعل منها مصدرا لا غنى عنه، فهي تعد منجمًا ثريًا بالمعطيات التي

---

[1] Charles Robert,AGERON, Histoire de l'Algérie contemporaine (1830-1964),Paris, presses universitaires de France, 1964,p 33.

[2]- جوان سنة 1975م

[3]- سعيدوني ، ورقات، ص 74 .

[4]- غطاس ، "سجلات" ، ص 71.

[5]- نفسه ، ص 71.

توفرها من خلال حجم المبادلات ونوعية المنتجات، وكذا العلاقات التجارية بين الجزائر وضواحيها[1].

2-1 انتقاء العقود:

إن القراءة السريعة لوثائق المحاكم الشرعية[2]، التي جاء توثيقها توثيقا محكما ودقيقا، ورد فيها ذكر لأسماء النساء اللائي ترددن إلى المحاكم الشرعية، بسبب قضايا عدة ومتنوعة، ففي عقود الزواج مثلا: "تزوج قدور الشاوش مخطوبته الولية نفيسة بنت السيد عثمان..."[3]، وعقد البيع أيضا: "حضرت الولية روزة بنت خليل زوج

---

[1] - Temimi , « Sommaire », p 21.

[2] للاطلاع على طريقة كتابة العقود الخاصة بسجلات المحاكم الشرعية انظر:

-بن هارون، صفة كتابة العقود والوثائق الشرعية، مخطوط تحت رقم3282، المكتبة الوطنية، الحامة، الجزائر.

-مجهول، رسالة في كيفية كتابة العقود الشرعية، مخطوط تحت رقم 3108، المكتبة الوطنية، الحامة، الجزائر.

أما فيما يخص الدراسات التي اعتمدت على وثائق المحاكم الشرعية في بحوثنا كمصدر لدراسة الحياة الاجتماعية والاقتصادية في العهد العثماني –في الولايات العربية عموما- فهي على سبيل المثال لا الحصر:

-Randi Deguilhem, « Wakf documents : a mult-purpose historical source –The case of 19th century Damascus", in les villes dans l'Empire Ottoman: Activités et Sociétés, Tome/1 ,pp67-95.

-Vladimir Glasman, « les Documents du tribunal religieux de Hama », in les villes , pp17-39.

- الحكيم، "الوثائق الشرعية" .

-غطاس، "سجلات" ، ص69-89.

- زيادة، "السلطة المدنية من خلال المحكمة الشرعية".

-حسان حلاق، "الحياة الاجتماعية في بيروت ، الحياة الاجتماعية للولايات العربية ومصادر وثائقها في العهد العثماني"، الجزء1، الجزء2 منشورات مركز الدراسات والبحوث عن الولايات العربية في العهد العثماني، زغوان، 1986، ص287-31.

ومن الدراسات التي اعتمدت على وثائق سجلات المحاكم الشرعية نذكر:

- نجوى طوبال، طائفة اليهود بمجتمع مدينة الجزائر(1700-1830) من خلال سجلات المحاكم الشرعية، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2005 ، ص21.

[3] سجلات المحاكم الشرعية، علبة رقم 25، وثيقة رقم: قديم 43، رقم جديد 22، سنشير لاحقا بصفة مختصرة للمصدر نفسه كما يلي:

-م.ش.ع: 25 (22).

عمر بن علي بن هني..."[1]، وهذا مايفسر لنا عملية حصر وجمع العقود الخاصة بفئة النساء في مجتمع مدينة الجزائر.

يبدو لنا أنه من الصعب حصر عدد العقود التي شكلت فيها النساء طرفا وشغلت فيها حيّزا فعالاً في الدائرة القضائية، لما لهؤلاء النساء من موقع في المجتمع، حتى وإن ظل المجتمع الإسلامي -فترة طويلة- ينعت بالمجتمع الرجالي[2]، هذا من جهة، ومن جهة ثانية، فقد سبق أن أشرنا إلى كثرة عدد العقود التي تحتويها سجلات المحاكم الشرعية[3]، وبتبعثر مواضيعها هنا وهناك وعدم خضوعها لترتيب زمني مما يجعل عملية فرزها عملية شاقة ومضنية[4].

2- أهمية سجلات المحاكم الشرعية في دراسة الحياة الاجتماعية والاقتصادية:

لا مجال للشك في وجود مصدرٍ يعرفنا بكيفية أفضل وبصورة أدق على كافة مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمع كتلك التي تحتويها الوثائق الأصلية.." كانت هذه النتيجة التي توصل إليها الباحث **قلاسمان** Glasman [5]، بعد دراسته لعقود المحكمة الشرعية بمدينة حماه في القرن 17م[6]. لقد أجمعت العديد من الدراسات الحديثة التي ترى ضرورة العودة إلى الأصول الأولى في الكتابة التاريخية، التي ترتكز أساسا على ما تحتويه تلك الوثائق من معلومات تعد شواهد وصورًا لا

---

[1] م.ش.ع:76(110).

[2] أجمعت المصادر الغربية التي كتبت عن مجتمع مدينة الجزائر، أن المرأة الجزائرية انحصرت وظيفتها فقط في أعمال المنزل، وإنجاب الأطفال وتربيتهم.

انظر:

Diego de Haedo, La vie à Alger les années 1600 ; Topographie et histoire générale d'Alger, éditions Grand Alger –Livres ex (M.L.P) Alger, 2004, p149

[3] جاءت العقود موزعة على 154 علبة ومضمون العلبة يتجاوز المائة وثيقة.

[4] غطاس، "الصداق"، ص24.

[5] انطلاق من مدونة تضم عقودًا متنوعة (زواج، طلاق، بيع...) خاصة بمدينة حماه، وقد نوّه كثيرا بأهمية دراسة الوثائق التي أقر فيها بضرورة تضافر جهود متعددة ليحسن استغلالها، ففيها تحفيز وحث على ضرورة مواصلة التنقيب والبحث عما تكتنزه تلك الوثائق، وهذا لا يكون إلا بتشكيل فرق البحث وتوجيهها إلى تحقيق ذلك الغرض.

انظر:

[6] Glasman, »Les Documents », p-p 33 -39

غنى عنها في الدراسة الاجتماعية والاقتصادية التي تصفها لنا بدقة متناهية[1]. والسؤال المطروح: إذا أردنا مقارنة ذلك بمجموع وثائق المحكمة فما هي المعطيات التي تزودنا بها هاته الوثائق والتي تمكننا من الاطلاع والتقرب حقا من الحياة اليومية لفئة النساء في مجتمع مدينة الجزائر وعلاقتها بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية.

إن أول ما يثير الانتباه أثناء استقراء عقود المحاكم الشرعية، هو الصورة الدقيقة المفصلة التي جاءت عليها، والتي حرصت السلطات آنذاك على القيام بها، ويمكننا بذلك أخذ فكرة واضحة وحية تعكس لنا الواقع المعيش فعلا، حتى وإن لم تجبنا عن كل التساؤلات التي نريد أن نطرحها، فهي تعرفنا بأماكن وجود النساء في مجتمع مدينة الجزائر وانتمائهن، وعلى مختلف نشاطاتهن اليومية، وكافة إسهاماتهن المتنوعة في مجالات عديدة، والتي يوقعها لجوئهن بصفة مستمرة إلى القضاء، وما هذا إلا تفسير لوعي هذه الفئة بضرورة لجوئها إلى الجهة التي تتكفل رسميا بصيانة الحقوق وحفظها، وإن جملة الممارسات اليومية والمعاملات المالية والعلاقات الاجتماعية والاقتصادية، وما توفره من معطيات إحصائية، ما هي في الحقيقة إلا تأكيدٌ وتثبيت لإحصاء دقيق هو الأقرب إلى الصدق، تنفرد به هاته الوثائق دون غيرها من المصادر، إن لم نقل هي المصدر الوحيد لها[2].

إن الدقة التي سجلت بها عقود المحكمة الشرعية في ذكرها تفاصيل عن أسماء النساء ونسبهن إلى عائلات مهما كان انتماؤها - غنية كانت أم فقيرة ، صغيرة أم كبيرة مكنتنا من أخذ فكرة هامة عن الأوضاع الاجتماعية التي عاشت فيها الشرائح الاجتماعية، فإذا أخذنا -على سبيل المثال- ما احتوت عليه عقود الزواج والطلاق[3] وجدنا فيها حرصا كبيرا على ذكر الأسماء والانساب، وهو ما يكشف لنا عن حجم

---

[1] فاطمة الزهراء قشي، "دوائر المصاهرات في قسنطينة مع نهاية القرن الثامن عشر"،مجلة الإنسانيات، 1998 ،العدد 4، ص17.

-غطاس، "سجلات" .

-الحكيم، "الوثائق الشرعية"،ص391

[2] Glasman, « Les documents ». p 26

[3] م.ش.ع: 28 (51)، هو عقد زواج يذكر اسم المرأة ونسبها

-م.ش.ع: 80-81 (52) هو عقد طلاق يذكر اسم ونسب المرأة أيضا.

الأسر والعائلات في مجتمع مدينة الجزائر، كما تبين هذه العقود أيضا الزيجات المتكررة، وتعدد الزوجات، ودوائر المصاهرات[1]. أما عقود النفقة و الحضانة، فهي عرض آخر لأحد المظاهر الاجتماعية التي تنجر عن حالات اجتماعية متفرقة - كحالات الطلاق أو الوفاة أو الغياب ... وكيفية معالجتها و تنظيمها و تسيير حقوقها بإحكام.

ولعل أبرز مظهر من المظاهر التي كان لفئة النساء فيها الحظ الأوفر، فهي عقود التحبيس التي سجلت فيها هذه الفئة إسهاما معتبرا، وقد كانت له دلالات خفية وعميقة، حيث جمعت بين النشاط الاجتماعي والديني الذي تميز به المجتمع الإسلامي عن غيره من المجتمعات الأخرى ، فهي علاقة روحية ودينية، و في الوقت ذاته تفاعل اجتماعي واقتصادي كبير بين الفئات الاجتماعية المحبسة، وقد ظلت وقتا طويلاً تحافظ على تماسك وترابط البنية الاجتماعية، وحفظت حقوقا لفئات كثيرة، خاصة المحرومة منها[2]، هذا دون أن نغفل ملكية النساء لأنواع عديدة من العقارات[3] تثبتها كل من عقود التحبيس، وعقود إثبات الملكية [4]. ولا شك في أن امتلاك النساء للعقارات فسح لهن المجال في أن يؤدين دورًا في الحياة الاقتصادية بشكل أو بآخر[5]، فكانت لهن معاملات تجارية كثيرة حددتها

---

[1]انظر الدراسات التي اهتمت بعقود الزواج وأهميتها في دراسة دوائر المصاهرات.

-قشي، "دوائر المصاهرات"، ص5

- فاطمة الزهراء، قشي، المجتمع والمدينة –أواخر العهد العثماني- من أواخر القرن 18 إلى منتصف القرن 19، رسالة دكتوراه الدولة، تونس، 1998.

-غطاس،"الصداق"، ص23

-غطاس، "سجلات"، ص76

[2]-نفسه،ص125.

-وانظر أيضا :

-عبد الجليل التميمي ، وثيقة الأملاك المحبسة باسم الجامع الأعظم بمدينة الجزائر، منشورات المجلة التاريخية المغربية،عدد 5، تونس، 1980،ص20.

[3]- لا يتعلق الأمر فقط بما تملكه المرأة من منازل وحوانيت ومختلف العقارات حيث نضيف لها المبلغ الصافي من الأموال والمصاغ والأثاث والمفروشات... سنرجع لاحقا إلى ذلك بالتفصيل.

[4]-م.ش.ع:31(46).

[5]- غطاس عائشة، "ممتلكات المرأة في مجتمع مدينة الجزائر خلال العهد العثماني"منشور في أعمال الملتقى:
Histoire des femmes au maghreb, culture matérielle et vie quotidienne, Texte réunis par D.Largueche, centre de publication universitaire,Tunis, 2000,p159.

كل من عقود البيع والكراء، والقروض والهبة، وأخيرا لابد ألا نغفل عن فئة الإماء والمعتقات من النساء وما وفرته في شأنهن عقود العتق الكثيرة، حيث برزت هاته الشريحة وحدها نتيجة للظروف السائدة في ذلك الوقت، فهي تعتبر ظاهرة اجتماعية انتشرت تقريبا في كل الولايات الإسلامية بما فيها الجزائر وقتذاك وهي أيضا جديرة بالاهتمام والدراسة .

إن قراءة منهجية وعميقة في سجلات المحاكم الشرعية تمكن الباحث من استقاء معطيات في غاية الأهمية،حول شتى مظاهر الحياة الاجتماعية والاقتصادية[1]، فدراسة كثافة الأحياء السكنية منها والتجارية، ومختلف النشاطات الاجتماعية والاقتصادية،وتقلبات الأسعار والعملة، وتوزيع الملكية العقارية ودراسة ثراء الأفراد-النساء منهم- تتضمنها المواضيع المتنوعة لتلك العقود، لتبقى كل من هذه السجلات ودفاتر التركات،وغيرها من الوثائق، الدليل المادي والمرجع الأصلي لكل باحث ومؤرخ، يهتدي بواسطتها إلى التوجه السليم للوصول إلى النتيجة العلمية[2] وبهذا أصبحت دراسة الوثائق التي تعود إلى الفترة العثمانية الشرط الأساسي، لإعادة كتابة تاريخ الجزائر كتابة علمية وموضوعية .[3]

---

[1] -غطاس، "سجلات"،ص78.

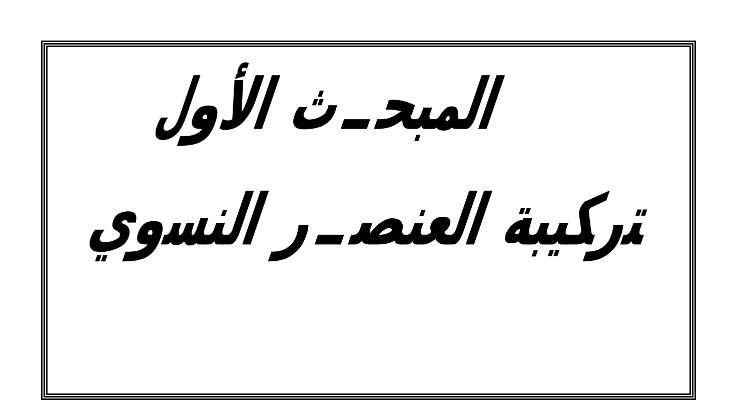
[2] يلس، الوثائق الوطنية، ص12

[3] - سعيدوني،"ورقات"،ص22.



الفصل الأول

نساء مجتمع مدينة الجزائر



المبحـث الأول

تركيبة العنصـر النسوي

ورد على لسان التمغروطي أن مدينة الجزائر هي "أفضل من جميع بلاد إفريقية وأعمر وأكثر تجارا وفضلا، وأنفذ أسواقا وأوجد سلعة ومتاعا حتى أنهم يسمونها إسطنبول الصغرى"[1]، فلا شك في أنه يؤكد بذلك انفتاح المدينة على العالم الخارجي الذي بدأ يشهد منذ القرن العاشر الهجري نموا سريعا في السكان ، فأصبحت المدينة تعج بمختلف الأجناس، وغدت مدينة كسموبولية حقا[2].

إن دراسة تركيبة المجتمع الحضري داخل المدينة تعد من أصعب الدراسات وأعقدها، نظرا لقلة المعلومات وندرتها في أحيان كثيرة، فما بالك إذا ما تعلق الأمر بدراسة تركيبة العنصر النسوي منه فقط؟ ونسعى هنا إلى إيجاد السبيل الذي يسمح لنا بالكشف عن شريحة أساسية في مجتمع مدينة الجزائر كثيرا ما وصفها المؤرخون بأنها ماكثة في البيت ولا تخرج منه إلا نادرا[3] ، فبالرغم من اهتمام الرحالة الأجانب، والقناصلة وحتى الأسرى منهم على تدوين كل المعطيات الخاصة بالمجتمع وفئاته الأساسية فيما يخص أدق التفاصيل عن حياتهم اليومية، فإن تلك الكتابات جاءت في جلها إما لخدمة أغراض سياسية أو مواقف شخصية، وعليه كان مصدر عملنا هو ما توفره لنا الوثائق التي تعد أكثر أصالة لدراسة واقع تلك الشريحة وانتمائها، وهي الأقرب إلى الحقيقة التي تعبر فعلا عن واقع الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية.

---

[1] أبو الحسن الجزولي التمغروطي، النفحة المسكية في السفارة ،1716، ص 139.

[2]سعد ا ، تاريخ الجزائر الثقافي، ص 172.

وانظر:

A , Raymond, Constantine du 18éme siècle, Les cahiers de Tunisie , p175

[3] Venture de Paradis, Alger au 18éme siècle, adolphe Jourdan, Alger, 1898

ويذكر المدني بأنه من الصعب إحصاء سكان مدينة الجزائر إحصاءً دقيقًا لأن النساء "محجبات".

-أحمد توفيق المدني، محمد عثمان باشا داي الجزائر، ص173.

1-فئات النسـ ـ ـاء:

1-1 النساء الحضريات أو البلديات[1]:

أثبتت دراسة دفاتر المخلفات وجود فئات متنوعة المشارب لنساء مجتمع مدينة الجزائر، فوجدنا منهن الحضريات، والتركيات والكرغليات والعلجيات والوافدات والإماء والمعتقات وأخيرا المجهولات.

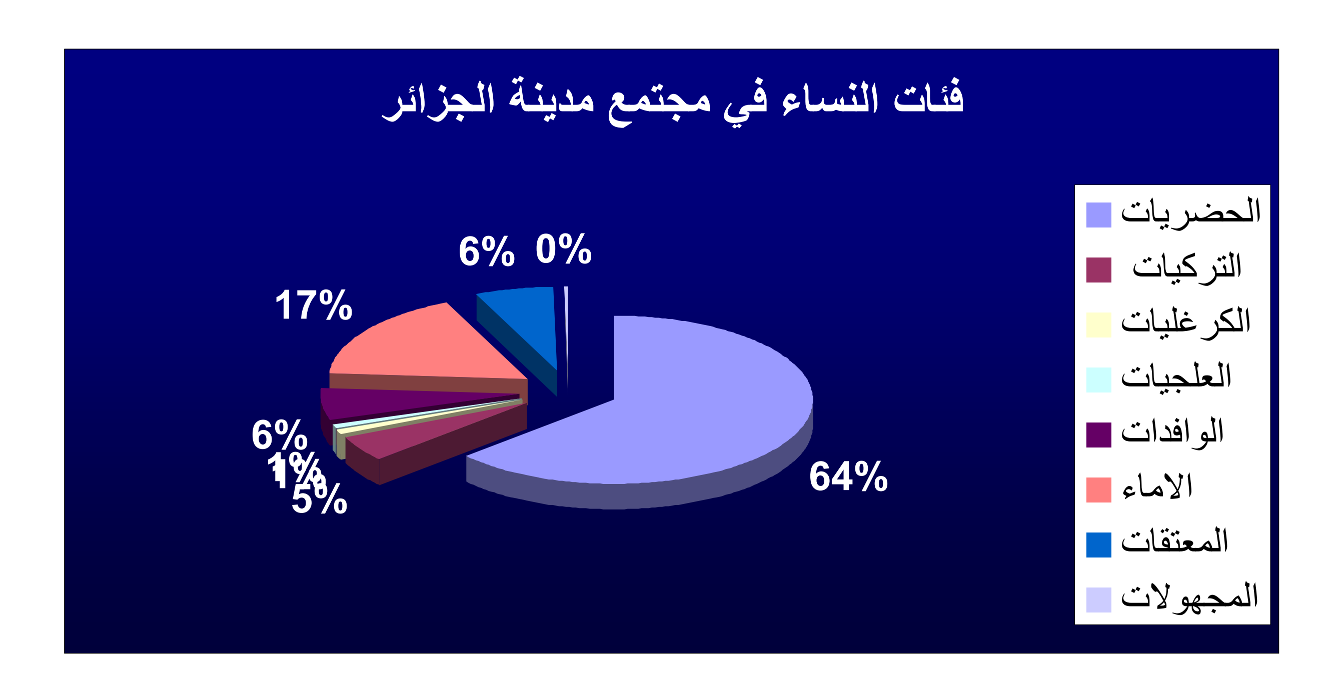
جدول فئات النساء في مجتمع مدينة الجزائر:

الدفتر	1214-1217هـ 1799- 1803 م		1221-1232 1803-1817		الكلي	
الحضريات	عدد الحالات 126	النسبة %72	عدد الحالات 316	النسبة %64.48	عدد الحالات 442	النسبة % 66.46
التركيات	01	%05.71	02	% 04.89	34	%5.11
الكرغليات	03	% 01.17	04	% 0.81	07	% 1.05
العلجيات	02	%01.14	04	%0.81	06	%0.90
الوافدات	11	% 06.28	32	% 06.53	43	% 06.46
الإماء	26	%14.85	94	% 19.18	120	%18.04
المعتقات	05	%02.85	39	%07.95	44	%06.61
المجهولات	01	%0.57	01	0.20	02	%0.30
مجموع التركات	175	/ /	490	/ /	665	/ /

قمنا بإحصاء وجمع عدد حالات النساء الحضريات الواردة في دفاتر بيت المال، بعد أن فصلنا عنها الفئات الأخرى كالتركيات والعلجيات والكرغليات والإماء و المعتقات والمجهولات، فعثرنا على اثنان وأربعين و أربعمائة حالة من مجموع خمس وستين

[1] الحضر: خلاف البدو، والحاضر: خلاف البادي، الحاضر: المقيم في المدن والقرى، و البادي مقيم بالبادية، فالحضر هو الإقامة و الاستقرار في موضع و مقابلها هو كلمة البدو التي تعني الترحال بحثا عن الكلأ و الماء.
-انظـ ـ ـر : ابن منظور، لسان العرب، مجلد3، دار إحياء التراث العربي، بيروت،1899، ص 214-215
- بن حموش ، فقه العمران، ص 63.

وستمائة حالة أي ما يمثل نسبة 66.46 % من المجموع الكلي لكل فئات النساء في الفترة الممتدة من 1799 إلى غاية 1817، وتمثل بذلك نسبة هامة، ولتفصيل ذلك يمكن رسم دائرة نسبية لتوزع هاته الفئات.[1]



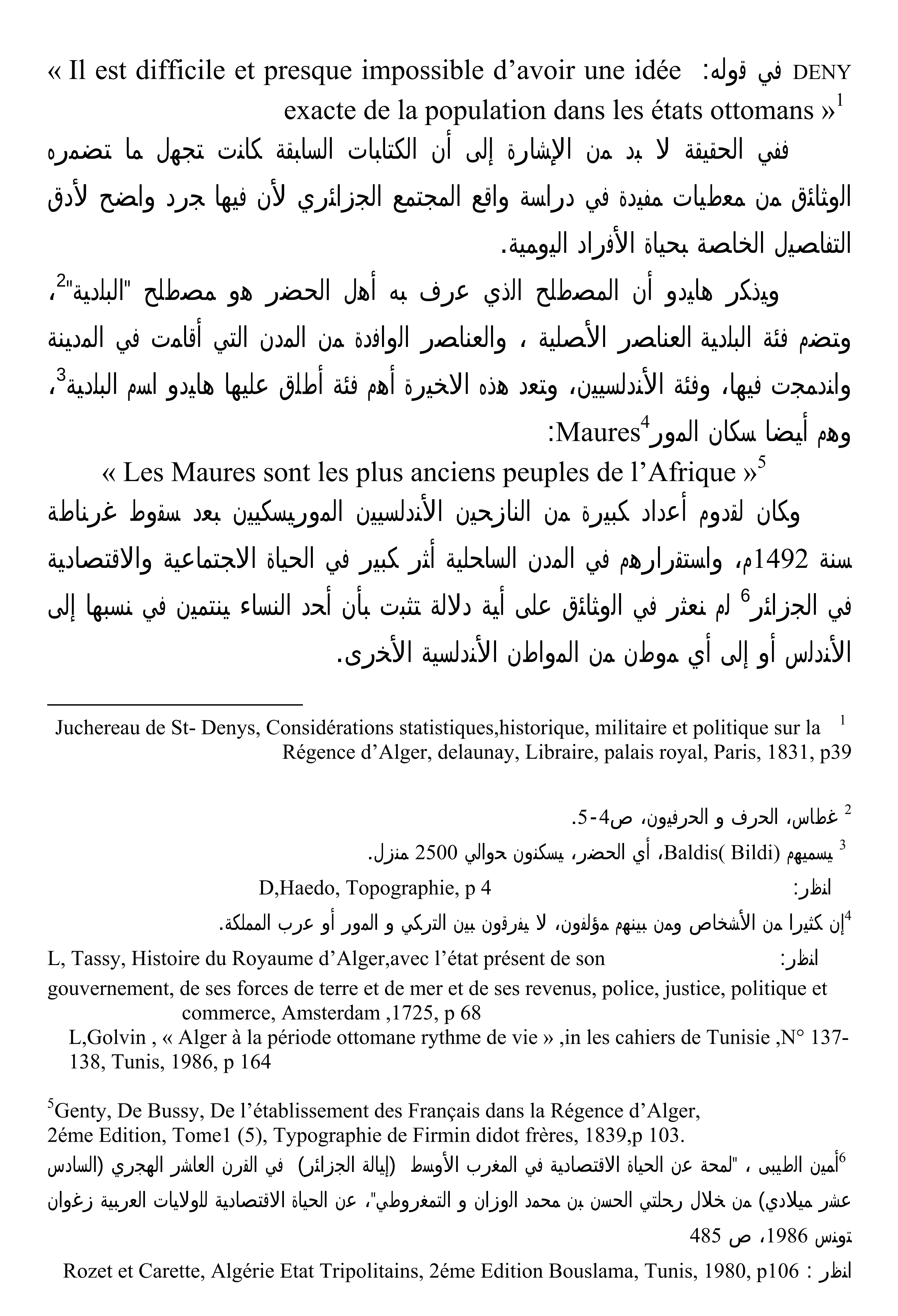
تمثل فئة الحضر نسبة هامة، ومن ثمة فإن العنصر المحلي الأهلي يطغى على بقية العناصر الأخرى الوافدة التي تكونت منها تركيبة العنصر النسوي في مدينة الجزائر. ويمكن أن نعتبر هذا التصنيف بصفة عامة مشوبا لتداخل عناصر أخرى وهو ما أسفر عنه ذلك التنوع العرقي الذي أدى -بمرور الزمن- إلى اندماج و تصاهر فئات أخرى مختلفة[2]، ومع ذلك بقيت الكثير من الكتابات الخاصة بهاته الفترة تفتقر إلى الدقة في تحديد التركيبة السكانية لمجتمع مدينة الجزائر، وهو ما جعل البعض من الكتاب يقر بصعوبة إمكانية أخذ فكرة دقيقة عن المجتمع في كل الولايات العثمانية و هو ما لخصه ديني

---

[1] للتعرف على أكثر على أسماء نساء مدينة الجزائر انظر:

-نور الدين عبد القادر، صفحات في تاريخ الجزائر منذ أقدم عصورها إلى انتهاء العهد التركي، كلية الآداب الجزائرية، 1965، ص251.

[2] LARBI ICHBOUDENE, Alger histoire et capitale de destin national, Editions Casbah, Alger1997,pp48-50.



في قوله: DENY « Il est difficile et presque impossible d'avoir une idée exacte de la population dans les états ottomans »[1]

ففي الحقيقة لا بد من الإشارة إلى أن الكتابات السابقة كانت تجهل ما تضمره الوثائق من معطيات مفيدة في دراسة واقع المجتمع الجزائري لأن فيها جرد واضح لأدق التفاصيل الخاصة بحياة الأفراد اليومية.

ويذكر هايدو أن المصطلح الذي عرف به أهل الحضر هو مصطلح "البلدية"[2]، وتضم فئة البلدية العناصر الأصلية ، والعناصر الوافدة من المدن التي أقامت في المدينة واندمجت فيها، وفئة الأندلسيين، وتعد هذه الاخيرة أهم فئة أطلق عليها هايدو اسم البلدية[3]، وهم أيضا سكان المور[4]Maures:

« Les Maures sont les plus anciens peuples de l'Afrique »[5]

وكان لقدوم أعداد كبيرة من النازحين الأندلسيين الموريسكيين بعد سقوط غرناطة سنة 1492م، واستقرارهم في المدن الساحلية أثر كبير في الحياة الاجتماعية والاقتصادية في الجزائر[6] لم نعثر في الوثائق على أية دلالة تثبت بأن أحد النساء ينتمين في نسبها إلى الأندلس أو إلى أي موطن من المواطن الأندلسية الأخرى.

---

[1] Juchereau de St- Denys, Considérations statistiques,historique, militaire et politique sur la Régence d'Alger, delaunay, Libraire, palais royal, Paris, 1831, p39

[2] غطاس، الحرف و الحرفيون، ص4-5.

[3] يسميهم (Baldis(Bildi، أي الحضر، يسكنون حوالي 2500 منزل.

انظر: D,Haedo, Topographie, p 4

[4]إن كثيرا من الأشخاص ومن بينهم مؤلفون، لا يفرقون بين التركي و المور أو عرب المملكة.

انظر: L, Tassy, Histoire du Royaume d'Alger,avec l'état présent de son gouvernement, de ses forces de terre et de mer et de ses revenus, police, justice, politique et commerce, Amsterdam ,1725, p 68

L,Golvin , « Alger à la période ottomane rythme de vie » ,in les cahiers de Tunisie ,N° 137-138, Tunis, 1986, p 164

[5]Genty, De Bussy, De l'établissement des Français dans la Régence d'Alger, 2éme Edition, Tome1 (5), Typographie de Firmin didot frères, 1839,p 103.

[6]أمين الطيبي ، "لمحة عن الحياة الاقتصادية في المغرب الأوسط (إيالة الجزائر) في القرن العاشر الهجري (السادس عشر ميلادي) من خلال رحلتي الحسن بن محمد الوزان و التمغروطي"، عن الحياة الاقتصادية للولايات العربية زغوان تونس 1986، ص 485

انظر : Rozet et Carette, Algérie Etat Tripolitains, 2éme Edition Bouslama, Tunis, 1980, p106

1-2 **الكرغليات**:

من العناصر التي تشكلت منها تركيبة المجتمع الجزائري أثناء العهد العثماني هي الفئة المولدة أو ما اصطلح على تسميتها بالكراغلة فهم أبناء الإنكشارية من النساء الجزائريات[1]، فنصفهم عسكر والنصف الآخر مدني، وقد عرفوا بتهميشهم ومحاولة إبعادهم عن المناصب العليا الهامة في الحكومة[2].

إن ما توفره لنا وثائق بين المال من معطيات، تجعل من الصعب أن نفصل العنصر الكرغلي –الكرغليات- عن فئة المجتمع، فلم نعثر على أية دلالة يمكن أن توحي لنا بانتساب هذه الأخيرة، وبمعنى أوضح لم تدلنا أية وثيقة سواء أتعلق الأمر بالمحاكم الشرعية أو دفاتر بيت المال على أن إحدى النساء كانت تسمى بالكرغلية[3]، فسكتت الوثائق عن ذكر هذه الفئة التي وإن لم تذكر، فإنها موجودة لا محالة، وافترضنا بأن بنات الأتراك كن من نساء جزائريات باعتبار أن الأتراك كانوا يأتون عزابًا، فرصدنا سبع حالات لبنات أتراك في العينة 1799-1817 وهي بذلك تمثل 1.05%، من مجموع عدد حالات النساء في المجتمع وهي نسبة ضئيلة.

ويتحدث بيسونال الذي زار القرى سنة 1725 عن دهشته حين رأى النساء و البنات يتحدثن كلهن باللغة الإسبانية بإتقان و كان أصل سكان تلك المدينة من غرناطة فأسسوا مدينتهم على نموذج غرناطة و لقبوا الشوارع العامة بأسماء تلك المدينة .

انظر:مصطفى بن حموش، المدينة و السلطة ، في الإسلام،" نموذج الجزائر في العهد العثمانيّ، دار البشائر للطباعة والنشر والتوزيع، دبي،1991، ص 154

[1] Shuval, Op, cit, p,-107-108

[2] انظر : Denys , « Considérations », p 43

أنظر :

A,Devoulx, Notice sur les corporations religieuses d'Alger accompagnée de documents authentiques et inédits, extrait de la Revue Africaine 1862. adolphe Jourdan, Alger, 1912,pp70-74

[3] لم نعثر في دراستنا لدفاتر بيت المال على اسم "كرغلية"، وكان هو حال الولايات العثمانية الأخرى، ومع ذلك فقد استنتجنا وجود هاته الفئة "المولدة" من خلال أسماء آبائهن الأتراك .

-انظر: Shuval , Op, cit, p 107-108

الوثيقة	الاسم	السنة
25	بنت بن قايد العيون	1801
57	بنت بكير شاوش	1802
80	بنت باش جراح	1803
35	بنت الحداد البكرجي	1811
51	بنت الباي	1813
96	الزهرا بنت كرد علي الوهرانية	1816
121	بنت القايد عمر	1817

1-3 *النساء التركيات*[1]:

من هن هؤلاء النساء التركيات؟ وما هي المميزات التي ساعدتنا على تصنيف تلك الفئة وانتمائها إلى التركيبة الحضرية من نساء مجتمع مدينة الجزائر؟

إن ما نود الوصول إليه من خلال طرحنا لهده التساؤلات ، لم يكن الغرض منه البحث في علم الأنساب و الأصول ، بقدر ماهو التعرف على الشريحة الاجتماعية التي تكوّن منها المجتمع الجزائري وقتذاك، وقد شغلت الفئة التركية نسبة ضئيلة مقارنة مع الفئة المحلية. فقد عبّر **مانتران** Mantran أن الأتراك ليسوا من أصل تركي، بل تتركوا وتعثمنوا[2]، ومع هذا فإن العثمانيين أثروا في الحياة الاجتماعية والاقتصادية، فكان أول هذا التأثير هو ربط المجتمع الجزائري بالمجتمع الشرقي، وهو ما يؤكد حقيقة وجود العثمانيين في الجزائر مع تفوق عدد الرجال على عدد النساء، فلم تكن النساء العثمانيات يأتين بكثرة[3]، ونخص بالذكر نساء كبار المسؤولين، وليس الجنود الذين كانوا يأتون بالضرورة

---

[1] " الأتراك من المملكة العثمانية أكثرهم من آسيا، وأقلهم من أوروبا والبوشناق والأرانوط"
انظر: عبد القادر، "صفحات"، ص234.

[2] Shuval , Op, cit, p59

[3] لم نعثر في دفاتر التركات على أسماء تدلنا على أنهن أسماء لتركيات، فغالبية الأسماء جزائرية محلية.

عزابا[1]، وهو أمر يؤكده "بانتني" « Pananti »، أن النساء كن يرفضن مرافقة أزواجهن إلى الجزائر.

« que les femmes refusent de les accompagner »[2]

وهو الأمر نفسه يؤكده دوتاسي De Tassy حين تحدث عن قلة وجود النساء التركيات في الجزائر:

« il n'y a point de femmes turques dans le royaume d'Alger »[3]

ومع هذا فقد عثرنا على ثلاث حالات(3) خاصة بالفترة الزمنية قيد الدراسة يمكن أن نعتبرها حالات لنساء تركيات، وهي أخت القبطان القريتلي المتوفاة سنة 1799-1800[4]، ومعها فاطمة التركية و العجوز القريطية[5].

4-1 النسـاء العلجيات[6]:

ظهرت هذه الفئة في مجتمع مدينة الجزائر من خلال مجموع الأسرى المسيحيين اللذين اهتدوا إلى الإسلام، فالواقع أكد أن هاته الفئة بمجرد إعلانها لإسلامها تتحصل على حقوق وامتيازات كما للمسلمين، وأزيد من هذا، يصبح بإمكانهم الدخول في خدمة الحكومة

---

1 سعد ا ، تاريخ الجزائر الثقافي، ص 148.

-نفي وولف أن تكون هناك تركيات في الجزائر.

انظر: جون ب وولف، الجزائر وأوربا، ترجمة وتعليق أبو القاسم سعد ا ، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص170.

2 Pananti, Relation d'un Séjour à Alger
Chez le Normant , Imprimeur-Libraire, Paris, 1880 ,p244.

3 De Tassy Op, cit, p 68

4 بيت المال، دفتر 4، و12.

5 بيت المال ، دفتر 5، و90.

-تزايد العنصر الكريتلي ابتداء من أواخر القرن الثامن عشر و مطلع القرن التاسع عشر.

-انظر غطاس، الحرف والحرفيون، ص11.

6 الفئة التي أسلمت، و التي أطلق عليها الأوربيون اسم « Les Renégats »

انظـــــر: Shuval, Op, cit, p 60-61

و العلج ، هو الذي أسلـــــم.

VENTURE DE PARADIS, Alger au 18éme Siècle, adolphe, Jourdan, Alger, 1898, p 51

انظر أيضا: بديرة المازري، "حياة اللهو وخدمات الخمارات والمقاهي والفنادق في الجزائر في اوائل القرن الثامن عشر"، من الحياة الاجتماعية في الولايات العربية اثناء العهد العثماني، جمع وتقديم عبد الجليل التميمي، مركز الدراسات والبحوث، زغوان، 1998، ص98.

والارتقاء إلى مناصب عالية في الحكومة[1] ، كما تتميز وضعية المسيحيين الذين أسلموا بأحسن حال من سكان الجزائر المسلمين غير الأتراك[2]، لدرجة أن الأتراك كـــانوا يفضلون الزواج من بناتهم، و أطفالهم يعدون أتراكا، أفضل من أبناء الحضر الكراغلة[3].

من بين الأسماء البارزة لنساء مجتمع مدينة الجزائر في العهد العثماني، نجد تردد اسم (العلجة أو العلجية)، وهو اسم لم يكن مألوفا أو متداولا قبل هذا العهد[4]، فهل كان لهذا لهذا الاسم دلالة تعرفها بانتماء تلك الشخصية؟ أم هو مجرد اسم كباقي الأسماء المتداولة في ذلك العهد؟ لاحظنا من خلال دفاتر بيت المال ذكر أسماء عديدة "للعلج" فما تفسير ذلك يا ترى؟.

عثرنا في دفاتر المخلفات، على ســت حالات (06)، جاء فيها اسم "العلجة" فنذكر مثلا : العلجة المتوفية سنة 1800[5]، و علجية بوعبد ا المتوفاة سنة 1810[6]، وزوجة شاوش العلجة[7]، وصالحة العلجية[1]، و الزهرا العلجية[2]، وعايشة العلجية المتوفيات كلهن كلهن سنة 1817.

---

[1] عن ارتقاء المهتدين إلى مناصب عليا في الحكومة كمنصب الداي، انظر:
Moulay Belhamissi, Marine et Marins d'Alger (1518-1830), les navires et les hommes, Tome1, Bibliothèque Nationale d'Algerie, 1996,p54.

[2] وعن المكانة التي توصلت إليها بعض من الأسيرات الغربيات اللاتي أسلمن، يتحدث سبنسر عن بعضهن من تزوجن من الرياس، مثل الأسيرة مغايتانو التي تزوجت خير الدين بربروس، وأحد الدايات أيضا تزوج من علجة إنجليزية –لم يذكر اسمه- ويؤكد بأن زواجا في الجزائر لا يكون مختلفا عنه كثيرا عن زواج في أوروبا، بل أفضل وضعية في البيت مدى الحياة.

انظر: وليم سبنسر، الجزائر في عهد ريــــاس البحر، ص 82.

-وانظر: ج.ب ووف، الجزائر وأروبا،ص228.

[3] De Tassy, Op, cit, p68

[4] تحدث بانتني عن المكانة التي ارتقت إليها بعض المسيحيات اللاتي أسلمن، وخرجن من المسيحية حيث يذكر أنهن كن يحظين بمكانة عالية مثل الأتراك ويرتقين إلى مناصب عالية.

انظر:

Pananti, Op, cit, p241.

وانظر أيضا: حسين مؤنس، تاريخ المغرب وحضارته من قبيل الفتح الإسلامي إلى الغزو الفرنسي، مجلد2، الجزء2، – العصر الحديث للنشر والتوزيع، بيروت، 1992،ص ص354-355.

[5] بيت المال، دفتر 4، و7.

[6] بيت المال، دفتر 5،و28

[7] نفسه، و140

1-5 النساء الوافدات:

شهدت مدينة الجزائر هجرات عديدة داخلية، سواء أتعلق الأمر بالمناطق المجاورة أم القريبة منها، أم بالمناطق البعيدة عنها، واصطلح على تسمية تلك الفئة بالبرانية أو الوافدة، فقد ذكر نور الدين عبد القادر، ما يلي " يضاف ماكانوا يسمونهم بالبرانيين وهم الجزائريون الذين كانوا يأتون من داخل البلاد من النواحي المختلفة للعمل بها أو التجارة كأهل جرجرة و الجنوب الجزائري...."[3].

من الواضح أن الفئة الوافدة هي أيضا من العناصر التي وجدت في مجتمع مدينة الجزائر، باعتبارها عاصمة للبلاد، وعليه كان منطقيا مشاهدة توافد وهجرات عناصر عديدة من خارج المنطقة نحو المدينة، لأسباب عديدة أهمها البحث عن العمل، والتجارة ومختلف مصادر الرزق. فتشكلت تلك الفئة من مجموعتين، الأولى دخلت المنطقة للعمل في مواسم معينة ثم رجعت إلى مواطنها الأصلية، والثانية هي التي استقرت بالمنطقة واندمجت في مجتمع مدينة الجزائر[4].

إن وضع هؤلاء الوافدين في مجتمع مدينة الجزائر متباين حيث اعتبرت العناصر التي قدمت من المناطق الجبلية والصحراوية "برانية"، وانتظمت هذه الأخيرة ضمن جماعات سميت بأسماء مناطقها الأصلية أو الوافدة منها جماعة الجيجلية و البساكرة والأغواطيين والميزابيين وغيرها من الجماعات وكان على رأسها أمين الجماعة[5]، أما الوافدون من المدن فلم يعتبروا كذلك وهو أمر يعكس نظرة المجتمع البلدي إلى هؤلاء وأولئك، فالانتماء إلى المجتمع الحضري كان قاسما مشتركا بينهما إذ هناك تشابه في العادات

---

[1] نفسه، و133

[2] نفسه، و120.

[3] عبد القادر ، صفحـ ـ ـات ، ص 138

[4] P,Boyer, La vie quotidienne à Alger,à la veille de l'intervention française,Paris, hachette,1966, p, 184

[5] لمزيد من التفاصيل انظر: غطاس،الحرف والحرفيون ، ص 335.
Shuval, l'Algérie ,p p 126-129.

والتقاليد من حيث الملبس والمأكل وغيره ومن المدن نجد القسنطينيين والوهرانيين والبليديين والمستغانميين وغيرهم من المناطق الحضرية[1].

وقد رصدنا ثلاثا وأربعين حالة من مجموع حالات فئات مجتمع مدينة الجزائر المقدر بخمس وستين وستمائة حالة، وتقدر بذلك بنسبة 6,46% ، والواضح أن هذه النسبة ضئيلة جدا إذا ماقارناها مع مجموع عدد الحالات، فما مَرَدُّ ذلك؟ وهل يمكن أن نحكم أو نستنتج من ذلك أن صفة الهجرة وأسبابها كانت خاصة بفئة الرجال دون النساء؟ أم هناك أسباب أخرى نجهلها؟ سنحاول من خلال قراءة ما توفره معطيات دفاتر بيت المال أن نخرج باستنتاجات من كل هذا الطرح.

وفيما يلي جدول يوضح توافد فئة النساء إلى مجتمع مدينة الجزائر في الفترة السابق ذكرها، وأسماء المدن الجزائرية التي وفدت منها هذه الشريحة.

---

[1] عائشة غطاس، "الوافدون: "البرانية" على مدينة الجزائر 1787-1830 بين التهميش والاندماج"، أعمال المؤتمر التاسع للدراسات العثمانية، حول العائلة والمهمشون في العالم العثماني: النساء والأطفال والفقراء، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، زغوان، 2002، ص167.

الفئات الوافدة:

السنوات: بالتاريـــــــخ الهجــــري

مناطق الوافدات	1800	1801	1802	1803	1808	1809	1810	1813	1813	1814	1815	1816	1817
قسنطينة	01	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	02
بجاية	---	01	---	01	---	---	01	---	---	---	---	---	02
مستغانم	---	01	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---
القبائل	---	01	---	---	---	---	---	---	---	02	---	---	---
زموري	---	01	01	01	---	---	---	---	---	---	---	---	---
دلس	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	02
سباو	---	---	---	---	---	01	---	---	---	---	---	---	---
جيجل	---	---	---	---	01	01	---	---	---	---	---	---	01
عنابة	---	---	---	---	---	---	---	01	02	---	---	---	---
القليعة	---	---	---	---	---	---	---	---	---	01	---	---	---
البليدة	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	03	---	---
وهران	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	01	01	---
نايل	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	01
بسكرة	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	02
بني عباس	---	01	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---

يتبين لنا من هذا الجدول، توزيع فئات النساء الوافدات من مناطق مختلفة هي الشرق والغرب والجنوب ، وحتى الأقاليم المجاورة لمدينة الجزائر التي أتين منهن هؤلاء النسوة، فمن المناطق الشرقية نجد وافدات من مدينة قسنطينة وجيجل وعنابة...، فهذه إحدى النساء المتوفيات سنة 1800، يشير إليها الموثقون بالقسنطينية وأخرى رقية البجائية، المتوفاة سنة 1803، والعنابية المتوفاة سنة 1817 وهكذا.....، أما من الغرب فنجد من وهران ومن مستغانم ، فهاته المستغانمية المتوفاة سنة 1801 ، والأخرى فاطمة الوهرانية المتوفاة سنة 1815 و الزهرا بنت كرد على الوهرانية، المتوفاة سنة 1816 ، ومن الجنوب نجد نساء أتين من مناطق مختلفة منها بسكرة و أولاد نايل فهاته خيرة النايلية المتوفاة سنة 1817، و البسكرية المتوفاة سنة 1817، كما عثرنا على حالات لنساء وافدات من مناطق

مجاورة لمدينة الجزائر كالقليعة و البليدة و زموري... فهذه امرأة قليعية متوفاة سنة 1814، و أخرى المرابطة البليدية فاطمة المتوفاة سنة 1815.

إن قراءة بسيطة لهذه المعطيات البسيطة تبين قلة العنصر النسوي في هذه الفئة التي طغى عليها العنصر الرجالي. وهو أمر أملته الظروف التي تجعل الرجل في المجتمع الجزائري المحافظ أكثر حرية في التنقل فقد كانت أعباء العمل و تحمل المشاق من مسؤولية الرجل أكثر مما هي من مسؤولية المرأة.

رصدنا في دفاتر التركات عددًا من حالات لفئة النساء كن من الغربيات، فيبدو أن كلمة غربية الوارد ذكرها في الوثائق غامضـ ـ ـة نوعا ما فما المقصود بالغربية و ما دلالتها في الدفاتر؟ لقد عرف **ابن منظور** كلمة الغرب و المغرب بمعنى واحد، فالغرب خلاف الشرق، وهو المغرب أيضا الذي يأخذ في ناحية المغرب، كما تعني الذهاب والتنحي عن الناس أي النوى و البعد[1]- وردت في دفاتر بيت المال حالات- و إن كانت قليلة- لنساء غربيات، وربما يعود تفسير ذلك إلى نظرة المجتمع الإسلامي الذي يحث المرأة على المكوث في البيت، وعدم مغادرتها له إلا عند الضرورة القصوى[2]، عكس الرجل الذي يتنقل بشكل مستمر وحر بحثا عن سبل العيش، ومع هذا فقد رصدنا خمس حالات تنتسب فيها هاته الفئة إلى مواطن غربية وغريبة في آن واحد عن الجزائر، فمثلا هناك حالتان وردتا باسم المرأة الغربية، الأولى متوفاة سنة 1801[3]، و الثانية متوفاة سنة 1815[4]، ووجدنا حالة واحدة لامرأة من المغرب الأقصى متوفاة سنة 1815.

---

[1] إبن منظور، لسان العرب، مجلد 10، ص 31-32.

[2] انظر أيضا، غطاس ، الحرف و الحرفيون، ص 36.

[3] بيت المال، دفتر4، و35.

[4] بيت المال، دفتر 5، و86.

1-6 الإماء و المعتقات:

تحدثت العديد من المصادر عن وجود نسبة هامة من العبيد في مجتمع مدينة الجزائر، و كان ذلك أمرا عاديا بالنسبة لظروف ذلك العهد، و قد جاء في الأدبيات الكثير حول المعاملة الخاصة التي يعامل بها هؤلاء، و هي ميزة يختص بها المجتمع الإسلامي عن غيره من المجتمعات الأخرى، فوصف لنا كل من روزي و كارات Rozet et Carette بأن العرب المسلمين يعاملون عبيدهم برقة أكبر من تلك التي يعاملهم بها المسيحيون لدرجة أن العبد يصبح فردا من الأسرة . و أن معاملة العبيد عند المسلمين تختلف تماما عن معاملة المسحيين لهم.

« L’esclavage chez les musulmans ne ressemble en rien à ce qu’il est dans les colonies chrétiennes : L’esclave y est traité avec une grande douceur ; il fait partie de la famille.. »[1]

وعادة ما كان يجلب العبيد من مناطق السودان، و مناطق أخرى في داخل القارة[2]، أما الكيفية التي كان يجلب بها هؤلاء العبيد فهي متنوعة، فقد كانوا يقدمون كهدايا يأتي بها البايات إلى الحكام كنوع من طلب الولاء والطاعة[3]، كما كان التجار المغاربة يستبدلون السلع "بغلات" السودان المختلفة، والمتضمنة عددا من الرقيق[4]. وما نلاحظه هو امتلاك هذه

---

[1] Rozet et Carette, Algérie, Op, cit, p108

[2] يذكر كل من دوتاسي وبانتني أن جلب العبيد من المناطق البعيدة هو ضمان لعدم فرارهم وبقائهم بالمنطقة.

انظر: - De Tassy, Op, cit, p53

Pananti , Op, cit, pp224-225

[3] يتحدث كل من الزهار و أحمد توفيق المدني عن تقديم البايات لعدد من العبيد للداي

-انظر : أحمد الشريف الزهار، مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار، نقيب الأشراف 1168-1246هـ/1754-1830م، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974، ص 36

-المدني، المرجع نفسه، ص112.

وكذالك ابن ميمون يقول بأن :"باي قسنطينة يبعث كل سنة إلى داي الجزائر بمائة ريال بوجو، زيادة على عدد وافر من العبيد رجالا ونساء..."

-محمد بن ميمون الجزائري، التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية، تقديم وتحقيق محمد بن عبد الكريم الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1969، ص41

[4] أمين الطيبي، دراسات و بحوث في تاريخ المغرب و الأندلس، الجزء2، الدار العربية، للكتاب، تونس 1997، ص 189.

الفئة لكل من السلطة الإدارية والحاكمة وحتى فئة العامة من الأهالي التي كانت تسعى إلى اكتساب أعداد من العبيد، وهو الأمر الذي تؤكده كثرة العقود الخاصة ببيع وشراء العبيد، هذا بالإضافة إلى كثرة وتنوع العقود المتعلقة بعتق العبيد وتعرف بعقود العتق، وقد تضمنت وثائق سجلات المحاكم الشرعية مختلف اهتمامات هاته الشريحة[1] حيث بدا فيها القاضي حريصا على تطبيق العدالة مهما كانت صفة الشاكي (حرّا كان أم عبدًا)، فورد على سبيل المثال في إيالة تونس ذكرٌ لأمة التجأت إلى القضاء تشتكي من سيدها الذي ضربها ضربا مبرحا، ومثل بها، والتمثيل بادٍ ببدنها، فما كان على القاضي إلا أن يستدعي سيدها الذي لم ينكر عنفه فحكم عليه في نهاية المطاف بعتقها[2].

وسنركز في دراستنا فئة الإماء و المعتقات ، باعتبارهن شكلن جزءا من فئات المجتمع الجزائري في الفترة ما بين 1799-1817، فقد أحصينا عددًا هامًا هو عشرون ومائة حالة من الإماء ، مقابل العدد الإجمالي لكل الفئات وهو خمس وستون و ستمائة حالة، فكانت النسبة بذلك تقدر بـ 18,04 % و منه تعد ثاني فئة بعد فئة الحضر، تليها فئة المعتقات اللواتي كان عددها أربعة و أربعين من المجموع نفسه، ويشكلن نسبة 6.61% وهي أيضا نسبة لا بأس بها، فماذا يمكن أن نقوله عن هاته الشريحة؟ وما هي المعطيات التي نستخرجها من خلال دراستنا لهذه الوثائق؟ وما مدى احتكاكنا بواقع هذه الفئة في الفترة المحددة سابقا؟.

---

[1]تحتوي سجلات المحاكم الشرعية على عقود عتق الإماء نذكر منها على سبيل المثال: عقد يخص عتق السيد علي آغا الإصبايحية لأمته مباركة في سنة 1214هـ".

م.ش.ع: (80-81) 64

م.ش.ع: (59) 47

م.ش.ع: (52) 146

[2]عبد الجليل التميمي، "عتق العبيد وعددهم في منتصف القرن التاسع عشر بإيالة تونس" من الحياة الاقتصادية للولايات العربية ومصادر وثائقها بالعهد العثماني، الجزء1، الجزء2، تونس ،1986، ص592.

-ويتفق معه حسان حلاق" وبالرغم من أن العبد الزنجي الرقيق كان مملوكا ومأمورا، غير أن الدين الإسلامي أنصفه ووقف إلى جانبه لا سيما عندما يكون محقا".

انظر:

-حسان حلاق، "الحياة الاجتماعية في بيروت في القرن التاسع عشر في ضوء سجلات المحكمة الشرعية في بيروت"، من الحياة الاقتصادية للولايات العربية ومصادر وثائقها في العهد العثماني، الجزء1، الجزء2، تونس، 1986، ص307.

1-6-1 الإمـــاء[1]:

أثبتت الدراسات وجود تفوق عددي في العنصر النسائي ، و لعل مرد ذلك إلى جملة الأعباء المنوطة بهاته الشريحة، التي تتكلف بمختلف أعمال المنازل والبيوت والقصور، والمساجد و الحمامات وغيرها من الخدمات العامة، فهي تباع و تشترى[2] وفي الوقت ذاته تمارس حياتها الشخصية وتراعي أحوالها الخاصة[3] ويتعلق الأمر باكتساب البعض منها حقوقا وامتيازات في حياتهن الشخصية، كالزواج والنفقة والطلاق والوقف إلى غير ذلك من القضايا التي تضمنتها مختلف العقود الخاصة بهاته الفئة[4].

---

[1] الأمة: مملوكة خلاف الحرة، وفي التهذيب: الأمة المرأة ذات العبودة، وجمع أمة :أموات وإماء

-انظر ابن منظور، المرجع السابق، مجلد1، ص197.

وانظر أيضا:

F,Cresti, « Quelques réflexions sur la population et la structure sociale d'Alger à la période turque (16-19e Siècle » In Cahiers de Tunisie, numéro spécial, ville et société urbaines, Tunis, avril 1938

[2] " في الفترة ما بين 1807-1817 من جملة 338 حالة تخص العبيد نجد 113 أمة فهي تمثل بذلك نسبة 81.89 %"

-غطاس، الحرف والحرفيون، ص 36.

-انظر أيضا:

Boyer,Op, cit, p165 .

[3] وقد ساوى العثمانيون في قوانينهم المطبقة في أنحاء الإمبراطورية بين رسم المملوك والفرس والبغل والجمل، فقد تقاربت أسعار الخيول والرقيق.

ولمزيد من التفاصيل انظر:

عبد المجيد شعبان، "واقع الرق في دمشق من خلال سجلات محاكمها الشرعية 1700-1725"، أعمال المؤتمر التاسع للدراسات العثمانية حول: العائلة والمهمشون في العالم العثماني: النساء والأطفال والفقراء منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، زغوان، 2002، ص90.

-ونذكر أيضا:

- عقد بيع أمة من الولية خدوجة بنت إبراهيم وهي المدعاة مباركة وهو ابتياع بت وبراءة من كل بيع على المذهب الحنفي بثمن قدره مائة دينار واحدة كلها ذهبا عينا سلطانية كان ذلك سنة 1232هـ

-م.ش.ع (17) 64

[4] ومن بين الخصائص التي تميزت بها معاملة العبيد في المجتمع الإسلامي، هي أن شكاوى العبد بادعائه الحرية مسموعة بالمحاكم الشرعية، كما اعتمدت شهادة بعض الرقيق.

-انظر: شعبان، "واقع الرق"، ص105.

رصدنا ثلاثة عقود زواج المعتقات على سبيل المثال لا الحصر:

-عقد زواج المعتق سالم معتق محمد ولد قايد على مخطوبته معتقة نفوسة.

-م.ش.ع 108-109 (96).

لقد كان من اليسير التعرف على هاته الشريحة في دفاتر بيت المال التي جاءت دقيقة في ذكر فئة "الإماء"، فعبارة "أمة" هي التعبير الصريح عن تصنيف هاته الفئة. فهذا متروك أمة من سيدي محمد الشريف المتوفاة سنة 1802، وأمة أخرى من سيدي هلال متوفاة في نفس السنة وهكذا ...، ومن مظاهر الاندماج وجدنا زواج البعض منهن من أسياد ذوي شأن، فهاته أمة زوجة الحاج حسن صالح، المتوفاة سنة 1803، يبدو أن زوجها كان حاجا أي أدى فريضة الحج، وكانت فريضة لا يتمكن من أدائها إلا فئة ميسورة الحال في تلك الفترة، وهناك من الإماء من كان أسيادهن من الفئة الحاكمة كأمة القبطان المتوفاة سنة 1802، وأمة عثمـان باشا أغا المتوفاة سنة 1803، وقد تركت ثروة تقدر بـ 481 ريال، ونجد من بينهن من تزوجن بأحرار، كأمة زوجة بوعمامة المتوفاة سنة 1803، وأمة زوجة البراق المتوفاة سنة 1816 ، خلفت متروكـا يقدر بـ 518 ريال، وعثرنا على حالة لأمة زوجة عبد بن الطالب المتوفاة سنة 1813 تركت ثروة تقدر بـ 1557 ريال ، وهو مبلغ هـام . وحالة أخرى لأمة معلمة حمام أي المديرة على شؤون الحمام[1] التي تركت ثروة تقدر بـ 1761 ريال توفيت سنة 1803، وأخيرا عثرنا على أمة "متصلة بالمسجد" توفيت سنة 1817. لا شك في أنها كانت تقوم بخدمة متطلبات المسجد، من تنظيف وتفريش نظير بقائها هناك[2].

- عقد زواج سالم معتق السيد مصطفى باشا مخطوبته مباركة معتقة الحاج صالح الجيجلي.

- م.ش.ع 108-109 (96).

- عقد زواج قارة علي معتق الحاج أحمد باي، فاطمة معتقة.

- م.ش.ع 59(42).

[1] سنعود إلى تفصيل ذلك لاحقا في المبحث الخاص بنشاط النساء الحرفي.

[2]تحدث فيلهلم شيمبر عن وضعية أمة أسيرة هي امرأة سويدية عاشت في الجزائر مكرمة مبجلة، وانتقلت إلى استامبول قبل الاحتلال بمدة قليلة".

-أبو العيد دودو، الجزائر في مؤلفات الرحالين الألمان، (1830-1855)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع-الجزائر، 1975، ص9.

1-6-2 المعتـقات[1]:

برزت ظاهرة العتق في المجتمع الإسلامي، كخطوة للتكفير عن الذنوب و الخطايا، فجاء النص القرآني صريحا في هـذا المجال[2]، وقد أصبح كثير من الإماء زوجات لأسيادهن، وكانوا يعاملون أبناءهن معاملة أبناء زوجاتهم الحرائر، وأزيد من هذا كان من أبنائهن من ارتقى إلى درجة الحكم والرياسة مثل حسن باشا البندقي الأصل وحسن آغا السرديني...[3] عثرنا على عدد من الحالات جاء ذكرها في دفاتر بيت المال و حتى في سجلات المحاكم الشرعية، وقد قمنا بدراسة عينة من حالات المعتقات، علنا نجد معطيات تعرفنا بهاته الشريحة التي تكشف عنها خصوصيتها اليومية، وواقعها الاجتماعي والاقتصادي، ورصدنا حالات من النساء المعتقات كن أيسر حالا فكن مملوكات من شخصيات تنتمي إلى طبقات مختلفة في الوسط الاجتماعي بمدينة الجزائر، وهذا ما يقودنا إلى التساؤل عن من كان يمتلك العبيد من النساء؟ ومن كان يمارس عملية العتق؟ كان امتلاك العبيد يوازي المرتبة الاجتماعية[4]، فالوسط المهيمن يتألف من الفئة العليا في المجتمع حيث نجد الفئة الإدارية والعسكرية هي أكثر الفئات امتلاكا للعبيد، فرصدنا خمس

---

[1] العِتْقُ: خلاف الرق وهو الحرية، عتق العبد عتقا وعتقا وعتيق وعاتق، وأمة عتيق وعتيقة، إذا خلصه بذلك من الرق وجبر به النقص الذي له وتكمل له أحكام الأحرار في جميع التصرفات، ونساء عتائق.

-انظر: ابن منظور، المرجع السابق، مجلد9، ص36.

-انظر: المنجد في اللغة والأعلام، دار المشرق، الطبعة31، بيروت، 1991، ص، 486.

[2]قال ا تعالى: " وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمنا إلاّ خطأ ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلّمة إلى أهله إلا أن يصدقوا فإن كان من قوم عدوّ لكم وهو مؤمن فتحرير رقبة مؤمنة وإن كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فدية مسلمة إلى أهله وتحرير رقبة مؤمنة فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين توبة من ا وكان ا عليما حكيما" صدق ا العظيم.

-سورة النساء، الآية 92.

-وانظر حلاق، "الحياة الاجتماعية"، ص ص 304-305.

[3]عبد الرحمان الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، الجزء3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994، ص ص 363-364.

[4] فتيحة الواليش، "فئة المعتقين بمدينة الجزائر نهاية القرن العاشر إلى منتصف التاسع عشر من خلال وثائق المحاكم الشرعية"، أعمال المؤتمر التاسع للدراسات العثمانية، حول العائلة والمهمشون في العالم العثماني: النساء والأطفال والفقراء، منشورات مؤسسة التميمي للبحث والمعلومات، زغوان،2002، ص 181،196.

عشرة حالة فوجدنا من الألقاب العسكرية والوظائف الإدارية ألقابا مثل الباشا والآغا والرايس والشاوش والخوجة والمزوار والخزناجي والباشا طبجي، كما امتلكت أيضا فئة التجار والحرفيين العبيد فوجدنا أمين الجيجلية، ووكيل الجزايرية، والحفاف، بالإضافة إلى شخصيات مدنية يبدو أنها كانت من الفئات الأيسر حالاً، وهو ما يفسره ذهاب هاته الفئة إلى البقاع المقدسة فكان لقب الحاج تعبيرا عن ذلك، وإليك على سبيل المثال بعض أسماء المعتقات الواردة في دفاتر التركات فهاته أمة معتقة حسـن باشا المتوفاة سنة 1803، تركت ثروة هامة تقدر بـ 2590 ريال، وهذا دليل على الحالة الميسورة التي كانت تعيشها تلك المعتقة. وكذا معتقة الخزناجي ومعتقة الرايس حميدو، الأولى توفيت سنة 1803، والثانية سنة 1817. ومن الأهالي نجد معتقة الحاج مصطفى المتوفاة سنة 1816، وجوهرة معتقة السيد الحاج عمر المتوفاة سنة 1814. وفيما يلي قائمة بأسماء المعتقات الوارد ذكرها في دفاتر التركات الخاصة بالفترة 1799-1817.

الاسم	السنة	الاسم	السنة
أمة عايشة معتقة أحمد باشا كان	1817	أمة معتوقة الحاج عمر	1802
معتقة سليمان خوجة	1817	أمة معتقة حسن باشا	1803
أمة مباركة معتقة الحاج يوسف	1817	أمة معتقة الخزناجي	1803
بريكة معتقة الحاج مصطفى باي كان	1817	أمة معتقة عباس خوجة	1803
جوهرة معتقة يوسف خوجة	1817	أمة معتقة الجماعي مزوار كان	1813
عافية معتقة الحاج عبد القادر	1817	أمة معتقة ولد الآغة	1813
أمة فطيمة معتقة الحاج زروق فهو زوجها	1817	أمة معتقة الحاج عمر	1814
معتقة قارة أحمد	1817	عافية معتقة والي خوجة	1814
أمة معتقة أمين الجيجلية	1817	جوهرة معتقة السيد الحاج عمر	1814
معتقة سي حسن البجائي الحفاف	1817	أمة معتقة حسن باشا	1815
معتقة الرايس حميدو	1817	أمة معتقة أحمد باش طبجي	1815
مباركة معتقة الحاج علي وكيل الجزايرية كان	1817	أمة معتقة مصطفى الخزناجي	1815
أمة معتقة علي بوناصف الحفاف	1817	أمة معتقة تونسي	1815
		أمة معتقـــة مصطفى شـــاوش	1816
		يسمينة معتقـــة الحاج مصطفى	1816

1-7 النساء المجهـولات:

إن عدد الحالات التي عثرنا عليها لفئة المجهولات هما اثنتان مقابل العدد الكلي لحالات النساء في مجتمع المدينة، و إن شغلت النسبة 0,30% ، و هي ضئيلة جدا، إلا أننا تعمدنا أن لا نهمل و لا حالة حتى و إن تعلق الأمر بحالتين فقط، فصفة المجهولة الواردة في تلك الدفاتر تعني جهل الموثق شخصية المتوفاة من حيث نسبها و اسمها وحتى أنه لم يتعرف على أحد أقربائها، و منه جاء و صفها بالمجهولة، فالأولى تتعلق بإحدى الإماء المجهولات المتوفاة سنة 1801 وتركت ثروة تقدر بـ ـ 193 ريال ، و جدت جثتها في صندوق صغير في الحانوت، قد أخذت فيه العثة، و هذا دليل على إهمالها و تهميشها وبقائها في ذلك المكان مدة من الزمن دون إدراكها . أما الحالة الثانية فتتعلق بمجهولة توفيت سنة 1814 تركت ثروة تقدر بـ 53 ريالا و هي قيمة زهيدة ، وهذا دليل على الحالة السيئة التي كانت تعيشها تلك المتوفاة.

2- تقييـم التركيبة:

الظاهر أن مدينة الجزائر في العهد العثماني كانت مدينة "دولية"، فقد عرفنا أن سكانها كانوا خليطا من الأجناس، بالإضافة إلى أهلها الأصليين[1]، فوصفت التركيبة السكانية لمدينة الجزائر في العهد العثماني "بالكسموبولية"[2] ، وقد أثبتت دراسة دفاتر بيت المال التي استقينا منها معطيات خاصة بفئات النساء، أنها هي الأخرى على غرار فئة الرجال متنوعة المشارب والأصول، وهذا دليل آخر يؤكد انفتاح المدينة للتيارات الخارجية[3].

وما يميز الفئة النسوية بمجتمع مدينة الجزائرهو غلبة العنصر الحضري والمحلي. وقد واجهتنا صعوبات للكشف عن العنصرين الأندلسي والكرغلي، والذي لا شكّ في

[1] سعد ا ، تاريخ الجزائر الثقافي، ص172.

- وانظر: غطاس، الحرف، ص ص، 3-4.

[2] Shuval, Op, cit, p,107-108

[3] سعد ا ، المرجع السابق، ص170.

وجوده لكن الدفاتر سكتت عن ذكر صفتي الأندلسي والكرغلي، أدمجنا الأولى ضمن فئة الحضر، بينما حاولنا أن نفصل الفئة الكرغلية والتركية و العلجية فقد خرجنا بملاحظة قلة هاته الفئات مقارنة مع العنصر الرجالي، الذي احتلت فيه الفئة الأولى المرتبة الثانية من حيث القوة العددية فشكلوا خلالها الثلث[1] ، أمّا الفئة الوافدة ، فكانت قليلة، بينما نجد فئة الإماء و المعتقات تحتل مرتبة هامة من حيث أعدادهن، وتفوق العنصر النسوي فيها على العنصر الرجالي[2].

لابد أن ننوه في الأخير بأهمية ما تحتويه دفاتر بيت المال الصادرة عن مؤسسة بيت المال، حيث تضمنت معطيات هامة، تمكنا من خلالها من أخذ فكرة واضحة عن الواقع المعيشي، و تعرفنا على الفئات الاجتماعية التي تشكلت منها الشريحة الثانية في المجتمع، و التي هي في الحقيقة نواته، ألا و هي العنصر النسوي و إن تعذّر علينا أن نبلغ الدقة القصوى في إعطاء الأرقام والإحصائيات النهائية مع غياب المعلومات اللازمة و شحها في أحيان كثيرة، ومع هذا فإننا نعتقد بأنها كانت الأقرب إلى الحقيقة التاريخية، ليبقى مجال البحث في هذا المضمار مفتوحا و عاملا مساعدا لكافة الباحثين المهتمين بالدراسة الإحصائية لسكان مجتمع مدينة الجزائر.

3- أماكن الإقامة:

" لا يمكن معرفة عدد سكان مدينة الجزائر قبل 1830 ، و أعقد من ذلك أن نبحث عن تركيبة المجتمع الحضري وتوزيعها الفضائي داخل المدينة، حيث المعلومات تكاد تنعدم "[3] لم يخف ابن حموش صعوبة التوصل إلى إحصائيات دقيقة بخصوص توزع التركيبة الحضرية في المدينة، ومع هذا فقد نوّه بأهمية ما تحتوي عليه الوثائق من معطيات، تفيدنا في التقرب من الحقيقة وتمكّننا من تجاوز هذا النقص إلى حدّ ما، ومن هنا تكوين صورة شاملة عما كان عليه توزع الفئات عبر الأحياء السكنية في أرجاء المدينة.

---

[1] غطاس، الحرف و الحرفيون، ص 74.

[2] سبق ذكره آنفا.

[3] ابن حموش، المدينة والسلطة، ص154.

حاولنا من خلال القيام بمسح شامل لما جاء في الدفاتر إعطاء فكرة عن الإقامة بالأحياء السكنية و بمناطق أخرى:

الفترة	1799-1803		1807-1817		العدد الإجمالي	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
الإقامة داخل المدينة	130	% 74,28	389	% 79,38	519	% 78,04
الإقامة خارج المدينة (الفحوص والأحواش)	10	%5.71	14	% 2.85	24	%3.60
الزوايا	00	% 00	03	% 0,61	03	% 0,45
السجن	00	% 00	03	% 0,61	03	% 0,45
مجهولة السكن	35	% 20	81	% 16,53	116	% 17,44
المجموع	175		490		665	

3-1-الأحياء السكنية :

تميزت الأحياء السكنية بمدينة الجزائر، بكونها مغلقة، ترتبط بها بوابات عرفت بالدرب[1]، وقد كانت تسمى تلك المجمعات بالحومة أو الحارة[2]، والجدير بالملاحظة أن تلك الحومات لم تكن مخصصة فقط للسكن بل أثبتت أسماء الحومات الواردة في الوثائق، أنها كانت تضم مختلف المرافق العامة الاجتماعية منها والاقتصادية و حتى الدينية، هذا ما يفسر حاجة الإنسان إلى إقامته بالقرب من متطلباته وحاجاته اليومية، فنجد المسجد والكوشة والحوانيت والحمام ... وإن يصعب تحديد الرقم الحقيقي لعدد الحومات

[1] Shuval , Op, cit , p 201

[2] غطاس، الحرف و الحرفيون، ص 975.

الكائنة بمدينة الجزائر وقتذاك، و لكن هناك بعض الدراسات التي وفقت في إعطاء أرقام تعد الأقرب إلى الحقيقة في انعدام معلومات و خرائط حول هذا الموضوع- فقد أسفرت دراسة الوثائق التي اعتمد عليها ابن حموش بوجود ثلاثة و عشرين حومة في مدينة الجزائر[1]، و قدرها شوفال Shuval بأربعين حومة، أما غطاس فقد رجحت ما توصل إليه ريموند Raymond في دراسته و هي واحد و سبعون حومة خلال القرن الثامن عشر، بينما أقرت هي بوجود أربع و سبعين حومة إبان القرن التاسع عشر[2].

إن نظرة سريعة نلقيها على جدول توزيع أماكن إقامة النساء توضح لنا مباشرة أن أغلب فئات نساء المجتمع في مدينة الجزائر كانت تقطن في الأحياء السكنية داخل المدينة[3].

فرصدنا تسع عشرة وخمسمائة حالة (519)، مقابل خمس و ستين و ستمائة حالة (665) تمثل عدد الحالات الإجمالي لهاته المدونة، ومنه تقدر نسبة وجود النساء داخل الأحياء السكنية بـ 78,04 % وهذا يعني أن غالبية النساء كن يقمن بالمنازل، ونلاحظ أيضا حرص الموثقين على ضبط و تقييد كل التفاصيل الخاصة بالمتوفى، بما فيها مكان إقامته[4]، ومن ثمة تمكنا من التعرف على مختلف أسماء الأماكن التي كانت تقطنها تلك الشريحة.

إن المعطيات التي استقيناها من دراسة دفاتر المخلفات، الخاصة بتوزيع أماكن وجود النساء في المجتمع تعتبر مفيدة وقيمة لأنها تمكننا من الإحاطة بمختلف الجوانب التي تخص واقع النساء في المجتمع، والذي يعد المكان الذي توجد فيه جزءًا من الخصوصيات التي تعكس فعلا المكانة الاجتماعية و الاقتصادية التي عاشت فيها هاته الشريحة، فهل كانت تلك الحومات أو الزنقات تعبيرا عن مستوى اجتماعي معين؟ وبعبارة أخرى هل عرفت الأماكن التي قطنّ فيها بالتمايز الاجتماعي الذي يفرق بين الطبقة الغنية والفقيرة؟.

---

[1] ابن حموش، المدينة و السلطة، ص 157.

[2] غطاس، الحرف والحرفيون، ص 376.

[3] اعتمدنا في الإحصاء على ما ورد في دفاتر بيت المال، وفي الفترة ما بين 1800-1817، والسجل الثاني 1807-1817.

[4] سبقت الإشارة إلى ذلك في الفصل التمهيدي.

هذا ما سنحاول الإجابة عنه من خلال المدونة التي تحتوي على أهم أسماء الحومات و الزنقات الواردة في الوثائق[1] فرصدنا الأماكن التي تحمل أسماء لمنشآت دينية كالمساجد و الزوايا و الأضرحة[2]، وأخرى مختلفة كالزنقات والحمامات و العيون والأفران و الأسواق و غيرها[3].

يبدو من خلال المدونة[4] الخاصة بأسماء الحومات، أن الأحياء السكنية استمدت تسميتها من منشآت عمرانية قائمة بها، وأخرى دينية كالمساجد والزوايا والأضرحة، وقد رصدنا حوالي (23 منشأ)، أما الشوارع أو الزنقات فقد رصدنا منها (18 منشأ) ، ووجدنا منشآت مختلفة أخرى كالحمامات (08)، والعيون (13)، والأفران (13)، والأسواق (10)، وأخرى متنوعة تضم حوالي (44)، و في مجموعها حصلنا على 129 اسمًا لمختلف الأحياء و الشوارع التي كانت موجودة في مدينة الجزائر وقتذاك. والواضح أنه من الصعب تحديد العلاقة التي تربط بين أسماء الأماكن في المدينة، و بين المكانة الاجتماعية والاقتصادية، و توزيعها الجغرافي فيها، فهل وجدت مناطق خاصة بالأغنياء وحدهم وأخرى للفقراء، أم كن يقمن في أماكن مشتركة؟

للإجابة عن هذا التساؤل، قمنا بانتقاء نماذج عن حالات مختلفة وحاولنا بعد ذلك تقريب الرؤى و التعليق عليها وقد تم تقييد متروك امرأة بنت قايد العيون بحومة سيدي محمد الشريف في سنة 1801 حيث قدر متروكها بـ 4071 ريال و امرأة عجوز تسكن الحومة نفسها بلغ متروكها بـ 120 ريال في السنة نفسها، وفي مثال آخر سنة 1813 وتجد حالتين الأولى لزوجة بن جنان تركت ثروة تقدر بـ 4956 ريال و أخرى امرأة

---

[1] انظر في الملحق رقم:....قائمة بأسماء الحومات الواردة في الوثائق والتي تم التعليق عليها.

[2] لمزيد من التفصيل عن أسماء المساجد والحومات والمزارات

انظر:

A,Devoulx, Les Edifices religieux de l'ancien Alger, In Revue Africaine , N°14,1870, pp,167-281.

[3] غطاس، الحرف والحرفيون، ص 377.

[4] عن أسماء الحومات ولمزيد من التفصيل انظر:

H,Klein "Les rue de l'ancien et du nouvel Alger " Feuillets d'El-DJEZAIR, Imprimerie Orientales Fontana Frères, Alger,1913.

-M,Emerit, "Les Quartiers commerçants d'Alger à l'Epoque turque", Revue Algeria, Février,1952.

تركت ثروة تقدر بـ 44 ريال، و كلتاهما كانت تقطن بالحومة نفسها علاوي المدفع، وعثرنا أيضا على متروك امرأة منى بنت الحاج بحمام الفويطة تركت ثروة تقدر بـ 5378 ريال، و أخرى معتقة تركت 346 ريال سنة 1817 . لتبقى هذه الأمثلة وأخرى دليلا قاطعا على عدم وجود ظاهرة التمايز الطبقي في الأحياء، فلم نعثر على حي خاص بطبقة الأثرياء أو الطبقة البرجوازية، والشيء نفسه يمكن قوله عن الطبقة الفقيرة والمهمشة التي سكنت أحياء خاصة بها، وهو ما يقودنا للقول بوجود تركيبة ديناميكية مختلطة يتقاسم أدوارها وتوزيع مساكنها كل من الأثرياء والفقراء على حد سواء.

3-2-*الإقامة خارج المدينة: الفحوص[1] و الأحواش* :

يقسم فحص الجزائر إلى ثلاث مناطق حسب موقعها الجغرافي ونشاطها الاقتصادي، وذلك اعتمادا على الطرق الرئيسية التي تؤدي إليها أبواب المدينة التي تنفتح عليها، فهناك المنطقة الشمالية، والمنطقة الجنوبية أو الوسطى والمنطقة الشرقية[2].

وقد قمنا بأخذ عينة من الحالات التي سكنت فيها فئة النساء في مناطق خارج المدينة -الفحوص والأحواش-، و تقدر نسبتها بـ 3,60 %، وكان الغرض من فصل هاته المناطق عن الأحياء السكنية الأخرى، وإن كانت كلها تعد ضمن فحص مدينة

---

[1] " يتكون فحص مدينة الجزائر من المنطقة الشرقية لإقليم الساحل التي تؤلف في حد ذاتها حاجزا طبيعيا بين ساحل البحر و سهل متيجة الأوسط بأودية و هضابه العديدة يبلغ أعلى ارتفاع لها عند قمة جبل بوزريعة 417 م "
انظر : سعيدوني، ورقات جزائرية، ص 394.

[2] المرجع نفسه، ص 394-395

تعرف المنطقة الشمالية بإسم فحص باب الوادي و يضم : السد، أبي النور،الرملة، المنية، واد قريش، أجنان، قامة الفول، زغارة، بوزريعة، عيون السخاخنة، بيطرارية، تاقليات، أما المنطقة الجنوبية أو الوسطى، و تعرف بفحص باب الجديد الذي يشمل على الآبار، عيون حيدرة، بير الدروج، عين بن عطية، برج حسن باشا ، سيدي يحي الطيار، القادوس، أحنان، الزبوجة ، الوادي الأكحل، وادي الرمان، بني مسوس و المنطقة الشرقية هي فحص باب عزون وتضم : تاجرارت، عين الربط، عين تلاواملي، عين الأزرق، الحامة، عين الرمانة، كهن النسور، العناصر، منزل المجلة، رأس تافورة ، تيفولت، الصنانجة، عين السلطان، الوشايحية، عين النعجة، بير مراد رايس، بير خادم، القبة، تيقصرين".

-انظر: سعيدوني، ورقات، ص394-395.

الجزائر، محاولة التعرف أكثر على خصوصية تلك المناطق ومعرفة مدى تأثيره على نمط أو مستوى معيشة تلك الفئة؟ و قد تعرفنا على بعض تلك النواحي من خلال أسمائها الواردة في دفاتر بيت المال فقد عثرنا على أربع حالات بتيقصرين [(4)]، وحالة بعين النعجة [(1)] ، وأخرى ببير الخادم، وأخرى ببني مسوس [(1)] ، وبالقبة [(1)]، وبالزبوجة[(1)]، وببوزريعة [(1)] وبالحجوط وبني ربيعة، أما الأحواش فتعرفنا عليها من خلال اقتران الاسم بـ" حوش" والجنة ، والبستان ....، فهذا حوش بني سلامة مثلا، وأخر حوش عمار، وحوش رابح بن ربيب والبستان، والجنة، وحوش بن رحمة. وجنة بابا عثمان، وحوش بابا علي، وجنة دالي محمد، وحوش بابا حسن، وحوش بن مهيدي موسى.

ومن الواضح أن تلك الفحوص والأحواش كانت مخصصة للزراعة، و غرس الأشجار المثمرة وحتى تربية المواشي[1] ، فكانت دراسة التركات وما تتضمنها من ملكية النساء لمختلف المزارع و المواشي لتأكيد ذلك، و نأخذ على -سبيل المثال-، حالة امرأة بحوش بن سلامة تمتلك بقرا يبلغ قيمته 48 ريالا، سنة 1800، و أخرى من حوش عمار تركت ثمن الحوش الذي يقدر بـ 2100 ريال في نفس السنة السابقة.

3-3- الزوايا و أماكن أخرى :

بالرغم من وجود نسبة هامة من شريحة النساء التي توزعت إقامتهن عبر مختلف المناطق السكنية في الأحياء و الفحوص و الأحواش، عثرنا أيضا على حالة نساء قطن في الزوايا وعددهن ثلاثة كلهن يتعلقن بزاوية أيوب[2]، وثلاث حالات أخرى لنساء وجِدن بالحبس – السجن- الحالات لأمة مخنوقة بحبس المزوار[3] توفيت سنة 1815، والثانية

---

[1] N, Saidouni, l'Algérois rural à la fin de l'époque ottomane (1791-1830) Dar El gharb – Al- islami, Beyrouth, 2001, p 73

[2] نفس الملاحظة عند المجتمع التونسي عن النساء اللاتي سكنّ الزوايا

انظر: Larguèche, Op, cit, p 57

[3] المزوار:أو قائد الشرطة يقوم " بمهام شرطة الأخلاق و المخالفات الاجتماعية بمساعدة أعوان من الحرس وعلى رأسهم السركاجي و قائد الفحص، و مراقبة أهل الدعارة و كل ما يتعلق بالبغاء و بنات الهوى اللاتي كن يكثرن في مدينة الجزائر، و كان للمزوار أيضا يحجز كل امرأة منحرفة تمارس البغاء بدون رخصة، فتعتبر عنده كالرهينة ، كما كان له حق تطبيق العقوبات الجسدية على المخالفين و العصاة، بالضرب بالعصا وتنفيذ الإعدام

معتوهة توفيت بالحبس في السنة نفسها، والثالثة هي أمة بحبس المزوار توفيت سنة 1816.

أما باقي الحالات التي تقدر نسبتها بـ 17,44 % ، فهي لفئة النساء اللاتي لم يرد ذكر لأماكن إقامتهن. ومنه جاء تصنيفهن ضمن فئات النساء ذوات الأماكن المجهولة، حيث سكتت الدفاتر عن إعطاء عناوين هاته الفئة التي يقدر عددها بـ 116 حالة .

=بالإضافة إلى حراسة السجون..كما هو مكاف أيضا بحراسة المدينة ليلا ونهارًا والأحباس تحت رعايته، وكانوا يسمون الحبس زندانة وهي كلمة تركية".

- سعيدوني، ورقات، ص 240.

وانظر: عبد القادر نور الدين، صفحات، ص76

-The Encyclopaedia of Islam , volumeVII Leiden.E.J.Brill 1993,p211



المبحث الثاني

النساء ووزنهن الديمـغرافي

يتصف الوضع الديمغرافي في الجزائر العثمانية بعدم الاستقرار من حيث عدد السكان أو كثافتهم ، و ذلك تبعا للظروف الصحية و الأحوال المعيشية و الشروط الطبيعية[1] التي تعد كلها عوامل مؤثرة لا محالة في تعداد السكان، وقد تضاربت الآراء حول إعطاء الرقم الحقيقي لعدد سكان الجزائر في كافة مراحل الحكم العثماني، فقد قدر **حسن الوزان** الذي زار الجزائر في القرن السادس عشر عدد سكانها بـ 20 و 25 ألف نسمة[2] ، وقدرها الأسير الإسباني **هايدو** بـ 70 ألف نسمة[3]، ومن بين التقديرات أيضا ما جاء به الجاسوس **بوتان** حيث قدر عدد سكـــــان الجزائر بـــ 73000 نسمة، كما قدرها **تانفيل** بين 75000 و80000 نسمة إلا أن سكـــــــان مدينة الجزائر لم يتعدّوا عشية الاحتلال الفرنسي الخمسة و الثلاثين ألف نسمة. وقد اكتست تلك التقديرات صبغة سياسية محضة جاءت إما لخدمة مصالح الفكر أوالتوجه الاستعماري، ومنه التقليل من عدد سكان المنطقة ليتم بعدها تبرير دوافع الاحتلال ، أو لدعاة معارضي الفكر الاستعماري، وبالتالي أعطوا أرقاما كبيرة لدرجة المبالغة.

وإن أهم ما يمكن أن نستخلصه من دراسة الوضع الديمغرافي هو صعوبة إيجاد تقدير دقيق ونهائي لعدد سكان الجزائر، هذا في غياب وفرة المعلومات و ندرتها في غالب الأحيان، و كثرة تضارب الأرقام وهو أمر يفرض علينا التعامل معها بحذر.

أما فيما يخص فئة النساء في مجتمع المدينة، فقد أشار **فانتير دي بارادي** إلى صعوبة إحصاء السكان في الفترة التي أقام بها في الجزائر سنة 1789م ، و يرجح أن من بين الأسباب التي عرقلت عملية الإحصاء صعوبة تقدير عدد النسوة اللاتي لا يخرجن من بيوتهن إلاّ نادرا[4] ، وما أثار انتباهه أيضا هو تفوق عدد الرجال على عدد النساء في الجزائر، وكذا عدم اختلاطهم[5].

---

[1] سعيدوني ، ورقات جزائرية، ص 565 .

[2] محمد حسن الوزان، وصف إفريقيا، ترجمة من اللغة الفرنسية محمد حجي، ومحمد الأخضر، الرباط، 1982، ص37.

[3] Haedo , « Topographie », R.A. N°84-1870,p491.

[4] عبد القادر حليمي ، مدينة الجزائر نشأتها و تطورها قبل 1830 ، المطبعة الفكرية لدار الفكر الإسلامي، الجزائر، 1972، ص 256.

[5] " أما سبب تفوق عدد الرجال على عدد النساء فيرجع إلى أن العناصر المهاجرة إلى مدينة الجزائر كانت في أغلبها من جنس الذكور، فالأسارى المسيحيون كان جلهم من الذكور، والأتراك الذين كانت تبعثهم الدولة العثمانية من

1- الكوارث الطبيعية و الأمـــراض و الأوبئة :

هناك جملة من العوامل الخارجية أسهمت لا محالة في تقليص عدد السكـــان، فخلقت نوعًا من اللاستقرار في الزيادة البشرية و نمو عدد السكان بالمنطقة، فما مـّرد ذلك؟ و إلى أي حدّ أثر في الزيادة الطبيعية؟

إن انفتاح الجزائر على التيارات الخارجية، كالمشرق العربي و بلاد السودان والمغرب الأقصى و بعض مناطق أوروبا ، جعلها تتعرض لمختلف الأوبئة الخطيرة التي وصلت إليها غالبا عن طريق قوافل الحج، فالسفن التي كـــانت تنقل الحجاج من الإسكندرية إلى مدن الجزائر الساحلية، تسببت في انتشار بعض الأمراض[1] وأبرزها الكوليرا والتيفوس والطاعون والجدري، وعادة ما تنتج هذه الحالات من جراء موجات القحط و المجاعة، وكذلك تذبذب كل من سقوط الأمطار في مواسمها المعتادة و إتلاف الزرع الذي يتسبب فيه زحف الجراد، بالإضافة إلى انعدام أبسط القواعد الصحية لمعالجة مثل هذه الآفات، وقد كان تقاعس الحكام عن اتخاذ أية إجراءات وقائية لإنقاذ الأهالي سببا آخر أدى إلى تفاقم الوضع الخطير الذي نتج عنه الارتفاع المذهل و المروع لحالات الوفيات في فترة الأزمات[2].

=الأناضول إلى مدينة الجزائر كانوا من الذكور -الذين لفظتهم في الغالب سجون تركيا-، و المهاجرون من الداخل نحو مدينة الجزائر من الميزابيين و قبائل كانوا من الرحال، والذين تركوا حريمهم في قراهم الأصلية و لا ينتقلون إلاّ بأنفسهم وبذلك تفوّقت نسبة الرجال بالمدينة على نسبة النساء تفوقا كبيرا".

انظر : حليمي، المرجع نفسه، ص 256-266.

[1] ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر، ص 53-54.

انظر أيضا: ناصر الدين سعيدوني، والمهدي بوعبدلي، الجزائر في التاريخ، العهد العثماني الجزء4 ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر، 1984 ، ص 88.

-Saidouni, L'algérois , Op, cit, p 262

[2] كان الأتراك الحكام العثمانيون لا يهتمون بأمور الصحة، و لا يولونها العناية اللائقة، فكان للبشوات و البايات أطباءهم الخاصين، يختارونهم إما من الأسرى الأوروبيين أو يستجلبونهم بالأموال، أما الأهالي فتركوهم ولم يفعلوا لهم شيئا للتخفيف عن آلامهم و أمراضهم فكانوا يعتمدون على وسائل بدائية و تقليدية في الطب، بما فيها الأدعية والأحجبة و حتى تمائم السحرة و المشعوذين ، فلم تكن بالجزائر مستشفيات خاصة تذكر إلاّ بعض من المصحات و الملاجئ التي كان يقدم فيها بعض الوصفات، كما أنهم لم يلتجئوا إلى نظام الكارنتينة المعروف بل اعتبروا أمر هذه الآفات أمرا

1-1 المجاعات و الفيضانات و زحف الجراد:

ذكر الزهار أنه" في سنة 1770م، وقع الغلاء في القمح مدّة ست سنوات، "وأعطى ا القحط ، و هو الجوع في الناس حتى صارت قيمة الصاع الجزائري أربع بجة[1] و أن القمح كان قليلا "[2].

ومع مطلع القرن التاسع عشر تكاثرت المجاعات التي بدأت سنة 1800م، حيث شهدت انعدام المؤن حتى في الأسواق، وهو الأمر الذي دفع الباشا مصطفى[3] أن يتخذ إجراء استيراد الحبوب من موانئ البحر المتوسط، كما اتخذت إجراءات تشديد حراسة الجنود على مخازن الحبوب[4]، و قد بلغ سعر الصاع الواحد من القمح المستورد 28

=طبيعيا أو غضبا إلهيا، فقد اتخذت وسيلة الحبس –الحجر-الصحي التي تتمثل في إبقاء السفن في المراسي إذا ثبت انتشار الوباء فيها.

انظر: سعد ا ، تاريخ الجزائر الثقافي، ص 166-168 .

سعيدوني ، ورقات، ص 559.

-حليمي ، مدينة الجزائر، ص 273

E,Mersiol, La régence d'Alger vue par un Allemand à la fin du 18 ème siècle, deuxième congrès national des sciences historiques société historique Algérienne, Alger, 1932, 309-310

[1] عملة البوجو ، أو الريال الصحاح، معروف تحت اسم Pataque chiques، كان يستعمل كعملة موحدّة في البلاد، يزن 10 غرامًا يقابله 1,86 فرنك ، انظر : Saidouni , l'Algérois, p 243

- أيضا يستعمل في الجزائر بالريال – درهم و هي العملة الأكثر قيمة، و تتجاوز قيمتها الفرنك.
- سبق التعرض إلى العملة في الفصل التمهيدي.

انظر:

-Merouche, Recherches,p49.

-G,Esquer, Reconnaissance des villes , forts et datteries d'Alger Librairie ancienne Honore Champion , Paris, 1927, p 142-143

-Boyer , La Vie Quotidienne , pp 191-192

[2] أحمد الشريف الزهار ، مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار، ص 31.

[3] تقلد الحكم بعد حسين باشا 1805/1798م، من أشهر دايات الجزائر، شيد عدة قصور ودور ووقعت في عهده أزمة احتكار القمح والحبوب من طرف اليهوديين بكري وبوشناق، اغتيل من طرف الجند.

-انظر: عبد القادر، صفحات، ص117

[4] سعيدوني، ورقات، ص 565.

فرنكا، و كذلك الحال بالنسبة لمجاعة 1805م، التي بيع أثناءها الصاع الجزائري من الحبوب بـ 15 بوجو[1]، و لم تكن مدينة الجزائر بمعزل عن المدن الأخرى ، فمثلا تحدث العنتري عن مدينة قسنطينة، التي شهدت هي الأخرى مجاعات رهيبة سنة 1805م، التي تسببت فيها كل من نزول الجائحة و ترادف الأهوال..[2]، و توالت خلال السنوات 1807 - 1816، وإلى غاية 1819م مجاعات أخرى أثّرت في سوء الأوضاع الداخلية التي انعكست على البنية الديمغرافية، وتقلص عدد سكان الجزائر- كما اعتاد السكان حدوث المجاعات بعد سنوات القحط والجفاف، و كذا زحف الجراد الذي شهدته البلاد خلال سنوات 1798-1799م، وسنة 1800-1804-1816م[3]، أما الفيضانات فتعدّ من الكوارث التي غطت فيها المياه مساحات واسعة ، نجمت عنها خسائر مادية وبشرية، وكذلك العواصف البحرية التي شهدتها سنتي 1812-1816م[4]. لتبقى كل هاته الآفات و الكوارث الطبيعية عاملا مؤثرا في حركية نمو السكان وصحتهم انعكست على أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية.

---

[1] سعيدوني، النظام المالي، ص 58.

[2] محمد صالح العنتري ، مجاعات قسنطينة ، تحقيق، تقديم، رابح بونار، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر، 1974، ص 32.

[3] Shuval , Alger, p 44

[4] Saidouni,, l’Algérois, p 266

1-2الأمراض و الأوبئة :

يعتبر المغرب العربي "ملغومًا بالمرض"، هكذا وصفت **فالنسي لويست** المنطقة في فترة الحكم العثماني[1]، و لعل أخطر الأوبئة و أشدها هو وباء الطاعون الذي عانى منه سكان حوض البحر الأبيض المتوسط كله، و كان يظهر بصفة مستمرة كل 15 سنة أو 25 سنة[2].

وقد تحدث **دي بارادي** عن الطاعون« Peste » الذي اجتاح مدينة الجزائر خلال سنتي 1787-1788، وقد سبق اجتياحه مدينتي تونس و الإسكندرية سنة 1783م[3]، كما تحدث **الزهار** عن هذا الوباء الكبير الذي اجتاح مدينة الجزائر سنة 1201هـ فوصل عدد الوفيات إلى خمسمائة بمعدل جنازة كل يوم، كما استمر إلى غاية سنة 1211 هـ[4]، وظهر أيضا خلال سنتي 1816 – 1822، واكتسح أرجاء البلاد ، و حصد عددا مهولا من الضحايا. وإلى جانب مرض الطاعون ظهرت أنواع أخرى من الأوبئة و الأمراض الفتاكة منها الريح الأصفر أو الكوليرا، فقد جاء في مذكرات أحمد باي عن مدينة قسنطينة "كـ ـان يجعل من الرجل الصحيح في لحظة جثة هامدة، و قد ظل يخرّب المدينة مدّة 17 يوما، مات في اليوم الأول 220 شخصا"[5] . كما انتشر في أقاليم أخرى، و من الأمراض أيضا نذكر "داء الجدري" و "حمى التيفوس".

---

1 لويست فالنسي، المغرب العربي قبل سقوط مدينة الجزائر 1790-1830، دار الحقيقة للطباعة والنشر، بيروت، 1980.

2 غطاس، الحرف والحرفيون، ص 61.

3 De Paradis v, Tunis et Alger 18 éme siècle ,mémoire et observations rassemblés par J.cuoq, Bibliothèque arabe, Sindbad, Paris, 1983, p 154

وانظر:

Rozet,Voyage dans la régence d'Alger , Arthus Bertrand Libraire Editeur, Tome2 , Paris, 1833, pp,304-305

4 الزهار، مذكرات ، ص 51

5 محمد العربي الزبيري، مذكرات أحمد باي و حمدان خوجة و بوضربة، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر، 1973، ص 39.

3-1 الزلازل:

تعرضت الجزائر إلى سلسلة من الهزات الأرضية العنيفة ، أثناء الحكم العثماني، وقد تسببت هذه الأخيرة في تخريب المنشآت العمرانية والمدن، و كذا خسائر بشرية هامة بعد كل هزّة، فقد عرفت الجزائر زلزالا سنة 1632م ضرب مدينتي الجزائر والمدية، وروي أنه أهلك جل سكان مدينة الجزائر، و زلزال سنة 1716 الذي مات تحت أنقاضه ما لا يقل عن 20.000 نسمة[1].

2-الوضع الديموغرافي:

سبق أن تعرضنا إلى تأثير الكوارث الطبيعية التي تعرضت لها مدينة الجزائر في نمو السكان والبنية الديمغرافية، والتي لم تكن فيها فئة النساء بمنأى عن هذه التطورات، فكيف يمكن أن نتعرف على وضع النساء الديمغرافى في المجتمع في الفترة قيد الدراسة؟ وماهي المعطيات التي يمكن أن نستقيها من دفاتر التركات؟ وإلى أي مدى ستفيدنا في التقرب من البنية الديمغرافية لهذه الشريحة؟.

2-1 حالات الوفيات:

2-1-1 حالات الوفيات العادية:

يتعرض الأشخاص للوفاة لجملة من الأسباب، ليست فقط تلك المتعلقة بالكوارث الطبيعية الخطيرة، فالناس يموتون عاديا"، أي بصفة فردية لا جماعية، فقد يصاب الشخص بأمراض تتعلق بجهازه الهضمي أو التنفسي...مع قلة و انعدام الرعاية الصحية[2] فيؤدي ذلك إلى حالات الوفاة.

إن البنية الفيزيولوجية للمرأة، تجعلها أقل مناعة في مقاومة بعض الأمراض، فمثلا

---

[1] سعيدوني ، ورقات ، ص 561.

[2] لمزيد من التفاصيل حول الصحة والسكان في الجزائر أثناء الحكم العثماني انظر:

-فلة، قشاعي، موساوي، الصحة والسكان في الجزائر،1516-1871، أطروحة الدكتوراه الدولة، جامعة الجزائر،

نذكر حالات الحمل و الولادة التي كثيرا ما تؤدي إلى الوفاة بسبب انعدام الشروط الصحية اللازمة لإنقاذ الأم و حتى الطفل[1]، إن قراءة متأنية لدفاتر التركات تفيدنا بمعطيات تساعدنا على التعرف على وضع النساء الديمغرافي في المجتمع في الفترة المحددة سابقا، إذ بلغ عدد حالات النساء المتوفيات 665حالة وهو ما يشكل نسبة 29 '11 % من مجموع الحالات الإجمالية، المقدر بـ 2284حالة، ومن الواضح أن الأعباء الكثيرة التي تلقى على عاتق الرجل والمشاق اليومية التي يتحملها، بالإضافة إلى مشاركته في المواجهات والحروب كلها عوامل تفسر ارتفاع نسبة الوفيات عند الرجل[2] ومع هذا تبقى فئة النساء هي الشريحة التي تهمنا أكثر في هذه الدراسة، ولتوضيح ذلك أكثر تم رسم منحنى بياني يخص عدد الوفيات خلال الفترة الممتدة بين 1799-1817 مرفق بجدول يوضح عدد وفيات النساء بحسب الشهور[3]، أما الأشهر فهي من محرم إلى غاية شهر ذي الحجة .

---

[1] Shuval, la ville d'Alger, p, 44

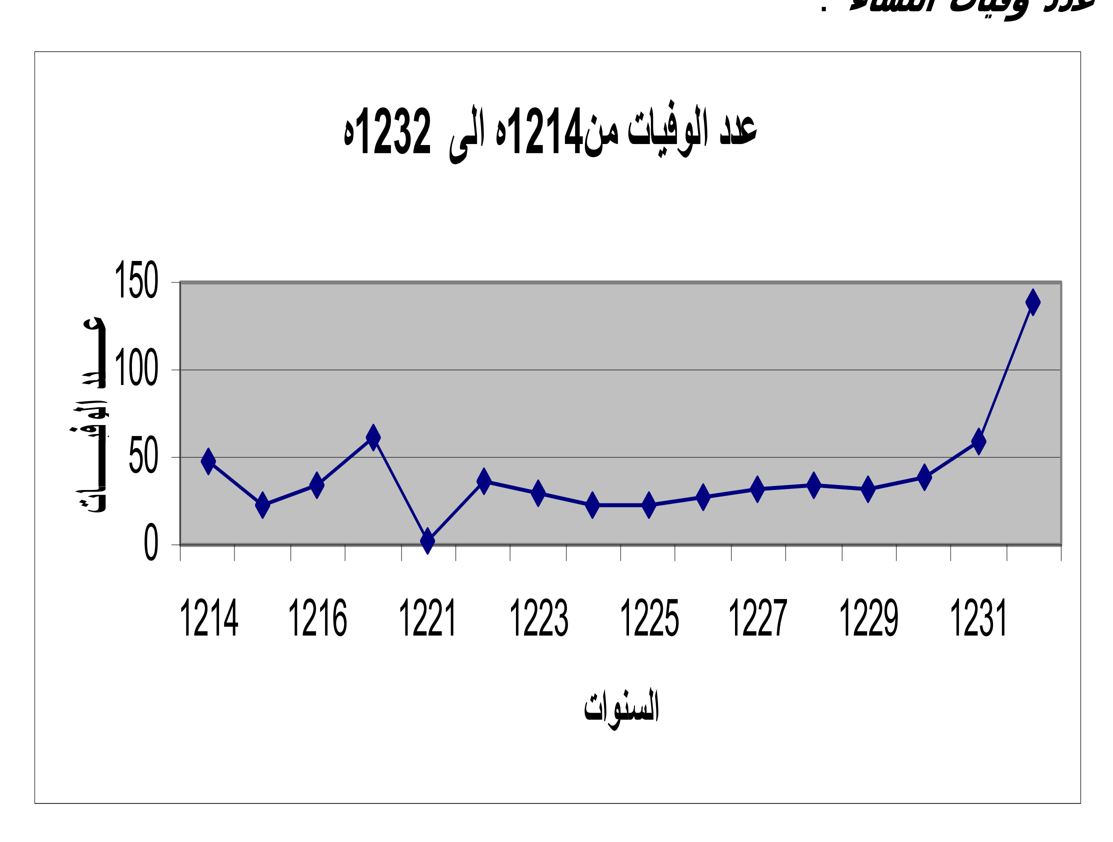
[2] يتميز المجتمع الدمشقي بزيادة نسبة مواليد الإناث على الذكور، ويفسر ذلك بأن كثرة العناية بالصبيان في سن مبكرة يحول دون مناعتهم الطبيعية، فتزداد الوفيات بينهم، على عكس البنات اللواتي يتركن وشأنهن فيتمتعن بمناعة طبيعية يصبحن معها أقدر على المقاومة، و بالتالي على البقاء.

انظر :عبد الكريم رافق، سجلات التركات، ص 180.

[3] الجدول يتعلق بترتيب الأشهر و السنوات، حسب التاريخ الهجري، مثلما وردت في الدفاتر، مع ملاحظة أن هذا الجرد يخص فئة أو عينة من المجتمع التي اهتم بتركها بيت المالجي.

-انظر Shuval, Op, cit, p45

عدد وفيات النساء[1]:



عدد حالات الوفيات الخاصة في الشهر :

الأشهر	محرم	صفر	ربيع الأول	ربيع الثاني	جمادى الأول	جمادى الثاني	رجب	شعبان	رمضان	شوال	ذو القعدة	ذو الحجة
1214	03	02	05	01	05	04	03	04	05	05	X	11
1215	04	01	01	04	03	04	X	X	04	X	X	02
1216	05	X	X	03	05	05	01	07	X	04	02	03
1217	05	05	03	05	07	11	10	02	08	X	03	02
1221	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	03	X
1222	03	X	05	04	01	06	12	01	02	02	01	X
1223	06	X	04	X	X	05	02	X	X	X	09	04
1224	01	02	X	05	04	X	05	05	X	X	X	X
1225	06	X	01	X	06	04	01	X	01	04	X	X
1226	X	X	X	03	X	X	10	X	04	04	03	03
1227	05	05	X	07	06	X	04	X	X	X	02	02
1228	05	03	X	04	X	X	08	02	X	X	11	X
1229	X	03	01	06	01	X	04	X	02	09	04	02
1230	X	01	04	06	03	06	02	02	03	05	05	02
1231	05	X	08	04	06	04	07	06	05	X	00	02
1232	07	11	02	X	09	03	03	13	32	20	23	15
المجموع	55	33	34	52	56	52	72	42	66	53	77	48

[1] المصدر: دفاتر التركات

وفيما يلي جدول ثان خاص بمعدل عدد الوفيات في الشهر، نتعرف من خلاله على الأشهر التي تكثر فيها الوفاة[1].

متوسط عدد حالات الوفيات في الشهر :

/شهر التسجيل/ الهجري	المعدل
محرم	04.58
صفر	03.66
ربيع الأول	03.40
ربيع الثاني	04.33
جمادى الأول	04.66
جمادى الثاني	05.20
رجب	05.14
شعبان	04.66
رمضان	06.60
شوال	06.62
ذو القعدة	06.41
ذو الحجة	04.36

يتضح من خلال هذا الجدول أن معدل الوفيات يختلف من شهر وآخر، ولكننا نستطيع أن نميز بين الفصول التي يقل فيها معدل الوفيات في المجتمع والعكس، أي الفصول التي يرتفع فيها معدل الوفيات -فنلاحظ أن فصل الشتاء الذي يكثر فيه تساقط الأمطار وقساوة البرد وتعرض المنطقة للفيضانات، بالإضافة إلى شدة حرارة فصل الصيف هما أكثر الفترات التي يرتفع فيهما معدل الوفيات، مقارنة مع الأشهر الأخرى ، وتظهر ظواهر طبيعية مختلفة، مما يؤثر سلبا في صحة الإنسان بما فيه النساء.

[1] سبق وأن أشرنا إلى إحصاء التركات، و لا يعني بالضرورة تاريخ الوفاة ، فعملية الجرد كانت تتأخر أحيانا ولكن أقصاها هو شهر واحد.

انظر:

Shuval, Op, cit, p 45

2-1-2 حالات الوفاة غير العادية:

ليس من الضروري أن تكون فقط تلك الكوارث والأمراض هي السبب الحقيقي لوفاة الأشخاص، أو حتى تلك المتعلقة بالوفاة العادية بل ثمة حالات يتسبب فيها الإنسان مباشرة للحد من حياته-منها القتل، والانتحار، والخنق وغيرها قد تصيب الإنسان أزمات تتسبب هي الأخرى في الوفاة، وهي ما يعرف بالحوادث المتمثلة في الحرق والغرق وهي ما أسميناها بحالات الوفاة غير العادية، وما دفعنا إلى التعليق عليه هو رصدنا لعدد من الحالات لفئة النساء تعرضن إلى هذه الحوادث في دفاتر التركات ، فقد عثرنا على ست وعشرين (26) حالة، تمتد خلال الفترة الزمنية 1799-1817، ويبقى السؤال قائما: ما هي أسباب هذه الجرائم التي سكت الموثقون عن ذكرها، فقد كانت عبارة "مجهول " التي ورد ذكرها بعد كل حالة وفاة دالة على غياب حيثيات الوفاة وأسبابها.

وندرج فيما يلي جدول إحصاء حالات الوفاة غير العادية التي تخص فئة النساء :

جدول حالات الوفاة غير العادية[1] :

سنة الوفاة	عدد الحالات	طرائق الوفاة			
		القتل	الحرق	الخنق	الانتحار
1801	01	-	-	-	+
1802	02	+	+	-	-
1803	02	+	-	-	-
1808	01	+	-	-	-
1808	01	+	-	-	-
1809	03	+	-	-	-
1810	01	+	-	-	-
1813	01	+	-	-	-
1814	02	+	-	-	-
1815	03	+	-	+	+

[1] ترمز علامة + إلى نوع طريقة الوفاة (غير العادية).

-وترمز علامة – إلى عدم وجود وفاة بتلك الطريقة.

يبدو أن ظاهرة القتل هي أكثر الحوادث التي تعرضت لها فئة النساء في هذه العينة، فما هو يا ترى تفسير هذه الظاهرة ؟

تمكنا من تحديد هاته الحالات لفئة النساء اللاتي تعرضن لوفاة غير عادية من خلال الصفة التي حددت طرائق الوفاة ، فقد وردت في الوثائق عبارات منها المقتولة، والمخنوقة والمحروقة، والتي رمت نفسها... فسهلت لنا مهمة الكشف عن هذه الظاهرة، فهذا حال خدوجة القبائلية المقتولة سنة 1814، وعويشة التي سقطت من السطح سنة 1815، وأمة مخنوقة في حبس المزوار في السنة نفسها وهكذا.... لكن الأمر الذي يبقى محيرا ومن الصعب التوصل إلى الكشف عنه، هو الأسباب التي أدت إلى وقوع مثل هاته الحالات ويبقى باب الافتراض هو المجال الوحيد الذي سنحاول أن نجد من خلاله بعض التفاسير لوقوع تلك الحوادث، هذا في غياب و ندرة المعلومات التي سكت عن ذكرها الموثقون، إما لجهلهم بها أو للتستر و حفظ العرض. فهل مثلا تعلق أمر قتل النساء بدافع المحافظة على الشرف؟ كالمرأة التي قتلها زوجها سنة 1808؟ وكذلك بالنسبة لفاطمة الوهرانية التي قتلها زوجها سنة 1808، أم كان بدافع آخر نجهله؟ فقد تعرفنا على تركة بنت مامي المتوفاة سنة 1803، إذ تقدر ثروتها بـ 4560 ريالا، وهو مبلغ مهم في ذلك العهد، أم هناك أسباب أخرى نجهلها أدت إلى مثل هذا النوع من الوفاة؟.

3-حجم الأسـرة:

تحتوي دفاتر بيت المال التي تهتم بتصفية تركات الأشخاص المتوفين على معطيات بالغة الأهمية تفيدنا في دراسة حجم الأسـرة، وتعرفنا على الفئة المتزوجة من النساء، وعدد أولادها، وتطلعنا أيضا على ظاهرة "العزوبة" عندها-نساء عازبات-، وتجيب عن تساؤلات، هل هذه الظاهرة كانت متفشية في ذلك العهد؟ وهل تبرز ظاهرة تكرر الزواج عند فئة النساء مثلما هي عند الرجال؟ وما مدى تفشي ظاهرة الطلاق والأرامل عند هاته الأخيرة...؟ تلك هي جملة من التساؤلات نحاول الإجابة عنها بالاستعانة بما توفره لنا دفاتر التركات من معطيات.

1-فئة النساء المتزوجات: (1799-1817)

الفترة الزمنية	المتوفيات المتزوجات		الغائب عنهن أزواجهن		المطلقات		الأرامل		المجموع
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	
1799-1803	65	%80.24	14	%17.28	02	%2.46	00	00	81
1807-1817	192	%83.84	36	%15.72	01	%0.43	01	%0.43	230
الكلي	257	%82.63	50	%16.07	03	% 0.96	01	%0.32	311

2-جدول يوضح عدد أولاد فئات النساء:

الفترة 1799-1817

عدد المتوفيات ذوات الأولاد[1]		النسبة %	إناث	ذكور	النسبة %
1799-1803	-23	52.17	12	11	47.82
1807-1817	- 74	63.51	47	27	36.48
الكلي	- 97	60.82	59	38	39.17

مـ ـ ن أصل (311) : النسبة 31,18 %

إن ما يلفت النظر أن 31.18 %من النساء المتوفيات لم ينجبن أولادا من الجنسين مما يدل على ازدياد النساء غير المتزوجات أو المنجبات و في الوقت ذاته نلاحظ ازدياد نسبة الإناث، حيث شكلت 60.82%، بينما لم تشكل سوى 39.17%[2].

[1] إن الاهتمام بإنجاب الأولاد أمر طبيعي عند كافة الأسر سواء أتعلق بالأسر الغنية أم الفقيرة، فقد كانت تعتبرهم مصدر قوة و نفوذ اجتماعي للطرفين معا-.
انظر رافق، دراسة سكانية، ص 96.

[2]هي نفس النتيجة التي توصل إليها رافق، عن المجتمع الدمشقي،
راجع: رافق، سجلات، ص 180.

جدول3: أحجام الأسر حسب عدد أولادها (1799-1817):

عدد الأولاد	1799-1803 العدد	1799-1803 النسبة%	1807-1817 العدد	1807-1817 النسبة%	الإجمالي العدد	الإجمالي النسبة%
ولد واحد	15	78.94	33	63.46	48	67.60
ولدان	04	21.05	15	28.84	19	26.76
ثلاثة أولاد	00	00	03	5.76	03	4.22
أربعة أولاد	00	00	01	1.92	01	1.40

يتضح من الجدول السابق أن ظاهرة الأسرة ذات الحجم المتوسط التي يتراوح فيها عدد الأولاد ما بين ثلاثة و أربعة[1] قليلة جدا، إذ لا تمثل نسبتها سوى % 2,81، و كانت الأسر ذات الحجم الصغير التي يتراوح فيها عدد الأولاد ما بين واحد واثنين هي التي تمثل غالبية العينة، فتقدر نسبة الأسر التي يبلغ عدد أولادها اثنين بـ % 26,76، أما بالنسبة للأسر التي يبلغ عدد أبنائها واحدا فتقدر بـ 67,60 %.

إن ظاهرة وجود أسر ذات حجم صغير ميزت جل المجتمعات العربية العثمانية[2]، ولعل مرد ذلك إلى تردي الأوضاع الصحية التي ميزت كان يتسبب فيها انتشار الأمراض والأوبئة التي تسببت في تدني مستوى الأعمار، بالإضافة إلى الحالة المعيشية التي ترتبط بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية.

3-1 ظاهرة تكرر الزواج:

أجمعت الدراسات الحديثة التي استقت معطياتها من الوثائق العثمانية، على ضرورة إعادة النظر في تغيير الحكم الشائع على المجتمع العربي الإسلامي والمتعلق بظاهرة كثرة نسائه وتعدد زوجاته، وقد كان الغرض منه لا محالة الإساءة إلى العرب

---

[1] يخص هذا التقدير ما وفرته لنا دفاتر التركات من أعداد الأولاد التي تشكل أربعة أولاد كأقصى حدّ -عند فئة النساء، فلم نعثر على خمسة ، أو ستة أولاد مثلا...

[2] انظر: رافق عبد الكريم ، سجلات ، ص 183

- رافق، دراسة سكانية لدمشق، ص ص 96-97.

وتشويه سمعتهم[1]، وعليه فقد ذكرت المعطيات الجديدة لتلك الدراسات، أن السائد في أغلب المجتمعات العربية هو "الاكتفاء بزوجة واحدة[2] "هذا عند فئة الرجال[3]، أما الفئة التي نخصها بالدراسة فلم تمكننا دفاتر التركات من التعرف على عدد المرات التي تزوجت فيها المرأة المتوفاة ، وخاصة تلك التي لم تنجب أولادًا، فلم نعثر على أية حالات لأولاد من زوج سابق لها أو أزواج توفوا عنها أو طلقوها بينما عثرنا على حالة واحدة لامرأة هي زوجة ثانية متوفاة سنة 1808، حيث أوحت لنا عبارة ربيبها بذلك[4]، ونستدل بذلك على أن أغلب النساء مثل الرجال تزوجن مرة واحدة فقط.

3-2 فئة المطلقات و الأرامل و الغائب عنهن أزواجهن :

3-2-1 فئة المطلقات و الأرامل:

إن ما يلفت النظر أن نسبة 0,93 % فقط من النساء المتوفيات كن مطلقات، فقد عثرنا على ثلاث حالات لنساء مطلقات بدفاتر التركات، وكذلك على نسبة 0,32 % من النساء الأرامل، والحقيقة هي حالة واحدة فقط رصدناها في دفاتر المخلفات، وتتعلق بيمونة بنت العلج المتوفاة في سنة 1816.

وما نستخلصه من ذلك هو قلة المعطيات بدفاتر التركات حول هاتين الظاهرتين، وعلى العكس من ذلك نجد أغلب وثائق عقود الطلاق الصادرة عن المحكمتين الشرعيتين،

---

[1] رافق عبد الكريم ، دراسة سكانية لدمشق ، ص 92

[2] المرجع نفسه، ص 92، و يخص من مدينتي دمشق و حلب.

وانظر أيضا :غطاس ، الحرف و الحرفيون ، المرجع السابق ، ص87.

[3] كذلك بالنسبة للمجتمع التونسي انظر : Largueche , Op, cit ,p 57 :

[4] كما ورد على لسان الألماني بفايفر أن عرب البلد لم يأخذوا بعادة تعدد الزوجات، مع أن ذلك أبيح لهم كبقية المسلمين، وأرجع ذلك إلا أن نساء البلد لا يستطعن أن يفعلن ما تفعله نساء الريف اللواتي يعن أزواجهن، فهن يمتنعن عن العمل، زيادة إلى شدة غيرتهن التي لا تسمح لهن باحتمال وجود ضرة قربهن، كما أنهن يحتقرن كل من تسمح لزوجها بأخذ امرأة ثانية أو ثالثة، يضاف إلى ذلك النفقات الكثيرة التي تتسبب فيها النساء حتى لا يتزوج الرجل أكثر من واحدة.

انظر: سيمون بفايفر، مذكرات جزائرية عشية الاحتلال ، ترجمة أبو العيد دودو، دار هومه الجزائر، 98، ص ص 172-173

تعطي لنا صورة أخرى عن هذه الممارسة الاجتماعية التي لها دلالتها الاجتماعية المصونة بقوة القضاء الشرعي.

3-2-2 النساء الغائب عنهن أزواجهن :

لفت انتباهنا في دفاتر التركات وجود عبارة "غائب" الوارد ذكرها في عدد كثير من الوثائق، و يتعلق الأمر بالأولاد الغائبين و الأزواج أيضا، وعليه سنركز على ظاهرة الأزواج الغائبين، فهل ستقودنا تلك الوثائق إلى معرفة أسباب ذلك الغياب ؟ وهل للظاهرة أثر واضح في الواقع المعيشي لفئة النساء؟.

عثرنا على 50 حالة لنساء "غائب عنهن أزواجهن"، و يمثل هذا نسبة 16,07 % من جملة حالات النساء المتزوجات، وهي نسبة و-إن كانت ضئيلة- تعتبر هامة إذ تفيدنا في الاطلاع على حالة هاته الشريحة التي تركت وحدها تصارع من أجل العيش والبقاء، خاصة إذا تعلق الأمر بمن لديهن أولاد .

هذا وقد سكتت الوثائق عن ذكر أسباب غياب الأزواج باستثناء حالتين، الأولى هي حالة العباسية المتوفاة سنة 1801 عن زوج غائب في البحر، والثانية في حالة خديجة المتوفاة سنة 1816 عن زوج غائب ببلاد الترك، أما بالنسبة إلى البقية فقد سكتت الوثائق عن ذكر الأسباب الحقيقية لهذا الغياب. ولكن من المثالين السابقين نستطيع أن نتوقع أن يكون السبب الرئيسي في مغادرة الأزواج هو البحث عن توفير سبل العيش والعمل، فالظروف السائدة في ذلك العهد فرضت على الكثير من الأهالي مغادرة مواطنهم والهجرة. والسؤال المطروح: هل كان هذا الغياب غيابا دائما و أبديا ، تنكر فيه هؤلاء الأزواج لواجباتهم[1] ؟ أم كان ظرفيا تحكمت فيه الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية التي

---

[1] عثرنا على وثيقة عقد طلاق تتمثل في: "الدعوى القضائية التي رفعتها الولية فاطمة بنت محمد على زوجها علي بن عمر بن الزهراء بأنه تزوجها على صداق معلوم بينهما و غاب عنها عن محروسة الجزاير الناحية الشرقية، و لم يترك لها ما تمون به نفسها و لا من يقوم بأولادها، و طلبته ولم تعلم له موضعا –عدة ثلاثة أعوام -ولحقها بذلك ضرر، وبعد أن رفعت أمرها إلى قاضي المالكية، طلقت نفسها واحدة يملك بها عصمتها كان ذلك في ذي الحجة سنة 1228هـ."

-م .ش .ع (54) 81-80

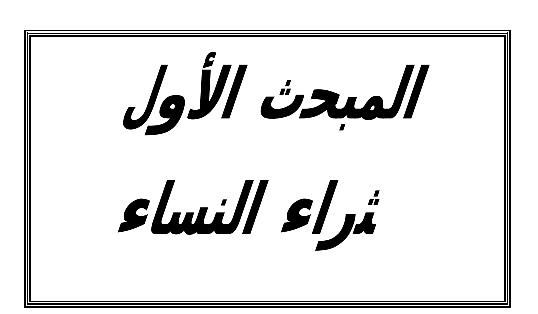
كانت سائدة في تلك الفترة ؟ ويبقى مجال البحث مفتوحا في غياب ندرة المعطيات التي تفصل في هذا الأمر.

إن نظرة نلقيها على حجم الثروة عند النساء الغائب عنهن أزواجهن يمكن أن تفيدنا في معرفة حال وواقع تلك الفئة، فقد بلغ معدل ثروتهن 1033 ريالا، ليكون أدناها هو 12ريالا ، أما أقصاها فقد بلغ 4633ريالا .

من هنا نلاحظ أن أغلبية هاته الشريحة كانت متوسطة الحال وأخرى مهمشة، ربما نتج عن ذلك تخبطهن في مشاكل وأوضاع تحملن مسؤوليتها في مجتمع شاعت فيه فكرة مكوث المرأة في بيتها ومن ثمة لا مجال لحصولها على ما يؤمن حاجاتها ومتطلباتها في غياب زوجها.

ونستدل من الإحصاءات السابقة على أهمية دفاتر التركات التي مكنتنا من تسليط الضوء على نواحٍ سكنية هامة، فتوصلنا إلى معرفة البنية التركيبية لهاته الفئة وأماكن وجودها، بالإضافة إلى وزنها الديمغرافي وبعض من أحوالهن الشخصية.


الفصل الثاني
الحياة اليومية للنساء



المبحث الأول

ثراء النساء

1 ـ دراسة في ثروات النساء:

1 ـ 1 درجة التفاوت بين الثروات:

يعد حجم الثروة التي خلفها المتوفى، أهم نقطة فاصلة سعى فيها الموثقون لضبطها وتقييدها، كيف لا والأمر يتعلق بالقيمة المالية الإجمالية للمتروك، الذي وإن لم يكن " سيولة نقدية " Argent liquide [1] ، فقد عمل بيت المالجي على إعطاء قيمة كل متروك بما يقابله من مقدار العملة المحلية[2] ، ليصل في الأخير ـ بعد عملية الجمع إلى تحديد ثروة المتوفى وهو الأمر الذي سهل علينا كثيرا التعرف على قيمة المبلغ المالي[3].

تتميز المخلفات في مجملها بالتفاوت الشاسع بين مستويات الثروة بين الأفراد ـ نخص بالذكر فئة النساء ـ فهناك تباعدًا صارخا بين الحدين الأدنى والأقصى، فقد وجدنا أدنى ثروة في الفترة الممتدة بين 1799 ـ 1817،هي متروك عجوزة من باب الجديد خلفت ريالين اثنين (02)، سنة 1802[4] ، بينما بلغ أقصى حد للثروة في سنة 1801، وهو متروك امرأة بلغ 9066 ريالا[5]، وكانت الثروة الثانية لامرأة أخرى تدعى بنت بن دارم التي توفيت سنة 1800 حيث خلفت ثروة تقدر بـ 8726 ريالا[6].

أما بالنسبة للمخلفات في عينة 1807 ـ 1817، فقد وجدنا أن أدنى ثروة قد بلغت ريالين (02)، خلفتها عجوز في سنة 1804[7] ، والمبلغ نفسه خلفته عجوز أخرى من سباط

---

[1] عثرنا في دفاتر التركات، ضمن الأشياء الموجودة مبلغا معينا من المال، سيشار إليه في غالب الأحيان بكلمة " ناضة" نأخذ على سبيل المثال لا الحصر امرأة من سيدي هلال توفيت سنة 1230 هـ ، امتلكت مبلغا ماليا "سيولة" قيمته 69 ريالا.

-بيت المال دفتر رقم 5 و 86.

وأخرى سنة 1217 هـ، بجامع السفير، تركت ناضة قيمتها 475 ريالا،

-بيت المال دفتر رقم 4 و 73.

[2] يتعلق الأمر بعملة " الريال " التي كانت العملة الوحيدة الاستعمال في دفاتر بيت المال، قيد الدراسة.

[3] ـ يتعلق الأمر أيضا بالقيمة الإجمالية ، أي صافي المبلغ ـ قبل خضوعه لعملية الإسقاط ، أو الديون ، أو الكالي.

[4] ـ بيت المال،4،و66

[5] ـ بيت المال ، 4 و 80.

[6] ـ بيت المال،4 و 8.

[7] ـ بيت المال، دفتر رقم 5،و- -

الحوت سنة 1813[1]،أما أقصى ثروة فقد بلغت 38.242 ريالا، وهي متروك مومنة زوجة خليل بنت الحاج محمود، أواسط جمادى الأولى سنة 1817[2].

كما رصدنا حالتين لامرأتين كانتا تمتلكان ثروة تفوق العشرة آلاف ريال، وهما تخصان ثروة راضية من عين شاه حسين التي تقدر بـ 18.595 ريالا[3] سنة 1809، وثروة وثروة امرأة من القهوة الكبيرة، متوفاة أواخر محرم 1813، وتقدر بـ[4] 12.609.

وفيما يلي جدول يوضح توزع مستويات الثروة حسب العينة المدروسة:

توزع الثروة:

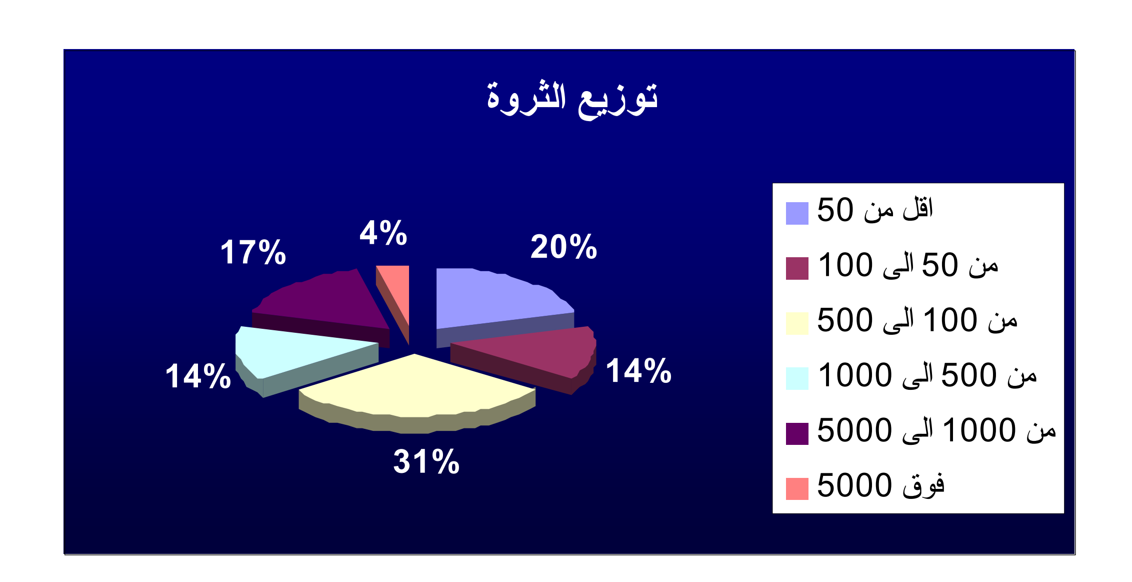
الفترة الزمنية	1799-1803		1807-1817		الكلي	
توزع الثروة(الريال)	عدد الحالات	النسبة	عدد الحالات	النسبة	عدد الحالات	النسبة
أقل من 50	29	%14.57	105	%21.42	134	%20.15
من 50 إلى 100	27	%15.42	66	%13.46	93	%13.98
من 100 إلى 500	58	%33.14	148	%30.20	206	%30.95
من 500 إلى 1000	25	%14.28	68	%13.87	93	%13.98
من 1000 إلى 5000	31	%17.71	83	%16.93	114	%17.14
فوق 5000	05	%02.85	20	%04.08	25	%03.75
	175		490		665	

[1] ـ بيت المال، دفتر رقم5 ،و 57.

[2] ـ نفسه ،و 110

[3] ـ نفسه ، و 20.

[4] ـ نفسه ، و 51.



يتضح من خلال الجدول، أن التباين واضح وشاسع بين نسب توزع الثروة عند النساء، فقد كانت فئة معتبرة منهن لا تمتلكن أزيد من 500 ريال،وهي تشكل بذلك ما يقرب من 30%، ثم تليها الفئة التي لا تتجاوز ثروتها 1000 ريال، وشكلات نسبتها 17%، بينما وجدنا نسبًا قليلة يفوق حجم ثروتها الـ 5000 ريال هي 04%، ومما نستنتجه من دراسة هذا المخطط أن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التي كان يعيشها المجتمع الجزائري آنذاك، جد صعبة وقاسية،انعكست على ثروات الجزائريين،الذين يمكن وصف معيشة بعضهم بالفقر المدقع، وهذه الفترة هي مطلع القرن التاسع عشر ميلادي، فقد كتب القنصل الفرنسي **دوفال** إلى وزير خارجيته متحدثا عن وضعية الجزائر بعد هجوم الفرنسيين على مدينة الجزائر عام 1815 : "لقد ذكرت هاته الأيام كل أنواع المصائب التي حلت بالبلاد منذ تولي عمر باشا الحكم منها هزيمة الأسطول الجزائري على يد الأمريكيين،والسلم المخجلة التي تلت ذلك ثم جيش من الجراد قدم من الصحراء وانتشر في كامل الولاية،متلفا القسم الأكبر وتسببت في مجاعة عمت البلاد"[1].

---

[1] ـ نقلا عن: عبد الجليل التميمي، بحوث ووثائق في تاريخ المغرب (الجزائر وتونس وليبيا) 1816-1871، منشورات مركز الدراسات والبحوث عن الولايات العربية في العهد العثماني، زغوان، تونس،1985 ص63.

2 ـ كبيرات الثريات:

2 ـ 1 : قراءة في ثروة كبيرات الثريات:

تم تصنيف فئة كبيرات الثريات حسب الحالات الواردة في دفاتر بيت المال التي تتجاوز فيها قيمة الثروة الخمسة آلاف ريال (5000) فمن كن هؤلاء ؟ وإلى أي الفئات الاجتماعية ينتمين ؟ وما هو المقياس الذي يساعدنا في التعرف أكثر على الطبقة الثرية التي عرفها مجتمع مدينة الجزائر في الفترة العثمانية ؟

أولا نبدأ بالعينة التي تخص الفترة الزمنية الممتدة بين 1799 / 1803، فقد رصدنا خمس حالات، وهي بذلك لا تمثل سوى نسبة 02.85%، فهي نسبة ضئيلة جدا تعكس أقلية هذه الفئة في المجتمع،أما في العينة الثانية فقد ارتفع عدد الثريات حيث وصل إلى عشرين حالة (20)، فتشكل بذلك نسبة 04.08%.

وفيما يلي جدول يوضح فئة كبيرات الثريات في المجتمع[1]:

الفترة الزمنية	عدد التركات	الحد الأدنى	متوسط الثروة	الحد الأقصى	مجمل الثروة
1799 ـ 1803	05	5095	6766.6	9066	33833
1807 ـ 1817	20	5311	9213.4	38.242	184268

يتضح من الجدول أن ظاهرة الثراء الفاحش،عند فئة النساء لا تخص إلا فئة قليلة جدا، والظاهرة نفسها شهدها المجتمع التونسي،الذي لا تشكل نسبة ثراء النساء فيه سوى 04.8% وهي الفئة التي تراوحت مخلفاتهن بين 1000 و 3000 ريال[2]. والتباين بين حجم ثرائهن واضح في العينة نفسها، حيث نجد مثلا في الفترة ما بين 1799 ـ 1803 فرقا واضحا بين المخلفات (5095) خمسة و تسعون وخمسة آلاف ريال، هي مخاف زوجة

[1] المصدر: دفاتر بيت المال

[2] Largueche, « sur les traces » , p 60

وانظر عن مستويات ثروة التونسيين:

T ,Barchouche, « Niveaux de fortune et stratification sociale », In Les Cahiers de Tunisie, N.129-130,Tunis 1984,pp34-37

الجيجلي سنة 1801[1] ،ومخاف امرأة سنة 1803، المقدر بـست وستين و تسعة آلاف ريـال (9066)[2] ، والفرق كما نلاحظ هام،ونجد أيضا فرقا شاسعا في العينة الثانية الممتدة بين 1807 ـ 1817 ، بين المخاف إحدى عشر وثلاثمائة وخمسة آلاف ريال 5311، وهو مخاف عجوز من زاوية أيوب، توفيت سنة[3]1811، وبين اثنين وأربعين ومائتين وثمانية وثلاثين ألف ريال 38242، وهو مخاف مومنة زوجة خليل بنت الحاج محمود المتوفاة سنة 1817[4] ،ويعد الفرق مذهلا بين هاتين الثروتين.

وعليه يتأكد لدينا أنه حتى في فئة كبيرات الثريات يوجد تفاوت واضح بين حجم ثرائهن، وهو ما يعكس حتما انتماءهن الاجتماعي والاقتصادي داخل مجتمع المدينة. ونحاول تفصيل ذلك بالاعتماد على رسم جدول نصنف فيه الفئة الثرية اجتماعيا واقتصاديا[5].

---

[1] ـ بيت المال، دفتر 4، و24، 25

[2] ـ نفسه ، و80.

[3] ـ بيت المال ، دفتر 5 ، و 34.

[4] ـ نفسه، و 110.

[5]-تميزت الثروة عند فئة الرجال في مجتمع مدينة الجزائر بالخيالية-فقد تراوحت الثروة عندهم في العينة الأولى 1799-1803 بين 10576 و66900 ريال، أما العينة الثانية 1807-1817، فقد تراوحت بين 10441 و45801، وتعد بذلك أضخم ثروة منها عند فئة النساء.

لمزيد من التفاصيل.

- انظر: غطاس، الحرف، ص ص329-335.

قائمة أسماء كبيرات الثريات 1799 ـ 1803(دفاتر بيت المال)

السنة /م	الاسم	الثروة
1803	امرأة من الخبوط	9066
1800	بنت بن دارم	8726
1802	عايشة الشوشانة	5542
1801	القبايلية	5404
1801	زوجة الجيجلي	5095

قائمة أسماء كبيرات الثريات 1807 ـ 1817(دفاتر بيت المال)

السنة / م	الاسم	الثروة
1817	مومنة زوجة خليل بنت الحاج محمود	38242
1809	راضية	18595
1813	امرأة	12609
1813	آمة	8757
1808	امرأة بنت بن علي البشاطني	8756
1817	زوجة شاوش العلجة	7790
1816	الإسلامية	7627
1817	نفيسة بنت الحاج قدور	7600
1817	بنت بوزيان قايد	7500
1813	زوجة القايد إبراهيم	7417
1809	دالي يمونة	6980
1811	بنت الحداد بكرجي	6814
1817	بنت القايد عمر	6803
1813	بنت الباي	6491

5433	امرأة	1808
5433	مليسة المسمعة	1815
5394	امرأة	1814
5378	الولية مونى بن ابن ناجح	1817
5338	امرأة محمد بن سيد علي بن مبارك	1810
5311	عجوز	1811

نلاحظ بالنسبة للعينة 1799 ـ 1803، أن أكبر ثروة كانت لامرأة لم يرد ذكر اسمها، حيث تركت ثروة تقدر بـ 9066 ريال ، وهي بذلك تمثل نسبة 26.79% بالنسبة لمجمل الثروة، كما عثرنا على حالة لأحد البرانيات تعد ضمن الطبقة ميسورة الحال وهي القبايلية التي تركت ثروة تقدر بـ 5404 ريالات، وهي تشكل نسبة 15.97 % .والغريب في الأمر أن نعثر على إحدى المعتقات اللاتي ارتقين إلى سلم الثراء والغنى وهي "الشوشانة "[1]، فقد تركت ثروة تقدر بـ 5542 أي تمثل نسبة 16.38%،وهو أمر يثير الاستغراب ويفتح مجالا واسعا من وضع الفرضيات التي أهلت خادمة إلى ارتقاء سلم الثريات واحتلال المرتبة الرابعة منه، فهل خدمة البيوت من المهن المربحة في ذلك العهد؟ أم يوجد هناك تفسير آخر نجهله كان سببا في كسب هذه الثروة ؟ فإذا أردنا تحليل هذه الظاهرة أكثر بالعودة إلى الوثيقة فإننا نجد أن قيمة مصاغها فقط شكلت 2025 ريالا، وهو أمر ربما له علاقة بحب المرأة اكتساب المصاغ واعتباره ثروة قائمة بذاتها.

أما بالنسبة للعينة الثانية (1807 ـ 1817) ، وتتضمن عددا أكبر مما تتضمنه العينة السابقة،وهذا حتى من حيث قيمة الثروة، فإننا نجد أن متروك مومنة زوجة خليل بنت الحاج محمود يقدر بـ 38.242 ريالا[2]، وهي بذلك تمثل نسبة 25.51% من مجمل الثروة، تليها راضية التي تركت ثروة تقدر بـ 18.595 ريالا[3] تمثل نسبة 12.40 % من مجمل

[1] بيت المال، دفتر 4 ، و 56.

[2] بيت المال،دفتر 5 ، و 110.

[3] نفسه، و 20.

الثروة، والأخرى تخص المرأة التي تركت ثروة تقدر بـ 12.609 ريالا[1]،وهي تمثل نسبة 08.41%، أما ثروة الفئات المتبقية اللاتي تقل ثروتهن عن عشرة آلاف ريال. وقد تمكنا من التعرف على شريحة من النساء كن ذوات شأن في المجتمع، فمن خلال نسبهن وأسماء أو ألقاب أزواجهن، فوجدنا بنت الباي التي تركت ثروة تقدر بـ 6491[2] ريالا، وهي تمثل نسبة 04.33%، كما رصدنا حالات أخرى الأولى لزوجة القايد[3] والثانية لابنة القايد[4] وهو لقب إداري ومنهن أيضا من كن بنات لحرفيين ،كبنت الحداد البكرجي التي خلفت ثروة تقدر بـ 6980 ريالا[5] وبنت البشاطني التي تركت 8.757 ريال[6]، كما وجدنا حالة زوجة الشاوش[7]، التي خلفت 7790 ريالاً، وحالة جديرة بالاهتمام لامرأة حرفية هي مليسة المسمعة[8]، التي تركت ثروة تقدر بـ 5.433 ريالاً ومما يدعو إلى الاستغراب هو وجود حالة لأمة احتلت المرتبة الرابعة ضمن سلم ميسورات الحال، فقد بلغت تركتها 8757[9]،

---

[1] بيت المال، دفتر5، و50.

- وبالرغم من امتلاك هاته المرأة ثروة هامة ، إلا أننا نجهل اسمها فهل كانت تنتمي إلى الأسرة الحاكمة أو إلى الفئة الحرفية، أم هناك أمر آخر، جعل الموثقون يسكتون في كثير من الأحيان عن ذكر أسماء النساء، التي عادة ما يشار إليها باسم امرأة، حتى و إن تعلق الأمر بامرأة ثرية مثلما هو الحال في الحالة السابقة الذكر، و كذلك لاحظنا حين يتعلق الأمر بذكر أسماء الإماء، فتأتي عبارة "أمة" وحدها فقط في الدفاتر، و عبارة عجوز، للدلالة على أن المرأة مسنة، ولكن لم نتمكن من معرفة إلى أي من الشرائح الاجتماعية كانت تنتمي هاته النسوة.

[2] نفسه،و 51.

[3] ـ نفسه، و 50.

[4] ـ نفسه، و 121.

[5] ـ بيت المال، نفسه، و 35.

[6] ـ بيت المال، نفسه، و ليس لها رقم.

[7] ـ نفسه و140 تعرض شوفال إلى فكرة هامة جدا تتمثل في نقل أعضاء الجيش الانكشاري أموالهم إلى نسائهم، كي لا تتعرض إلى المصادرة من طرف الدولة كما أنه نقل عن فونتور دي بارادي، الذي لاحظ أن كبار موظفي الدولة لا يتركون إلا قلة من أموالهم في المنازل، بينما ثروتهم الحقيقية كانت عند نسائهم و معها كل الأشياء الثمينة من مصاغ و مجوهرات، و لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تمس حرمة البيوت أو تتعرض للتفتيش، و هو ما يفسر ثراء فئة نساء الإنكشارية، هذا زيادة على اختيار فئة الانكشارية الزواج من العائلات البارزة والثرية و هو يؤدي لا محالة إلى تضاعف ثروة النساء المتزوجات من الفئة العسكرية، مع ملاحظة هامة و هي أن هذه القاعدة ليست خاصة بكل الفئات العسكرية بل تقتصر على الثرية منها فقط.

ـ انظر: Shuval, Op ,cit, p 106

[8] ـ نفسه، و 85 ـ 2.

[9] ـ نفسه ، و47.

وهي تمثل بذلك نسبة 5.84% من مجمل الثروة، وهنا ارتأينا أن نطرح جملة من التساؤلات علّها تقودنا إلى الكشف عن خصوصية امتلاك فئة العبيد لثروات تؤهلها الارتقاء إلى مكانة مرموقة في المجتمع، وهي تأكيد آخر على تسامح المجتمع الإسلامي وتحرره في معاملة العبيد الذين يمكن أن يرتقوا إلى مكانة هامة في المجتمع[1].

[1] ـ و من الحالات التي توضح أكثر ارتقاء العبيد إلى مكانة اجتماعية هامة هي عثورنا في أحد العقود على ممارسة اجتماعية تتمثل في هبة وهب " الأمة فاطمة بنت حمد بن أحمد وهبت إرثا إلى أحمد على المتمثل في " الأجنة".
-م،ش،ع 141 ،(76).

3 ـ النساء المتوسطات الثراء:

3 ـ 1 توزع الثروة حسب فئات النساء:

3 - 1 - 1 :توزع الثروة عند الفئة الميسورة[1]:

تم تصنيف فئة متوسطي الثروة عند شريحة النساء حسب الحالات التي تتراوح فيها قيمة الثروة بين 1000 و 5000 ريال.

وقد حاولنا من خلالها أن نميز بين فئة النساء، وأن نتعرف على الشريحة المتوسطة الحال في مجتمع مدينة الجزائر التي تنتمي إليها هؤلاء النساء، من العينتين السابقتي الذكر وطرح السؤال: هل هناك أصل ثابت لتفسير نسبة التفاوت بين ثروة عناصر هاته الشريحة ؟ فهل توفر الأصل والنسب و الانتماء إلى الفئة الحرفية كاف للارتقاء إلى مستوى مقبول ووسط من العيش ؟ أم هناك أسباب أخرى هي التي تتحكم في توزع الثروة؟ لنصل في الأخير إلى التعرف على حجم ثروة الفئة الوافدة، ومعها الإماء، التي شاع عنها أنها أكثر الفئات حرمانا وفقرا[2].

وفيما يلي جدول توزع وسطي لثروة كل الفئات

(1799 ـ 1803) و (1807 ـ 1817)

ـ الثروة بالريال دراهم صغار.

الفترة الزمنية	وسطي الثروة العام	وسطي الثروة عند الفئة	وسطي الثروة عند	وسطي الثروة عند الإماء والمعتقات
1799 ـ 1803	2374	2389	2466	1761
1807 ـ 1817	2015	2129	1650	1758

أحصينا في العينة الأولى 1799 ـ 1817 حوالي 30 حالة يفوق ثروتها الألف ريال (1000)، وكان بذلك مجموع الثروة الاجمالي لهاته الفئة يقدر بـ 73.608 ريالا، إن

---

[1] ـ بالعودة إلى دفاتر بيت المال،قمنا بتصنيف هاته الفئة التي تتراوح ثروتها بين 1000 و 5000 ريال على أنها أيسر حال من الفئة التي تتراوح قيمة ثروتها بين 500 و 1000 ريال دراهم صغار.

[2] عثرنا على عقد هبة للولية مسعودة معتقة المكرم محمود بن القبطان وهي في حالة مرض ألزمها الفراش، أنها في حالة وفاتها يخرج جميع الثلث الواحد من جميع مخلفها من أصل وسواه إلى الأمة مباركة.

أضخم ثروة كانت لربيبة الجيلالي البقار التي قدرت بـ 4597 ريالا[1]، وهي تمثل بذلك نسبة 06.24% من مجموع الثروة، وقدر أدنى حد للثروة بـ 1063 ريال لامرأة متوفاة سنة1800[2]، أما متوسط الثروة فيقدر بـ 2374 ريال.

إن أهم ما نستخلصه من هاته المعطيات الإحصائية، هو إمكانية وصف هاته الشريحة من النساء في المجتمع، بأنها كانت أيسر حال من الفئات الأخرى - المتوسطة الحال -، فمبلغ الألف ريال في الفترة قيد الدراسة لا يستهان به، خاصة إذا ما قارناه بأدنى حد في الثروة الذي لم يتجاوز ريالين اثنين (02)، وكذلك وجدنا أن عدد الحالات يمثل نسبة 17.14% من مجموع عدد حالات العينة[3]، وتعد هي الأخرى نسبة هامة أيضا.

أما العينة الثالثة (1807 - 1817) ،التي عثرنا فيها على 82 حالة وتفوق ثروتها الألف ريال (1000)، وتمثل بذلك نسبة 16.73% من مجموع حالات العينة[4]،الذي يقدر مجموع ثروتها الاجمالي بـ 167267 ريال، كانت أضخم ثروة فيها لـ زوجة الحاج محمد العربي المتوفاة سنة 1815، فقد قدرت بـ 4633 ريال، بينما وجدنا أدنى حد للثروة هو لامرأة متوفاة سنة 1223 هـ، فقد بلغت ثروتها 1052 ريال، ليكون بذلك متوسط الثروة عند هاته الحالات هو 2015 ريال.

من خلال هاته الإحصائيات يمكننا أن نقول بأننا وصلنا إلى النتائج نفسها تقريبا التي توصلنا إليها بالنسبة للعينة الأولى، وأن تلك الشريحة كانت تعيش في وسط أقل ما يقال عنه أنه أيسر حال - في الفئة المتوسطة -.

---

1 بيت المال، دفتر4، و81

2 نفسه، و19.

3 سبق أن ذكرنا أن عدد الحالات الإجمالي لعينة 1214-1217هـ هو 175 حالة.

1 - العدد الإجمالي لحالات العينة 1221 - 1232 هـ -هو 490 حالة سبق أن أشرنا إلى ذلك.

3 - 1 - 1 - 1 : الفئة الأرستقراطية:

إن دراسة عميقة لخصوصيات ما جاءت به دفاتر بيت المال،جعلتنا نصل إلى تفاصيل دقيقة مكنتنا من التمييز بين فئات هاته الشريحة التي تضم فئة من النساء ينتسب أزواجهن إلى الطبقة الإدارية والعسكرية،وأخرى تنتمي إلى فئة الحرفيين، وفيها نفصل بين الأزواج الحرفيين ،وبين النساء الحرفيات أنفسهن [1].

ـ زوجات الفئة الإدارية والعسكرية: فوق 1000 ريال دراهم صغار:

1802	بنت قائد البحر	4071
1816	خدوجة بنت الرايس	3790
1800	أخت القبطان كان	2701
1802	زوجة ابن البحر	2111
1808	الولية صلوح بنت علي باي الشرق	2078

ـ زوجات الفئة الحضرية:

1803	ربيبة الجيلالي البقار	4597
1800	زوجة الكواش	3294
1803	زوجة سالم الحداد	1317

-فئة غير محددة:

1817	زوجة أمين الجيجلية	1284

[1] ـ سنركز في هذا العنصر على حجم الثروة دون التطرق إلى الحرفة ذاتها لأننا سنعود إلى تفصيل ذلك لاحقا.

ـ نساء حرفيات:

1803	الماشطة	4075
1816	المبحرة	3970
1817	المبحرة	3908
1816	الشماعة	2403
1809	الحاجة المسمعة	2029
1816	المبحرة	1386
1808	مريومة الإسكافية	1178

يبدو واضحا أنّ ثمة تفاوتًا ملحوظا بين حجم ثراء الفئات، ونذكر على سبيل المثال ثروة بنت قايد العيون وهي أضخمها حيث تقدر بـ 4071 ريال[1] ، بينما كانت ثروة الولية صلوح بنت باي الشرق هي أدناها، حسب القائمة وتقدر بـ 2078 ريال، ومنه كان متوسط الثروة هو 2950 ريال. وفي فئة زوجات الحرفيين وجدنا أضخم ثروة هي لربيبة الجيلالي البقار وتقدر بـ 4597 ريال[2] ، بينما كانت أدنى ثروة لزوجة أمين الجيجلية، وتقدر بـ1284 ريالا،و كان متوسط الثروة هو 2623 ريال.

أما في فئة النساء الحرفيات، فقد وجدنا الماشطة أي الحلاقة[3]، التي تركت ثروة تقدر ب 4075 ريال و هي أضخم ثروة في العينة ـ الأولى و الثانية ـ بينما أدنى ثروة كانت للإسكافية التي قدرت ثروتها ب [4]1178 ريالا فكان متوسط الثروة يقدر ب 2527 ريالا.

[1] ـ بيت المال، دفتر 5، و 12.

[2] ـ سبق ذكرها، و تعتبر ثروتها أضخم ثروة في الفئة المتوسطة الثروة، بيت المال، دفتر 4، و 81.

[3] ـ نفسه و 81 ـ 82.

[4] ـ نفسه، و 94.

3- 1 - 1 - 2 : الفئة الوافدة :

يتعلق الأمر بالفئة الوافدة من خارج مدينة الجزائر، و التي يتراوح حجم ثروتها بين 1000 و5000 ريال دراهم صغارا، وقد رصدنا في العينة قيد الدراسة (1799ـ 1817)، خمس حالات (5) بلغ مجموع ثروتها 10182 ريالا.

وفيما يلي قائمة بأسماء النساء الوافدات وحجم ثروتهن

ـ العباسية	2966
ـ البسكرية	1992
ـ الغربية	1966
ـ القسنطينية	1660
ـ المرابطة فاطمة البليدية	1598

إن أضخم ثروة كانت للعباسية المتوفاة سنة 1801،حيث تقدر ثروتها بـ 2966 ريالا[1]،بينما كانت أدنى ثروة هي للمرابطة فاطمة البليدية المتوفاة سنة 1815، و تقدر ب 1598ريالا[2]، لنحصل بذلك على متوسط الثروة المقدر ب 2036ريالا، و في الحقيقة يمكننا أن نعتبر أن حال الفئة الوافدة عموما جد متقارب، و نخص بذلك الفئة الأيسر حالا في الشريحة المتوسطة الثروة.

3 - 1 - 1 - 3 فئة الإماء والمعتقات:

قد نستغرب وجود هاته الفئة ضمن الفئات الأيسر حالا في العينة المدروسة، والتي حددنا حجم ثروتها المتراوح بين 1000 و 5000 ريال. فقد عثرنا على أربع حالات (4) لإماء بلغ مجموع ثروتهن 9009 ريال دراهم صغار، وكانت أضخم ثروة لأمة

[1] ـ بيت المال، دفتر 4 ، و 27.

[2] ـــ بيت المال، دفتر 5، و 72.

متوفاة سنة 1813 بلغت قيمتها 4293 ريالا[1]،أما أدنى ثروة فهي لأمة متوفاة في السنة نفسها، وتقدر بـ 1398 ريالا[2]، ليكون بذلك متوسط الثروة عند فئة الإماء هو 2252 ريالا، إن هاته الإحصاءات تعد إثباتا صريحا لواقع معيشة هاته الفئة التي ارتقى البعض منها للعيش في وسط أقل ما يقال عنه أنه أفضل بكثير من فئات أخرى وإن كانت حرة[3].

ثروات الإماء 1799 ـ 1817.

ـ أمة	4293
ـ أمة معلمة حمام	1761
ـ أمة زوجة عبد بن الطالب	1557
ـ أمة	1398

أما المعتقات، فقد رصدنا خمس حالات بلغ مجموع ثروتهن 6821 ريالا، وقد بلغ متوسط الثروة 1364ريالا، وهنا نلاحظ تفاوتا واضحا بين هذا العدد وما سبق ذكره عند فئة الإماء، فهل التحرر من العبودية له علاقة بالثروة ؟ أم أن للثروة دلالات خاصة بها تتظافرها عدة معطيات هي التي تفسر ارتقاء الفئات إليها مهما كانت أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية، إن أضخم ثروة هي لأمة معتوقة متوفاة سنة 1813 فقد بلغت 1633 ريالا[4]، أما أدنى ثروة فهي لياقوت معتقة التونسي المتوفاة سنة 1815، وقد قدرت بـ 1069 ريالا[5].

---

[1] ـ بيت المال، دفتر 5 ، و 44.

[2] ـ نفسه، و 46.

[3] ـ عثرنا في دفاتر المخلفات على عدد كبير من حالات النساء وإن كان تصنيفهن ضمن الحرائر إلا أنهن عشن في ظروف جد قاسية سنتعرض لها بالتفصيل لاحقا ـ أي في فئة النساء الفقيرات والأكثر حرمانا.

[4] ـ بيت المال، دفتر 5 ، و 43.

[5] ـ نفسه ، و 87.

وفيما يلي قائمة بأسماء المعتقات وحجم ثروتهن بالريال (نفس العينة)

ـ أمة معتوقة	1633
ـ جوهرة معتقة السيد الحاج عمي	1496
ـ زيري معتقة سالم	1331
ـ معتقة الباشا حسن	1292
ـ الياقوت معتقة التونسي	1069

3 ـ 1 ـ 2 الفئة الأقل يسرا في الطبقة الوسطى:

قمنا بإحصاء عدد الحالات الواردة في دفاتر بيت المال،والتي يتراوح فيها مبلغ ثروتها بين 100 و1000 ريال دراهم صغار، وأدرجناها ضمن شريحة النساء التي اعتبرناها أقل يسرا ضمن وسطي الثروة. وقد قدر نسبة عدد الحالات الواردة في العينة الأولى 1799 ـ 1803 بـ 47.42% من مجموع الحالات، وكانت أضخم ثروة لامرأة من عين السباط المتوفاة سنة 1801 وتقدر بـ 966 ريالا[1]،وتمثل بذلك نسبة 03.11%،أما أدنى ثروة فهي لعجوزة من سباط الذهب وقد بلغت 101 ريال[2].

الفترة الزمنية	عدد التركات	الحد الأدنى	وسطي الثروة	الحد الأقصى	مجمل الثروة
1799 ـ 1803	83	101	385	996	31973
1807 ـ 1817	216	100	382	995	82574

إن ما لاحظناه على توزع ثروة هاته الشريحة هو التفاوت الواضح بين (الحدين الأدنى والأقصى، كما أن الثروة التي تتراوح قيمتها بين 100 و500 ريال لدى العينتين قيد الدراسة والتي رصدنا فيها 206 حالات، فهي بذلك تمثل نسبة 30.95%، أما الثروة التي تتراوح ما بين 500 و1000 ريال، فرصدنا فيها 93 حالة، وهي تمثل نسبة 13.98%، وهذا ما يجعلنا نستنتج أن أغلبية الحالات الواردة في دفاتر بيت المال الخاصة بالفئة الأولى

---

[1] ـ بيت المال، دفتر 4 ، و 30.

[2] ـ نفسه،و 71.

شكلت أكبر نسبة، وبذلك تعد الأغلب على الإطلاق في كل الحالات، ويقودنا هذا الأمر إلى القول بأن الأغلبية الساحقة في شريحة النساء في مجتمع مدينة الجزائر،كانت تعيش عيشة متقاربة في مستواها المادي والاقتصادي متوسطة الحال على العموم.

أما في العينة الثانية 1807 ـ 1817 فقد عثرنا على مجموع ثروة يقدر بـ 82574 ريالا، والغريب في الأمر أن أضخم ثروة هو لأمة من سباط بيالة المتوفاة سنة 1227 هـ،والتي تقدر بـ 995 ريالا[1]، وتمثل نسبة 01.20%،وكذلك بالنسبة لأدناها وهي لأمة متوفاة سنة 1814 ، وتقدر ثروتها بـ 100 ريال[2] ،وهذا إثبات آخر وصورة أدق لما وصلت إليه هاته الفئة من ارتقاء مادي وإن تعلق الأمر بالفئة المتوسطة الحال، فقد كانت أكثر حظا من فئات أخرى أدنى مستوى منها، وإن كانت حرة،وهذا ما سنحاول الكشف عنه في العنصر الآتي.

---

1 ـ بيت المال،دفتر 5 و 46.

2 ـ نفسه،و 60.

4 ـ النساء الفقيرات:

أخذنا في الحسبان كل الحالات،التي تراوحت فيها قيمة الثروة بين 50 و100 ريال،واعتبرنا أن هاته الفئة هي فقيرة ومحرومة دائما مقارنة بالحالة الاجتماعية السائدة وقتذاك، وأيضا مقارنة مع الفئة التي درسناها سابقا فقد تبين لنا من خلال مخلفات هاته الفئة أنها لا تملك سوى أشياء عديمة القيمة. ونأخذ على سبيل المثال متروك عجوزة متوفاة سنة 1801 ويقدر بـ 54 ريالا، وقد تضمنت حوائجها أشياء جد بسيطة، مثل: صندوق، ومضربة، ومطرح، ومجموعة أشياء هزيلة عبر عنها "بالقاربرطال"، ولا تتجاوز قيمة المفروشات 33 ريالا[1]، أما الحوائج التي لا قيمة لها فهي لا تتجاوز 13 ريالا، و نستشف من هذه المعطيات أن تلك العجوز كانت فقيرة.

وفيما يلي جدول يبين توزع ثروة الفئة المحرومة من خلال دفاتر بيت المال في العينة قيد الدراسة.

جدول توزع ثروة الفئات المحرومة (بالريال دراهم صغار)

الفترة الزمنية	عدد التركات	الحد الأدنى	المتوسط	الحد الأقصى	مجمل الثروة
1799 ـ 1803	27	50	75.33	96	2034
1807 ـ 1817	66	50	55.13	99	5128

أحصينا في العينة الأولى 1799، 27 حالة تراوحت فيها الثروة بين 50 و100 ريال،وهي بذلك تمثل 15.42%،أما مجموع الثروة فيقدر بـ 2034 ريالا، كما تبين لنا أن أضخم ثروة كانت لامرأة من زنقة الجنايز متوفاة سنة 1802 إذ قدرت ثروتها بـ96 ريالا[1] ، وتمثل بذلك نسبة 4.71% من مجمل الثروة، وكانت أدنى ثروة لعجوز متوفاة سنة 1801 قيمتها 50 ريالا[2].

---

[1] ـ بيت المال،دفتر 4 ، و 35.

[1] ـ نفسه،و 68.

[2] ـ نفسه ، و 25.

أما في العينة الثانية 1807 ـ 1817 ، فقد رصدنا 66 حالة،أي بنسبة 13.98%، حيث كانت أضخم ثروة لامرأة سالمة من جامع الأخضر قدرت بـ 99 ريالا[1]، وهي تمثل نسبة 1.93%، وأدنى ثروة لعجوز[2] وأمة[3] متوفيتين في سنة 1808، وقد تركتا مبلغ 50 ريالا.وكان متوسط الثروة الإجمالي هو: 55.13 ريالا.

يعد الغناء من المهن المربحة التي عادت على نساء المجتمع بالأموال، و لكن لم يكن الأمر كذلك بالنسبة لحالة المسمعة المتوفاة سنة 1814، التي خلفت ثروة تقدر ب 79 ريالا فقط[4]

4 ـ 1 ـ الوافدات الفقيرات:

عثرنا على ثمان حالات (8) لنساء وافدات أو برانيات، ينتمين إلى فئة الفقيرات التي تتراوح قيمة ثروتهن بين 50 و 100 ريال، وقد بلغت قيمة الثروة عندهن 610 ريالات، وبلغ متوسط الثروة 76.25 ريالا ،وفيما يلي قائمة بأسماء الوافدات الفقيرات حسب ما جاء في العينة (حجم الثروة بالريال):

[1] ـ بيت المال، دفتر 5 ، و 141.

[2] ـ بيت المال، دفتر 5 ، و 141.

[3] ـ نفسه ، و 12

[4] ـ نفسه و 71.

ـ امرأة عنابية[1]	97 ريالا
ـ عجوز جيجلية[2]	85 ريالا
ـ امرأة مغربية[3]	85 ريالا
ـ امرأة قليعية[4]	84 ريالا
ـ امرأة سباوية[5]	79 ريالا
ـ خيرة النايلية[6]	75 ريالا
ـ امرأة بسكرية[7]	54 ريالا
ـ امرأة جيجلية [8]	51 ريالا

من الواضح أن هناك بعض من الفئة الوافدة من عاشت في فقر و حرمان، ويعود ذلك لظروف وأوضاع اجتماعية واقتصادية أثرت لا محالة في نمط معيشة هاته الفئة التي وفدت من المناطق الداخلية إلى مدينة الجزائر، إما لمرافقة أزواجهن الذين دخلوا للبحث عن العمل، و هو حال الفئة البرانية كالجيجلية و السباوية و النايلية و البسكرية[9]، ولم تكن فئة الرجال بمعزل عن تدني الحالة الاجتماعية،بل كانت الأرقام والنتائج التي توصل إليها الباحثون في الفترة نفسها،تنتهي عند الحقيقة نفسها وهي حرمان الفئة البرانية[10] .

---

[1] ـ بيت المال، دفتر5 ، و 51.

[2] ـ نفسه ، و 20.

[3] ـ نفسه ، و 86.

[4] ـ نفسه ، و 68.

[5] ـ نفسه ، و 16.

[6] ـ نفسه ، و 109.

[7] ـ نفسه ، و 104.

[8] ـ نفسه ، وغير مذكور عدد الوثيقة.

[9] ـ تعتبر العنابية و المغربية و القليعية من الفئة الوافدة التي اندمجت في تقاليد المجتمع الحضري باعتبارها من المدن الحضرية وقتذاك.

[10] ـ انظر :

ـ غطاس،الحرف، ص 354 ، 357

- Shuval , la ville d'Alger, p 128.

4 ـ 2 ـ فئة النساء الأكثر فقرا:

يتعلق الأمر بالفئة التي تقل فيها الثروة عن خمسين ريالاً(50) وهي بذلك تعد الأدنى مستوى في طبقات المجتمع من حيث الثروة وهي الأكثر فقرا وحرمانا فإلى أي الفئات الاجتماعية تنتمي هاته الفئة؟ وما هي ميزة مستواها المادي؟.

تم إحصاء 134 حالة تنتمي إلى الفئة الفقيرة في العينتين قيد الدراسة، أي ما يمثل نسبة 20.15% من مجمل عدد الحالات، فيتعلق الأمر بنسبة هامة من شريحة المجتمع التي عاشت ظروفا جد صعبة وقاسية وأقل ما يمكن قوله أن هاته الفئة عاشت في فقر مدقع وهو ما يجعل مجال التصور عندنا واسعا يدفعنا إلى تصور إمكانية وجود نمط عيش لهذه الفئة التي بلغ أدنى حد فيها إلى مبلغ ريالين فقط، فما هي الأسباب التي أدت إلى تفشي ظاهرة الفقر في المجتمع؟ فهل يرجع ذلك إلى الأوضاع السائدة وقتذاك؟ خاصة والأمر يتعلق بفترة تراجعت فيها القوة الاقتصادية والبحرية الجزائرية، حيث عرفت هذه الأخيرة مرحلة ضعف وانكماش منذ النصف الثاني من القرن الثامن عشر،فشحت الغنائم وقل عدد الأسرى وتناقصت الإتاوات بعد أن اقتصر دور البحرية الحربي على رد الاعتداء وترقب الغارات والهجمات[1]، وقد استمرت الأوضاع حتى بداية القرن التاسع عشر.

إن الوضع الاقتصادي والاجتماعي للجزائر منذ نهاية القرن السابع عشر اتصف بالجمود حيث أن تردي تلك الأوضاع أثر سلبا على معيشة الأفراد، ومما زاد من سوءها آنذاك هو عجز الجهاز الإداري على تطوير أساليبه، والمطالب المالية الثقيلة،وانعكس ذلك على السكان فانخفض مستوى معيشتهم، وقد استمر ذلك إلى غاية أواخر العهد العثماني[2]، وبذلك اتخذ التنظيم الاجتماعي القائم على مبدأ التفاضل، ومن خلال نوعية التعامل

مع ملاحظة أن متوسط ثراء الفئة البرانية الجيجلية هو 287 ريال و147 ريال عند فئة القبايلية في الفترة الممتدة - 1799-1803/1214-1217هـ.

[1] ـ ناصر الدين سعيدوني " البحرية الجزائرية في العهد العثماني " مجلة التاريخ ، الجزائر 1986 العدد 22 ، ص 34 ـ 35.

[2] ـ ناصر الدين سعيدوني، الجزائر منطلقات وآفاق مقارنات للواقع الجزائري من خلال قضايا ومفاهيم تاريخية ،دار الغرب الإسلامي، 2000 ،ص177.

وطبيعة العلاقة مع السلطة شكل هرم مقلوب تحتل أعلى قمته التي تمثلها القاعدة التي تشكل الأغلبية الطائفية التركية وتتمتع بكافة الحقوق والامتيازات، بينما نجد في أسفل الهرم المقلوب (الأقلية) التي يجسدها سكان الرعية ومعهم الطوائف البرانية وعامة الناس[1]، كما شكل الصراع والتنافس الحاد بين فرق الأوجاق وجماعات الرياس وجها من الأوجه الخطيرة التي عادت سلبا على الأوضاع الداخلية وخاصة على الجانب الاقتصادي منها[2] وقد وصف **هانريش** حضر الجزائر بأنهم :" قد أصبحوا كلهم اليوم فقراء، ولم تكن ثروتهم في العهد التركي بطبيعة الحال كبيرة أبدا "[3] ، إن مدينة الجزائر لم تكن بمعزل عما كان قائما في باقي الولايات العربية العثمانية، فقد صرح الإخباري يوسف الحلبي، بأن عدد الفقراء في مدينة حلب تضاعف سنة 1787،من جراء سوء التغذية،حيث انتشرت المجاعات الرهيبة، هذا وعلى الرغم من محاولة الأسر و العائلات الثرية التخفيف من حدة الأزمة وانتشار الظاهرة،إلا أن ذلك لم يكن وحده كافيا،وقد حمل الجهاز الإداري الممثل في الحكومة العثمانية مسؤولية عدم التكفل بهاته الشريحة المحرومة[4].

وفيما يلي جدول توزيع ثروة الفئة الأكثر فقرا حسب ما ورد في دفاتر بيت المال (العملة بالريال دراهم صغارا) :

الفترة الزمنية	عدد التركات	الحد الأدنى	متوسط الثروة	الحد الأقصى	مجمل الثروة
1799 - 1803	29	02	22.48	47	652
1807 - 1817	134	02	17.10	49	2292

يتبين من خلال الجدول أن ثمة تباين واضح بين متوسط الثروة في العينة الأولى (1803/1799) للفئة الفقيرة التي تقدر بـ 22.48 ريال والعينة الثانية (1807 - 1817)

[1] - نفسه، ص 177.

[2] - سعيدوني، الجزائر منطلقات، ص 387.

[3] - هانريش فون مالستان، ثلاث سنوات في شمال غربي إفريقيا، أبو العيد دودو، ج1، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1973، ص66.

[4] - وقد اعتمد الإخباري الحلبي، على دراسة ميدانية تحليلية، عن البنية الاجتماعية للمنطقة والظاهرة المعقدة الواردة الذكر.

انظر : -A,Marcus , « Poverty and poor relief in eighteenth century in Aleppo" In Revue au Monde Villes au Levant,Hommage à André Raymond , Edisud, 1990, p 170 – 175.

حيث يبلغ 17.10 ريال فإلى ماذا يعود هذا الانخفاض؟ لاشك أن الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية التي عرفتها مدينة الجزائر منذ مطلع القرن التاسع عشر، لاحظنا فيها أنه كلما توالت السنوات، كلما ازدادت معها سوء الحالة الاجتماعية والاقتصادية.

في الفترة ما بين 1799 إلى 1803 تراوحت الثروة ما بين ريالين وسبعة وأربعين ريالا، وكانت أضخم تركة لثلاث نساء وهن عجوزة[1] وأمة [2] وامرأة[3] تركن مخلفا يقدر بـ 47 ريالا، ويمثل نسبة 7.20%، أما أفقرها فكانت عجوز من باب الجديد متوفاة سنة1802، وقد بلغت ثروتها ريالين (2) فقط.

وتراوحت الثروة فيما بين 1803 إلى1817 بين ريالين اثنين وتسعة وأربعين ريالا، الأولى كانت لعجوزتين[4] خلفت نفس قيمة الثروة ريالان اثنان (2 ريال)، أما الثانية فهي للحاجة ملوكة المتوفاة سنة 1817،وتمثل ثروتها نسبة 2.13%.

وقد عثرنا على حالة لمسمعة (مغنية)، تركت ثروة تقدر بـ 28 ريالا، وهي بنت الحمامجي المتوفاة سنة1817 [5] ، وهي عادة من المهن التي كانت تعود على النساء بالربح وقتذاك.

---

[1] ـ سنة 1214 هـ ،بيت المال ، دفتر 4 و 7.

[2] ـ سنة 1215 هـ ، نفسه ، و 25.

[3] ـ سنة 1217 هـ ، نفسه ، و 78.

[4] ـ الأولى متوفاة سنة 1222 هـ بيت المال،دفتر 5 ،وغير مذكورة، الثانية من سباط الحوت متوفاة سنة 1228 هـ، نفسه، و 57.

[5] ـ نفسه و 144.

4ـ 2 ـ 1 :الوافدات الأكثر فقرا:

رصدنا ثلاث حالات لنساء وافدات على مدينة الجزائر ينتمين إلى الفئة الأكثر حرمانا في مجتمع مدينة الجزائر حيث لم تتجاوز ثروتهن قيمة 50 ريالا، وهن بذلك ينتمين إلى الفئة المهمشة. وفيما يلي قائمة الوافدات الأكثر فقرا.

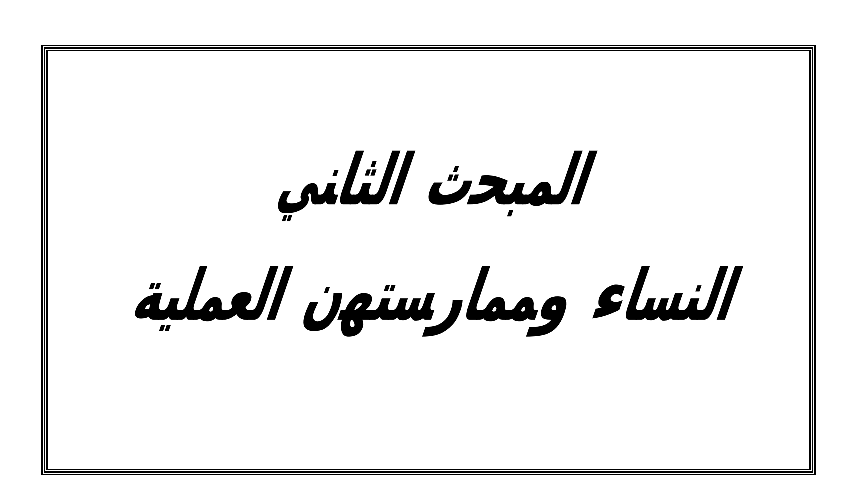
ـ العنابية[1]	46 ريالا
ـ امرأة عنابية مقتولة[2]	31 ريالا
ـ القسنطينية[3]	05 ريالات
ـ المجموع	82 ريالا

إن السؤال الذي يبقى مطروحا هو هل كان حقا خروج هاته الفئة من مواطنها الأصلية للبحث عن توفير سبل العيش؟ وإن كان الأمر كذلك فما هو حالهن في مدينة الجزائر التي كانت وقتذاك عاصمة البلاد وتحتوي من المرافق ما لا يوجد في غيرها من المناطق؟ وهل يمكن أن نستنتج بأنهن لم يوفقن في توفير معيشتهن، فكانت الهجرة بذلك زمانا ومكانا أصعب وأشق على قدرة الفرد على التحمل؟.

[1] ـ بيت المال، دفتر 5 ،و 52.

[2] ـ نفسه،و 49.

[3] ـ نفسه،و 132.



المبحث الثاني

النساء وممارستهن العملية

في الحقيقة إن الحديث عن إسهام النساء في الحياة الاجتماعية والاقتصادية ليس بالأمر الهين، مع كل ما حيك عن واقعهن المحصور في وظيفة الإنجاب وتربية الأبناء، فهل هذا يعني أن النساء وقتذاك لم تكن واعيات بقضايا عصرهن ولا تتفاعلن معه ؟ وهل احتجابهن كان له أثر سلبي أبعدهّن عن المشاركة في الحياة اليومية للمجتمع وانشغالاته ؟

لا أحد يستطيع أن ينكر وظيفة النساء في إنجاب الأبناء وتربيتهم التي ليست أبدا بالأمر السهل ، فهي مسؤولية حقيقية تحملتها بالإضافة إلى أعباء المنزل، حيث حرصت النساء المدنيات على الاعتناء به، فكان منزلهن يضرب به المثل في النظافة، حتى أن المرء ينتقل فيه حافيا من غرفة إلى أخرى، فلا تمس قدميه أية أوساخ، وكذلك الاعتناء بتربية الأبناء ونظافتهم التي كانت هي الأخرى مضرب المثل[1].

وأما في الريف فقد شاركت النساء أزواجهن في معظم الأعمال ، كالحرث والسقي وعلف الحيوانات ونحوها، بالإضافة إلى قضاء أوقات فراغهن في إنتاج ملابس الأسرة كالطرز والخياطة والتفصيل، ونسج البرانيس، ونسخ الزرابي والحياك إلى غيرها من المصنوعات التي يمكن أن تعود عليهن بفائدة وربح مادي، كذلك الأمر بالنسبة للنساء في المدينة، حيث تميز إنتاجها الفني بالرقي الحضاري حيث مارست هي الأخرى فن التطريز وصناعة الملابس وزخرفتها والخياطة وتفصيل الملابس والطبخ وترتيب البيت وشيئا من آداب السلوك [2]، وتتلقى هذا التعليم أيضا الفتيات الآتيات من الغرب والشرق [1]. وحتى

---

[1] ـ سعد ا أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي، ص 163.

-" والمرأة في بلاد الشام تقوم بجميع أعمال المنزل مهما ارتفع مستوى الأسرة الاجتماعي، فهي تشغل وقتها في ترتيب المنزل والطبخ والخياطة والتطريز، أما اعتمادها على الإماء فقليل جدا بالنسبة للبلدان العربية الأخرى كالحجاز والعراق، مع العلم أن مدينة حلب كانت سوقا من أسواق الرقيق".

-ونجد من بين العادات الخاصة بالبيوت في المجتمع الدمشقي: "أن أكبر نساء البيت (الجدة أو زوجة الجد)لها سلطتها على نساء البيت جميعهن، و تقوم بتوزيع العمل عليهن، كالطبخ و التنظيف".

-ليلى الصباغ ، المجتمع العربي السوري في مطلع العهد العثماني، منشورات وزارة الثقافة دمشق 1973 ص 153.

ـ جميل نعيسة، مجتمع مدينة دمشق 1186 ـ 1256هـ/ 1772 ـ 1840م، دار طلاس للدراسات، الجزء1، ص 471.

[2] الجيلالي ،تاريخ الجزائر العام، ص 522.

ويتعلق الأمر كذلك بممارسة النساء لكل الأنواع الخاصة بتنظيف المنازل و تحضير الألبان و جاب المياه، و الحطب و صنع الملابس إلى غيرها من الأعمال:

انظر:

سياسيا وإن لم تظهر هاته الفئة كعضو مشارك في نظام الحكم، إلا أن تأثيرها في اتخاذ قرارات حاسمة في السلطة كان واضحا، فقد كان ما يعرف بالزواج السياسي خطوة لتوطيد الروابط والمصاهرات، وذلك منذ الوهلة الأولى حيث تزوج عروج من زوج سليم التومي وتزوج خير الدين إحدى بنات ابن القاضي وكذلك ابنه حسن[2] سنة (1557 ـ 1561)، وكانت زوجة حسن باشا[3] وراء مقتل صالح باي[4]، ومن بين ما اشترطته زوجة عبد ا باي لدخولها قسنطينة، قتل أعداء أبيها وأجدادها ، فحقق لها هذا الأخير مطلبها، وقام بقتلهم جميعا، كما استفادت بنت بن قانة وعائلتها من حكم عبد ا باي[5]. وقد وصف **بفايفر** حالة الجزائريين -بعد دخول الفرنسيين- الذين أسهم هو نفسه في مداواة جرحاهم، وكان من بينهن " النساء اللواتي رافقن الرجال إلى أرض المعركة وأصبحن الآن في حاجة إلى مساعدتي الطبية "[6] وهذا إثبات على إسهام النساء في الحروب العسكرية إلى جانب الرجل.

ومن هنا تتضح لنا جليا مشاركة فئة النساء في الحياة العملية التي تعدت حدود منزلها، وهو المجال الذي نحاول أن نبحث فيه أكثر للاطلاع على أدق التفاصيل الخاصة بعمل هاته الشريحة.

=HAMDAN Khodja,Le Miroir , Aperçu historique et statistique sur la régence d'Alger, introduit par Abdelkader Djeghloul, Editions Dar El Gharb, 2004, p27.

1 ـ انظر: M, Gaid, L'Algérie sous Les Turcs, Maison Tunisienne de l'Edition, Tunis 1975,p191.

2 ـ بن العنتري ، فريدة منيسة، ص 29.

3 -زوجة حسن باشا هي بنت الخزناجي.

انظر: المدني، محمد عثمان باشا، ص131.

4 ـ بن العنتري، نفسه، ص 29.

5 ـ كان ذلك سنة 1804 ـ ثورة ابن الأحرش.

انظر : مجهول، تاريخ بايات قسنطينة،المرحلة الأخيرة ، تحقيق مختار حساني ، منشورات دحلب ، ص 28 ـ 29.

6 دودو، مذكرات، ص88

1 ـ النساء والنشاط الحرفي:

أكدت الدراسات الحديثة المتعلقة بالحياة الاجتماعية والاقتصادية في الولايات العربية العثمانية ـ والجزائر ليست بمعزل عنها ـ أن فئة النساء مارسن فعلا نشاطا حرفيا وإن تعددت أوجهه، فهو يعد من جملة الإسهامات التي اختصت بها هاته الشريحة وأبرزت من خلاله دورها في المجتمع[1]، وما يجب توضيحه أن ثمة أسبابا قاهرة فرضت على هاته الفئة الخروج من بيتها و ممارستها لمهن مختلفة سواء كان داخل منزلها أم خارجه، المهم أن توفير لقمة العيش كان لا محالة من أبرز الأسباب التي أدت إلى لجوئها إلى ممارسة مهنة من المهن. وهي النتيجة التي توصل إليها لمنوّر مروش الذي علق على ممارسة النساء للعمل وقتذاك.

« Il fallait des conditions particulières exceptionnelles, sinon dramatiques pour que des femmes trouvent à travailler dans la rue »[1].

إن ما يهمنا في هذه الدراسة ليس البحث عن الدوافع التي أدت إلى عمل هاته الفئة بقدر ما هو الكشف عن طبيعة ومعرفة المجالات التي نشطت فيه، بالإضافة إلى مدى استفادتهن منه أيضا ؟

أثبتت الدراسة وجود فئة من النساء اللائي تعاطين نشاطا حرفيا متنوعا، حيث رصدنا 20 حالة من جملة خمس وستين وستمائة حالة (665)، في الفترة الزمنية 1799-1800 وهي بذلك تمثل نسبة ضئيلة 03.00%.

---

[1] ـ علقت لرقاش largueche، على النساء التونسيات فذكرت وجود فئة منهن دبرن أمورهن لتوفير معيشتهن، ومارسن وظائف متنوعة، كالحلوانية والصرارفية والقابلة وغيرها.

-Largueche, Op ,cit, p61-62.

[1] -L. Merouche ,Recherches Sur l'Algérie, p 249.

وفيما يلي قائمة بأسماء هؤلاء النساء، وطبيعة حرفهن، مرتبة حسب السنوات ـ قيد الدراسة.

السنة / هـ	الاسم	الحرفة	حجم الثروة بالريال
شعبان 1216	المسمعة	مسمعة	188
أوائل جمادى 1216	المسمعة	مسمعة	104
أوائل جمادى الثاني 1217	أمة معلمة حمام	معلمة حمام	1761
أوائل رمضان 1217	المداحة	مداحة	279
رجب 1217	الماشطة	ماشطة	4075
رجب 1223	الحاجة المسمعة	مسمعة	2029
محرم 1223	عجوزة مداحة بنت بن رابح	مداحة	48
أواخر محرم 1224	البجائية المسمعة	مسمعة	509
أواخر صفر 1228	عجوز قابلة	قابلة	270
أواسط ذي الحجة 1229	المسمعة	مسمعة	79
أواسط محرم 1230	عايشة وكيلة سيدي عبد الرحمان الثعالبي	وكيلة	471
ذي القعدة 1230	مليسة المسمعة	مسمعة	5433
أواسط ربيع الثاني 1231	عويشة الشماعة	شماعة	2403
رجب 1231	المبخرة	مبخرة	1386
أواسط ذي الحجة 1231	امرأة مبخرة	مبخرة	172
رجب 1232	المبخرة الدلسية	مبخرة	3908
أواخر شعبان 1232	رحمة الدلالة	دلالة	282
أوائل ذي الحجة 1232	بنت الحمامجي المسمعة	مسمعة	28

تميزت أيضا دفاتر التركات بالدقة في وصف المهن والحرف التي خصت شريحة النساء، فكان أمر الوصول إليها يسيرا، وقد اقترنت هذه الحرف مباشرة بأسماء أصحابها،

فهاته العجوز المداحة المتوفاة سنة 1810، والمسمعة المتوفاة سنة 1814، وهكذا تميزت هاته الحرف بالتنوع فوجدنا حرفا خاصة بالخدمات، كالبيع خارج المنزل،"الدلالة"[1]، وإقامة الأفراح والأعراس والاحتفالات " المسمعة "[2] ، و" المداحة"، والتوليد "القابلة"، والاشتغال في الحمامات وتسييرها " معلمة حمام "، والتجميل " الماشطة" كما عثرنا على حالات أخرى لمهن نادرة تخص الرجال أكثر، فعثرنا على سيدة كانت تمارس صناعة الشمع وهي عويشة الشماعة المتوفاة سنة 1816[3]، كما عثرنا على حالة أخرى لإسكافية وهي مريومة الإسكافية المتوفاة سنة 1808 [4]، وما يدعو للدهشة ليس فقط خروج المرأة من بيتها، بل ركوبها البحر وهي حرفة خاصة بالرجال، فعثرنا على أربعة حالات لنساء مبحرات[5].

ومن المهن النادرة التي تعاطتها النساء بعض الوظائف الدينية كالإشراف على الأضرحة، فالسيدة عائشة تولت وكالة ضريح الولي سيدي عبد الرحمن الثعالبي، فيمكن أن نتصور وظيفتها في استقبال الزائرات من النساء وتيسير مهماتهن في التوجيه والإرشاد وهي مهمة " الوكيلة "، وحالة أخرى لأمة كانت متصلة هي الأخرى بالمسجد، والأكيد أنها كانت تقوم بأعمال التنظيف والتزيين وهي أعمال خاصة بالإماء، و في حالة أخرى نعتت سيدة بالمرابطة.

---

[1] الدلال الذي يتوسط بين البائع والمشتري، ويحاول التوفيق بينهما، وهو الذي يدلك على البضاعة أي يقدم الأدلة على أنها جيدة وثمينة، ليرغب فيها المشتري.

انظر: بن حموش، فقه العمران، ص270 ـ 271.

وقد رجحت عائشة غطاس، أن الكيفية التي مارست بها النساء نشاط الدلالة تتمثل في أنهن كن يقصدن البيوت حاملات وعارضات لبضائعهن و لاسيما الملابس النسائية من أقمشة حريرية ومصاغ وهي ممارسة ظلت سائدة إلى وقت ليس ببعيد.

انظر:- غطاس، الحرف والحرفيون، ص 317.

[2] ـ ورد لفظ المسامع عند الزهار، في أحد احتفالات دنوش غرب البلاد والمسامع ،فأما المسامع فيضربن دفوفهن عند باب الوطاق وينصرفن بعد أن يحسن الباي إليهن ".

انظر : الزهار، مذكرات، ص 36.

[3] بيت المال، دفتر 4 ، و 91.

[4] بيت المال، دفتر 5 ، و ـ.

[5] قد يتعلق الأمر بما هو متداول في العامية فالبحار هو الذي يعمل في أعمال الفلاحة. وإن كان كذلك فالمرأة قد تكون مارست الأعمال الزراعية، ولكننا أبقينا على ما جاءت به الوثائق التي جاء لفظها صريحا –المبحرة-.

ومن المهن التي تعاطتها المرأة في مجتمع مدينة الجزائر أيضا تحضير الخبز وقد جاء ذكرهن في قانون الأسواق على النحو التالي:"والخبازات متاع الشوارع يتهاودن في الجملا ويتراضوا في نصف عشورة "[1] ، وتحدث هاينيرش، عن عدد من الزنجيات في المدينة اللائي كن يجلسن على الأرض في الأسواق العامة، الواحدة منهن إلى جانب الأخرى و يوجد في حضن كل منهن كومة من الخبز الشبيه بالفطائر يباع للأهالي بسعر زهيد [2]، ويظهر أن المعتقات هن اللاتي كن يقمن بهذا النشاط[3].

ويبدو أن ركوب البحر كان من المهن الشاقة والمربحة في آن واحد، فقد أبحرت إحدى السيدات "عن أولادها الذين أمروا ببيعها لجنايتها في زعمهم"[4] ، فتركت ثروة تقدر بـ 3908 ريال، وامرأة أخرى مبحرة متوفاة سنة 1816، تركت ثروة تقدر بـ 3970 ريالا[5] ، والسؤال المطروح: ما هي الوظيفة التي مارستها هاته الفئة في عرض البحر؟ فهل كانت تعمل أعمال الرجال كالتجديف والصيد ومهام أخرى؟ هذا ما نستبعده لأنه يحتاج إلى جهد عضلي قوي والبنية الفيزيولوجية للمرأة لا تسمح لها بممارسة هاته المهام الشاقة، وهل يمكن أن نتصور بأنها كانت تبحر في قوارب صغيرة تصطاد الأسماك؟ أم كانت تقوم بمهام تنظيف وصيانة البواخر؟ أم ثمة أشياء أخرى نجهلها سكتت الوثائق عن إعطاء الصورة الحقيقية التي كانت النساء تعمل بها؟ ونتساءل أيضا: إلى أي الشرائح الاجتماعية كانت تنتمي هاته الفئة لاسيما ونحن نتصور خصوصية المجتمع الجزائري، والذي لا يسمح بخروج المرأة؟ فكيف كانت مشاركتها في البحرية؟ لقد قدمت لنا الدفاتر أدلة واقعية عن إسهامها وإن كنا نجهل تماما الكيفية التي مورست بها هاته الوظيفة.

---

[1] ـ قانون على الأسواق، مخطوط رقم 2311،المكتبة الوطنية، و6.

وعلقت غطاس على الفقرة كما يلي: " وخبازات الشوارع يتهاودن في الجملة ويتراضين في منتصف عاشوراء " غطاس،الحرف والحرفيون،المرجع السابق، ص 316.

[2] ـ هاينيرش فون مالتسان، ثلاث سنوات في شمال غربي إفريقيا، ص 79 ـ 80.

[3] ـ عائشة غطاس،"المرأة والنشاط الحرفي"، تاريخ النساء المغاربيات –الإقصاء وردات الفعل، أعمال ندوة القنيطرة، 1997، ص42.

[4] ـ بيت المال ، دفتر 5 ، و 115.

[5] ـ نفسه، و 93.

وكذلك نجد أن مهنة الغناء[1] كانت من المهن المربحة وقتذاك، فمليسة المسمعة المتوفاة سنة 1815، خلفت ثروة قدرت بـ 5433 ريال[2]، والحاجة المسمعة المتوفاة سنة 1809 خلفت ثروة قدرت بـ 2029 ريال[3]، كما كانت مهنة " الماشطة" من المهن المربحة،حيث خلفت امرأة ماشطة ثروة قدرت بـ 4075 ريال، وهي متوفاة سنة 1803[4] ، أما مهنة " معلمة الحمام " فهي خاصة بمن يشرفن على الحمامات، وكن من الإماء أو من المعتوقات، وتؤكد ذلك الأسماء المعطاة لهن، وهي شوشانة ، ومسعودة وسعادة ومباركة وهي أسماء اقتصرت على المعتوقات ، كما كانت مهنة الطيابة التي تتمثل في غسل المغتسلات مهنة وتتطلب جهدا عضليا، كانت من نصيب الإماء [5]، وقد عثرنا على حالة واحدة لأمة "معلمة حمام" كانت تشرف على تسيير الحمام وهي متوفاة سنة 1803، وتركت ثروة قدرت بـ 1761 ريال[6].

[1] ـ تميز الفن في مجتمع مدينة الجزائر بامتزاج الأغنية الأندلسية مع الأغنية المحلية، وشكل نوعًا مميزا، تحدث عنه العديد من الرحالة الذين زاروا الجزائر فباتت الأغاني والطرب وفن الرقص من المهن التي امتهنها أفراد المجتمع رجالاً ونساء، وبرزت خصوصا في كل الاحتفالات الخاصة بالأفراح والأعراس والاختتان وتشكلت عدة فرق نسائية، تقدم عروضا من الغناء والرقص والزغردات التي تدل على لون من ألوان –الثقافة الشعبية- الخاصة بهذه الفترة ويضيف فاغنر الألماني بأن الرقص مهنة مربحة،فبعد كل رقصة تقترب الراقصة من المشاهد الذي يقدم لها قطعا نقدية. انظر:دودو أبو العيد، الجزائر في مؤلفات الرحالين الألمان، ص 72 ـ 73.

[2] ـ بيت المال، دفتر5 ، و 285.

[3] ـ نفسه ، و 20.

[4] بيت المال ، دفتر 4 ، و 81 ـ 82.

[5] غطاس،" المرأة والنشاط الحرفي"، ص 43.

[6] ـبيت المال، دفتر 4، و 69 ـ 70

1 ـ 1 ممارسة النساء الوافدات للحرف:

سبق أن أشرنا إلى أن الفئة التي وفدت على مدينة الجزائر من المدن القريبة منها وحتى البعيدة عنها هي التي عرفت بالفئة الوافدة، ولعل أكبر نسبة وافدة سجلت هي المتعلقة بفئة الرجال الذين وفدوا بحثا عن الرزق، وتم فعلا تنظيمها ضمن جماعات عرفت بالجماعات الحرفية[1] ، ومع هذا أثبتت دراستنا للوثائق وجود عدد من النساء وافدات على مدينة الجزائر[2]. وما يهمنا الآن هو معرفة ما إذا كان لهاته الفئة الأسباب نفسها المؤدية لهجرة العنصر الرجالي، ألا وهي البحث عن العمل وتأمين لقمة العيش ؟ وإذا كان الأمر كذلك ما طبيعة النشاط الذي امتهنته هاته الفئة ؟

رصدنا في وثائق بيت المال حالات لنساء وافدات يمتهن حرفًا متنوعة، فوجدنا ثلاث حالات (3)، بجائية المسمعة المتوفاة سنة 1815، تركت ثروة قدرت بـ 509 ريالات[3] وهي ثروة متوسطة، وكذا المبحرة الدلسية المتوفاة سنة1817 التي خلفت ثروة قيمتها 3908 ريال وهي ثروة هامة نسبيا[4]. والمرابطة[5] فاطمة البليدية المتوفاة سنة 1815، تركت ثروة قيمتها 1598 ريال، وهي كذلك ثروة هامة.

ومن الواضح أن البحث عن توفير سبل العيش لم يكن حكرا على العنصر الرجالي فحسب، بل حتى بعض النساء الوافدات من أماكن بعيدة خرجن لأداء بعض المهن، وإن تعددت أسباب إقامتهن بالمدينة، فإن حقيقة وجودهن وممارستهن لنشاط حرفي معين واقعا أثبتته دفاتر التركات التي قدمت لنا معطيات كثيرة عن هاته الشريحة.

---

[1] ـ انظر عن الطوائف الحرفية

Boyer,La Vie Quotidienne , p 164.

غطاس، الحرف و الحرفيون ، ص :

[2] ـ يتحدث لمنوّر مروش Merouche ،عن الحرف التي مارستها نساء مدينة الجزائر، كالمغنية، وبائعة الخبز المصنوع في المنازل، وصانعات الخبز في الأفران، والماشطة، أغلبهن يتشكلن من فئة الوافدات البرانية.

انظر : Merouche , " Recherches " , p 249.

[3] ـ بيت المال، دفتر 5 ، و 28.

[4] ـ نفسه ، و 115

[5] ـ المرابط: مفاعل من الرباط وهو ملازمة ثغر العدو، ولهذا جذور في النصوص القرآنية، ويطلق في الجزائر اسم المرابطة على العائلات التي تقوم بتدريس القرآن والإفتاء والإمامة".

2 ـ النساء والنشاط الاقتصادي:

2-1 ـ التجارة:

شاركت النساء بمدينة الجزائر في بعض المعاملات الاقتصادية التي وإن لم تظهر فيها كطرف أول[1] إلا أنها أثبتت فيها إسهاما واضحا، فجملة العقود التي عثرنا عليها بالمحكمة الشرعية[2]، كالقروض[3]، وعقود الكراء[4] تؤكد ذلك. والأمثلة بهذا الشأن كثيرة، ونذكر منها الحالات التالية: لقد أقرضت دومة بنت حسن سنة 1807 السيد موسى بن ساوم مبلغا ماليا قدره مائتا ريال اثنتان ليعمل بجميع العدد المذكور على وجه القراض" واشترطت عليه أن يكون من أجل الاستثمار في المجال التجاري وأن يكون الربح بالتساوي بينهما :"..وما أفاد ا به من الربح بعد نهوض رأس المال يكون بينهما أنصافا سوية واعتدالا"[5] ، كما أقرضت الولية نفيسة بنت عبد الرحمن الشوفي سنة 1816، السيد مصطفى القزاز بن محمد، مبلغا ماليا نص عليه العقد كما يلي: " مائتا ريال كلها دورو فضية صرف كل ريال سبعة ريالات ونصف الريال دراهم صغارا ليعمل بجميع العدد المذكور بدكان على وجه القراض وما أفاد ا به من الربح بعد نهوض رأس المال يكون بينهما أنصافا سوية واعتدالا "[6] ، هذا وقد مارست بعض من النساء التجارة عن طريق تأجيرها السفن للبحارة الذين يقومون بها للحصول على غنائم البحر ويبيعونها في الأسواق من سلع ونحو ذلك[7]. ونجد الكراء من بين المعاملات التجارية التي اشتركت فيها

---

[1] ـ تشارك النساء عادة في المعاملات الاقتصادية كطرف ثالث،حيث توكل من يتولى عنها الأمر.

[2] ـ اعتمدنا على نماذج من وثائق المحاكم الشرعية فيما يخص عقود القروض والبيع والكراء ،وجاءت على سبيل المثال لا الحصر، وقد تقيدنا بالفترة الزمنية قيد الدراسة.

[3] ـ القرض لغة:القطع، قاطعة، وتقال :أقرضت فلانا وهو ما تعطيه ليقضيكه،وقد قارضت فلانا قرضا أي دفعت إليه مالا فيه، ويكون الربح بينكما على ما تشترطان والوظيفة على المال.

انظر:ابن منظور، لسان العرب، الجزء 11، ص 111-112.

[4] ـ الكراء: أو الإجارة في اللغة بمعنى الأجرة وقد استعملت في معنى الإيجار أيضا وفي اصطلاح الفقهاء بمعنى بيع المنقطعة المعلومة في مقابلة عوض معلوم .

انظر :

- حيدر علي ، درر الأحكام شرح مجلة الأحكام، مجلد1، دار الجيل، بيروت، 1991، ص 441.

[5] ـ م ، ش ، ع 31 (99).

[6] ـ م ، ش ، ع 31 (65).

[7] سعد ا ، تاريخ الجزائر الثقافي، ص 162.

النساء[1]، فقد أجّرت الولية حليمة بنت الحاج عمارة الكواش سنة 1801 ، زوجها الحاج محمد الكواش، " جميع الكوشة التي على ملكها الكاينة في قاع السور المعدة للصنعة المذكورة بما قدره اثنا عشر ريالا كلها بأعيانها صحاحا ضرب الكفرة " وقد اشترطت عليه في العقد المدة الزمنية المقدرة بعام واحد ليسلم لها فيها العدد المذكور سابقا[2]، و قد عثرنا في أحد العقود على ذمة مالية للمكرم حسين الجريتلي لبنت فاطمة بنت علي الجريتلي حاكم بلد البليدة، و يقدر المبلغ بـ "مائتي ريال و اثنين و أحد و أربعين ريالا كلها بأعيانها صحاحا صرف كل ريال ثلاث ريالات دراهم صغارا مع ريال واحد[3]، فهل كان تشابه الاسم دليلا على قرابة المدينتين؟ و إن لم يكن كذلك فهو إثبات لتعامل إحدى بنات الفئة الحاكمة في عملية الدين. ولم تقتصر معاملة النساء للأقرباء، فقط بل تعدت ذلك، فقد أكرت الولية نفوسة بنت محمد سنة 1227 هـ، السيد خليل السكاكري، " جميع الدويرة الكاينة قرب قايد العيون المحبسة عليها لمدة قدرها سنة واحدة، بما قدره ثلاثة عشر دينارا كلها ذهبا سلطانية، صرف كل دينار عشر ريالات دراهم صغارا "[4].

أما فيما يخص دفاتر التركات فقد رصدنا عددًا من الحالات تخص ممارسة النساء لمهنة التجارة، فقد توفيت دومة بنت قدور سنة 1803، مخلفة ثروة بلغت ستين وخمسمائة وخمسة وأربعين ألف ريال 4560[5] ، وكشفت لنا تصفية تركتها أنها كانت قد أجرت حانوتا، و عثرنا على حالة أخرى للولية بنت البربروا المتوفاة سنة 1808 خلفت ثروة تقدر بـ 3462[6] ريالا أجّرت حانوتا هي الأخرى.

---

[1] ـ الكراء : أو الكروة والكراء : أجر المستأجر ،كاراه ،مكاراة وكراء يقال منه دابة فأكراتها إكراء،ويقال الأجرة نفسها كراء.

ـ ابن منظور، لسان العرب ، الجزء 12 ، ص 81 ـ 82.

[2] ـ م ، ش ، ع 72 ـ 73 (94).

[3] ـ م، ش، ع 80 ـ 81 (2).

[4] ـ م،ش،ع 44 (90).

[5] ـ بيت المال، دفتر 4 ، 88.

[6] ـ بيت المال،دفتر 5 ، و 16.

2 ـ 2 النساء والبيع[1]:

يعتبر البيع والشراء ممارسة اقتصادية واجتماعية في غاية الأهمية، تتضمن معطيات عن المعاملات التجارية بالمدينة، وعن العملات المتداولة وكذا الأسعار[7]، وما يهمنا خصوصا هو ما أثبتته عقود البيع والشراء بسجلات المحاكم الشرعية،التي عثرنا فيها على حالات لفئة من النساء مارسن هذا النشاط، فإلى أي من الفئات الاجتماعية ينتمين ؟ وما هي المعطيات التي يمكن أن نستخرجها من جملة هاته المعاملات ؟

تم اختيار بعض نماذج عقود البيع و الشراء المتعلقة بعقود المحاكم الشرعية التي شكلت فيها النساء طرفا أساسيا في هاته المعاملة، وفيما يلي جدول يعرض تلك المعاملات ويسمح لنا بأخذ فكرة عن أسماء المتعاملات، ونوع المبتاع، وتحديد ثمن المبيع:

---

[1] ـ البيع: هو عقد معاوضة على الغير منافع،وبمعنى آخر يجوز بيع الأصول كيفما كان وعلى أي وجه كان، ويشترط في البيع أن ينتفي الغرر و الجهالة من المبيع، وإذا لم يعتمد المشترى على رؤية ولا على وصف و لا على شرط فالبيع فاسد، ويشمل بيع الدار جميع ما هو ملصق بها من أبواب ورفوف وغير ذلك ما لم يلصق كالفرش والأثاث ، إلا إذا كان هنا الاستثناء بعرف.

انظر : بن حموش، فقه العمران، ص 55.

-غطاس، "سجلات المحاكم الشرعية "، ص 74.

انظر أيضا:

-S, Bencheneb, « Un Acte de Vente à Alger 1648», In Revue Africaine, 1945.

جدول معاملات البيع والشراء:

رقم الوثيقة	السنة	اسم المتعاملة	المبتاع	الثمن	نوع المعاملة (العقد)
104 ـ 105 (76)	1805	الولية خديجة بنت الشواشجي	حظها من الجنة	625 ستمائة ريال وخمسة وعشرون دراهم صغارا	بيع
104 ـ 105 (121)	1808	الزهرا بنت علي	فصل جنان	مائتا ريال 200 ريال دراهم صغارا	بيع
109 ـ 110 (×)	1813	فاطمة العلجية بنت عبد ا	بناية حانوتين	ثلاثة آلاف ريال ومائتا ريال 3200	بيع
104 ـ 105 (116)	1813	آمنة رقية بنت البسكري	جنان	خمسمائة ريال دراهم صغارا 500	بيع
72 ـ 73 (8)	1813	الولية خدوجة بنت أحمد خوجة المقطاعجي	ثلث من دار	ريالان اثنان (2) دراهم صغارا	بيع
104 ـ 105 (123)	1814	قامير بنت يزيد زوجة الحاج بن صديق الخيار	جنة	أربع مائة ريال دراهم صغارا	بيع
104 ـ 105 (122)	1817	الزهرة زوجة بن علي الانكشاري	جنة	ستمائة ريال 600	بيع
76 (110)	1817	روزة بنت خليل	حظ من دار	خمسة وخمسون سلطانيا	بيع
17 (64)	1817	الولية روزة بنت مصطفى	أمة مباركة	مائة دينار ذهبا سلطانية صرفا كل دينار تسعة ريالات دراهم صغارا	بيع

يتضح لنا من الجدول السابق تنوع في المعاملات التي مارستها النساء، وقد تميزت أغلبها ببيع العقارات من محلات سكنية ودور ومحلات تجارية وحوانيت داخل المدينة وخارجها أيضا، وهو ما تكسبه المرأة عادة عن طريق الإرث، وقد جاء في أحد العقود

السالفة الذكر تحديد مقدار العقار إن كان جزئيا " جميع الثلث المذكور ـ من الدار ..."[1] ، أو كاملا كما ورد في عقد السيدة حفصة " جميع الجنان.."[2]. أما عن المقتنيات فقد عثرنا على حالة شراء بعض المصوغات والأفرشة[3] ، وما أثار انتباهنا هو وجود حالة عقد بيع أمة، ولهذه الظاهرة دلالة اجتماعية واضحة عكست فعلا الواقع الاجتماعي الذي ميز الجزائر وكل الولايات العربية العثمانية التي تفشت فيها ظاهرة الرقيق التي أصبحت مع مرور الوقت جزءًا من كيان المجتمع ومتطلباته اليومية[4]، كما كشف لنا الجدول تنوعا في العملة المتداولة وقتذاك، فوجدنا الريال دراهم صغارا العملة الأكثر رواجا[5] ولاحظنا أيضا انتماء هاته الفئة إلى طبقة الحضر التي استطلعنا معلوماتها من خلال أسماء المتعاملين الواردة في الوثائق[6].

وفي الأخير لابد من الإشارة إلى إسهام المرأة في المجال الاقتصادي، الذي أثبته تنوع العقود الخاصة بممارساتها و تصرفها المتحرر في المعاملات، حتى و إن لم يكن ذلك بصفة مباشرة ـ حيث نجدها في كل مرة توكل من ينوب عنها في معاملاتها، و مع هذا فقد حفظت لها حقوقها بقوة القضاء الشرعي[7] .

---

[1] ـ م.ش.ع 72 ـ 73 (8).

[2] ـ م.ش.ع 104 ـ 105 (224).

[3] ـ م.ش.ع 14(43) .

[4] ـ سبق و أن تطرقنا إلى الظاهرة .

[5] Merouche, « Recherches », p44

[6] ـ اطلعنا عبد القادر نور الدين في كتابه على رسم بيع جنة (بستان أو حديقة)بفحص بيرطريلية اشترتها الولية عائشة بنت سعد الأندلسي، بثمن قدره ألف وخمسمائة دينار ".

الواضح أن هاته المرأة تنتمي إلى أسرة من الأعيان الثرية، فأبوها من أصل أندلسي،والثمن الهام الذي اشترت به الجنة دليل على بورجوازيتها.

ـ عبد القادر نور الدين ، صفحات ، ص 255.

[7] ـ كشفت عقود سجلات المحاكم الشرعية بولاية مصر، أنه عندما يتصرف الزوج بالبيع في (مصوغات) زوجته بدون إذنها، يكون جزاء ذلك عندما يعترف بمديونيته لها، برهن ملابسه أو سكنه في مقابل قيمة المديونية، كما يعوضها بما يملكه من عقار.

ـ انظر:

-عبد الوهاب بكر، " العلاقات الاجتماعية في مصر العثمانية، دراسة لوثائق ديوان الروزنامة و أحكام المحاكم الشرعية في القرنين السابع عشر و الثامن عشر "، عن الحياة الاجتماعية في الولايات العربية، زغوان، 1998، ص 163.

3 ـ النساء والبغي:

برزت في مجتمع مدينة الجزائر ظاهرة البغي[1] والفجور، وقد أدى تردي الأوضاع الاجتماعية وسوء الحالة الاقتصادية وكذا نقص الوعي إلى انتشار هذه الظاهرة، وقد علق الونشريسي على الفساد الذي أصاب فئة النساء بما يلي : " وضعفة النساء إذا انتدب إليهم الأعداء وشياطينهم، ومنها الخوف على الإبضاع والفروج... فيغيرها في نفسها ويغترها في دينها ويستولي عليها فتطاوعه ويحال بينها وبين وليها بالارتداد في الدين..." [2].

ومهما تضاربت الآراء حول العدد الحقيقي لهاته الفئة في المجتمع [1]، إلا أن حقيقة وجودها أمر أثبتته لنا دفاتر التركات التي عثرنا فيها على ثلاث حالات لنساء وجدن بالحبس وقد مارسن البغاء، فعثرنا على حالة لامرأة معتوقة متوفاة سنة 1815، وقد تركت ثروة تقدر بـ 16 ريالا[3] ، وأخرى أمة عثر عليها مخنوقة بحبس المزوار[4] متوفاة هي أيضا في السنة نفسها وتركت مبلغا يقدر بـ 36 ريالا، وأخيرا أمة من حبس المزوار توفيت سنة 1815[5] تركت مبلغا يقدر بـ 13 ريالا. و بالنظر إلى قيمة ثروتهن الزهيدة

---

[1] ـالبغي : وبغت الأمة تبغي بغيا، وباغت مباغاة وبغاء بالكسر والمد وهي بغي وبغو : وزنت ، وقيل البغي القاصرة حرة كانت أو أمة والجمع بغايا.

-ابن منظور ، لسان العرب ، الجزء1 ، ص 456 - 457.

[2] ـ عبيد ا أحمد الونشريسي، رسالة إلى مصطفى الكبابطي قدور بن رويلة، رقم المخطوط 2083، المكتبة الوطنية الحامة، ص 5.

[1] ـ ذكر روزي Rozet ، أنه سمع بستة آلاف في مجتمع الجزائر،ولكنه رأى بأن الرقم مبالغ فيه ويرجح أنه يقسم على اثنين ومنه يقر بوجود ثلاثة آلاف باغية. مقارنة مع عدد سكان المنطقة.

-وقد علق شوفال على البغاء في فرنسا ونيويورك:

انظر: Shuval, Alger, p150.

انظر: M, Rozet , Voyage dans La Régence d'Alger ou description du Pays occupé par l'armée française ,Arthur Bertrand Libraire Editeur, 1833,T :3,p113.

[3] ـ بيت المال، دفتر 5 ، و 75.

[4] ـ نفسه ، و 75.

[5] ـ نفسه ، و 75.

توحي لنا بانتماء هاته الفئة إلى الطبقة المحرومة في مجتمع مدينة الجزائر، مما يدل على تردي الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية التي أسهمت في تهميش هاته الفئة.

إن ما يثير الانتباه هو تنظيم هذه الظاهرة التي يتولاها قائد الشرطة المعروف بالمزوار[1] ، الذي يحتجز كل الفتيات والنساء المنحرفات في منزل خاص بهن لا يسمح لهن بالخروج منه إلا بإذنه، وحتى الصفقات التي تتم بين هاته الفئة ومن يرغب في ممارسة الدعارة[2] ، يكون هو فقط المسؤول عن إتمامها، ويحرص أن يعيد بعدها المرأة إلى مكانها الأصلي، ويستفيد بدوره من مبلغ من المال نظير كل صفقة، سواء أكان ذلك يوميا أم شهريا[3] ، وحتى السلطة الحاكمة التي يمثلها الداي تستفيد هي الأخرى من تلك الصفقات حيث يخصص له مبلغ مالي يقدر بألفي ريال (2000 ريال) وذلك مرة في كل سنة[4]، تحدث "**بفايفر**" عن سوء معاملة المزوار لهاته الشريحة التي يتحكم فيها دون أن يحاسبه أحد، وإذا تخلفت واحدة منهن عن دفع أجرته يأمر بضربها، بل وأحيانا حتى تلفظ أنفاسها الأخيرة وتموت، وإذا تعلق الأمر بإحدى النساء اللاتي مارسن البغاء مع أحد اليهود أو المسيحين، فإنها توضع في كيس ويلقى بها في البحر[5].

---

[1] بيت المال، دفتر5، و91

[2] ـ يقوم المزوار بإدخال النساء في منزل خاص بالدعارة، ويفرق بينهن حسب الدرجات (نجد الإماء،والحضريات...) ليأتي إليهن بالأتراك والحضر".

انظر:

-Le Roy , Etat général et particulier du Royaume et de la ville d'Alger.

وانظر : Hugo-Groteus , pp 64 – 65.

-وانظر:

-Venture De Paradis, « Alger au 18e Siècle » In Revue Africaine, Vol,41, Alger 1897, p77

[3] ـ يقدر المبلغ بـ 5 إلى 6 بوجو (بجة) يدفع كل شهرين حسب ما جاء عند روزي

انظر : Rozet, Op, cit, p, 116.

[4] ـ J.P.Peyssonel ,Voyage dans la Régence de Tunis et Alger. Edition la découverte, Paris 1987.p239

[5] بفايفر سيمون، مذكرات جزائرية، ص178

ـ لقد تميزت ظاهرة تنفيذ العقاب والتأديب ضد النساء اللاتي تمارسن البغي بوضعهن في الأكياس، و هي عادة جارية، الغرض منها هو أن ذلك أدعى و أجلب إلى التستر بالنسبة لهن، و قد صدر خط همايوني في حق امرأة، لينفذ فيها أمر شنقها و وضعها في الكيس، حتى يمكن سترها لدى تحقيق العدالة و العقاب.

انظر:

إن ظاهرة البغي لم تكن مقصورة على مجتمع مدينة الجزائر فحسب، بل شهدتها ولايات عربية عثمانية أخرى، فقد عرفها المجتمع التونسي و قد عادت على بعض منهن بفائدة المالية، حيث تركت الساحلية القاطنة بولاية طنجة متروكا يقدر بـ 1319 ريالا وعددا متنوعًا من الحوائج وأخرى فاطمة المسكينة تركت ثروة تقدر بـ 5105 ريالات[1] .

إن أغرب ما في الأمر هو سكوت السلطة الحاكمة عن مثل هاته الممارسات المنبوذة في التاريخ الإسلامي، وكذا إطلاق العنان للمزوار الذي استغل نفوذه وسلطته في تشجيع هاته الممارسات، فعوض أن يردع ويعاقب المخلين بأخلاقيات المجتمع، كان ـ هو القائم بالصفقات التي عادت عليه بكثير من الفائدة ـ وكذلك وجدنا الداي يتستر على هذه القضية، وهو ما تفسره الإتاوة التي يتقاضاها في كل سنة، فهل هذا يعني غياب الإدارة الحاكمة التي من المفروض أن تسهر على معاقبة كل من يخل بالآداب العامة ؟ لا سيما ونحن في فترة أثبتت قوة سلطتها الدينية في كثير من المرات مشاركتها وتأثير حكمها في صنع القرار في البلاد. فأين القضاء من هذا [2]؟ وهل كانت هناك مناظرات خاصة تعالج قضية الآداب في مجتمع مدينة الجزائر ؟

=خط همايون، رقم الخط: 56093، علبة رقم 19، سنة 1204 ـ 1205 هـ.

[1] Rozet,Op, cit, p 116

[2] ورد في رحلة ابن حمادوش الجزائري عن عقد عاهر وقت التوبة: "حضرت عند الفقيه ببلدة فلانة فلان بن فلان، امرأة تسمى فلانة بنت فلان من سكان أهل بلدة فلانة المذكورة آنفا، وذكرت أنها كانت بها ما كانت على أفعال ذميمة، مصرة على السفاح والعهارة وأنها تائبة من ذلك توبة صادقة، فقبل ، وفقه ا ، توبتها وأخذ في قبولها بكتاب ا عز وجل...".

-انظر: عبد الرزاق بن حمادوش، رحلة بن حمادوش الجزائري المسماة: لسان المقال في النبإ عن النسب والحسب والحال، تقديم وتحقيق وتعليق، أبو القاسم سعد ا ، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1983، ص ص 251-252.

4 ـ نظرة عن ما جاءت به الأدبيات عن نساء مجتمع مدينة الجزائر:

زار الجزائر في العهد العثماني العديد من الرحالة الأجانب الذين دونوا في مذكراتهم ويومياتهم ما وقع تحت أعينهم وما لفت أنظارهم و إن كانت متشددة في بعض الأحيان، وكانت صورة النساء في كتابتهم أنها أسيرة البيت ومنعزلة عن حركة المجتمع بل من النادر مشاهدتها في الشارع أو في السوق لشراء الحاجيات، فشكلت لهم صورتهن لغزا حاول العديد منهم حلّه، وهذا ما يفسره العديد من الكتابات التي جاء فيها وصف دقيق لكل المعطيات التي تحصلوا عليها.

وقد وصف الأسير الإسباني "**هايدو**"، انشغالات النساء اليومية بالعديدة[1] وماعدا اهتمامهن بتربية الأبناء وانشغالهن بتنظيف المنازل، فهن في نظره يقضين أغلب أوقاتهن في الجلوس والأكل والنوم، بالإضافة إلى اهتمامهن بسبع قضايا وهي:الاغتسال في الحمامات العامة[2] والاهتمام بالتزين والتعطر، ويقمن بزيارة الأصدقاء والأحباب ويتعاونّ في تحضير الأطعمة وزيارة المقابر خاصة مقابر الأولياء والصالحين ـكسيدي عبد الرحمن الثعالبي[3] ـ ويمارسن أثناءها عادات منها إشعال الشموع، ويصلين ، وعندما ينتهين من ذلك يقدمن الأطعمة إلى الفقراء.هذا بالنسبة للأولياء[4] ، كما يخصصن وقتهن

---

1 D, Haedo, « Topographie et histoire générale d'Alger" In Revue Africaine N°87,1871.p 202,203.

2 إسماعيل العربي، مذكرات وليام شالر، قنصل أمريكا في الجزائر (1816-1824) ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص87.

3 وذلك يوم الجمعة

Haedo,Op, cit, p 204.

.Marçais, Georges, Les Origines d'Alger, In Feuillets d'El-Djazair Société d'Imprimerie de Presse Algérienne, Alger 1941, pp30-48.

و انظر أيضا:

ـ عبد الرحمان الجيلالي، تاريخ المدن الثلاث: الجزائر، المدية، مليانة ، الطبعة2، وزارة الثقافة، مديرية الفنون والآداب، الجزائر، 2005، ص ص 178 ـ 182.

4 علق الراهب دان على زيارة النساء للأولياء " بأنهن يزرنها باستمرار ،فهن يتبركن بها ويعتقدن بأنها تجاب الحظ والفلاح والقوة خاصة أوقات الحرب".

P,Dan,,Histoire de barbarie et de ses corsaires,Royaume,et des ville d'Alger de Tunis de Sale,et de Tripoli , T :1,p 30.

لزيارة موتاهن خاصة يوم الاثنين ويستحضرن الجن[1]، وآخر اهتمامهن هو ترددهن على كل المحافل الخاصة بالأعراس والاختتان[2]، وتتحلى النساء بالكثير من الأساور والأقراط في الأذنين ويصبغن أظافر الرجلين واليدين بالأحمر اللامع إذ يعتبر الظفر الأبيض عيبا لا يليق بالمرأة[3] ، تتميز أيضا النساء في مدينة الجزائر بحبهن للعيش الرغد[4]، ومن بين العادات التي اتسم بها مجتمع مدينة الجزائر هي التعوّد على لبس الحلل الزاهية، النظيفة أثناء المولد النبوي الشريف، وكذا في الأعياد الدينية الأخرى، وقد عقّب ابن عمار الجزائري على ظاهرة سلبية في عصره، هي اختلاط الرجال بالنساء في الشوارع وأماكن الاحتفال العامة أيام المولد النبوي : " ويجب صون مجالس المواليد ونحوها من القبائح والفضائح التي صدرت من الناس مقترنة بعمل المواليد "[5] وهو الأمر نفسه الذي لاحظه الورثلاني حسين عن المجتمع القسنطيني[6]. ومع هذا هناك من المظاهر الأصيلة التي اتصف بها مجتمع مدينة الجزائر في حسن سلوكه وشجاعته ووصفه بالاجتماعي، بسطاء في نمط حياتهم، نظيفة منازلهم[7]، أوفياء في عهودهم وخاصة كرماء، تحدثنا سلفا عن

---

[1] هي شعائر خاصة بالزنوج .

-دودو، ثلاث سنوات، ص 79 ـ 80.

[2] تحضر النساء جميع الاحتفالات التي تنعزل فيها عن الرجال، وتمارس فيها الغناء والرقص.

-Rozet et Carette ,Algérie , p 31.

[3] أبار ميشيل، "صفحات من تاريخ الجزائر-الجزائر في القرن السابع عشر لرحالة اسكتلاندي-" ترجمة بن عيسى حنفي، مجلة الثقافة، العدد 3، 1971،ص 49.

[4] Marcel ,Emerit, Un Mémoire sur Alger par Pétis de la Croisc 1695,Alger type – litho et J Curhonel 1953. Extrait des Annales de L'I-E-O,p 9

[5] أحمد بن عمار الجزائري، نحلة اللبيب في أخبار الرحلة إلى الحبيب، مخطوط تحت رقم:2757،المكتبة الوطنية، الحامة، الجزائر، ص 38.

-وانظر أيضا: أنساعد سميرة، أدب الرحلات الحجازية النثرية في الجزائر من القرن 11 إلى 13 هـ، ماجستير ، جامعة الجزائر 2001/2000 ، ص 76.

[6] " فنجد النساء الطيبات المتبرجات كأنهن في ليلة الزفاف لهن في الأزقة والعيون.." نفسه ، ص 77.

[7] انظر:

Lesbet djaffar, La Casbah d’Alger, gestion urbain et vide sociale office des publications universitaires, Alger 1985, pp43-44.

وانظر:

Pananti, Op, cit, p300

وانظر: عبد القادر نور الدين، صفحات، ص ص234-235

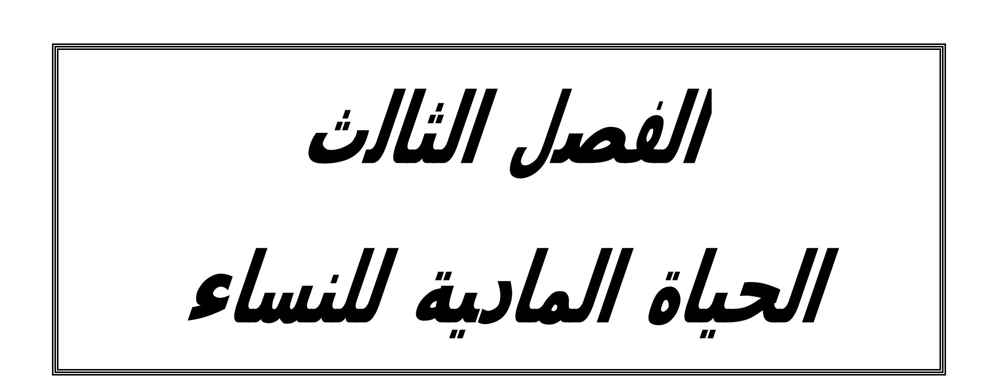
الكيفية التي كانوا يستعيرون بها عن بعضهم حليا وجواهر ثمينة في أفراح الزواج والأعياد العائلية أخرى، مهما كانت غالية الثمن، وكان أساس الاستعارة هو الثقة فقط مهما كانت الفئة التي تستعير من الطبقة الفقيرة، بل أزيد من هذا كانت بعض الأسر الغنية تتعمد شراء جواهر وحليا فاخرة لتعيرها للأيتام عند زواجهم وللفقراء الذين لا يستطيعون الحصول عليها، وكان هذا من الأعمال الخيرية التي هي جزء من أصالة المجتمع الجزائري، وكرمه[1].

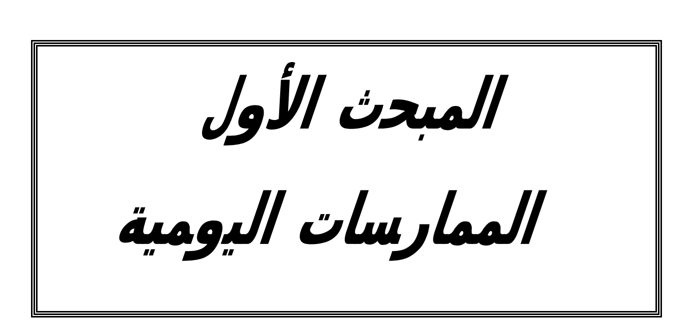
ومهما قيل عن النساء في الجزائر، فلا يمكن لأحد أن يغفل مكانتها في الأسرة والمجتمع، تتمتع بالاحترام وتحظى بعناية ورعاية، عجز الأجانب فعلا أن يقدموا لنا الصورة الحقيقية لواقع هاته الفئة، التي كثيرا ما كانوا يتذمرون في كتاباتهم من عدم استطاعتهم التقرب من خصوصية النساء وواقعهن الذي ظل مجهولا بالنسبة لهم، وما توصلوا إليه من تفاصيل تبقى صفحة واحدة من الصفحات التي غفل هؤلاء عن تقديمها، كما لاتخلو هي الأخرى من المزايدة، لتبقى الوثائق في مجملها هي الأقرب إلى الواقع المعاش.

---

[1] انظر:

خوجة، المرآة، ص102


الفصل الثالث
الحياة المادية للنساء



المبحث الأول

الممارسات اليومية

إن البحث في الحياة اليومية للأفراد يتطلب الغوص في أدق التفاصيل الخاصة بممارساتهم الاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بكافة مقتنياتهم المستعملة يوميا، فإذا أردنا التعرف عن كثب على واقع ومعيشة هؤلاء الأفراد: وجب علينا دراسة كل الثروات التي خلفوها، فتركات الأفراد مهما كانت قيمتها المادية، تعتبر الدليل المادي الذي يمكن من خلاله وصف نمط معيشة الأفراد و الحكم عليها إن كانت ثرية أو متوسطة أو فقيرة. كما تعرفنا مخلفاتهم أيضا بميول الأفراد ورغباتهم في انتقاء المواد المستعملة يوميا ، والأهم من هذا كله يعطينا صورة دقيقة عن مقتنيات ذلك العصر، وبالتالي يمكن أن نحكم من خلالها على مدى تطورها وبقائها في المجتمع ، وبعبارة أخرى هل بقي استعمال تلك المواد مع مرور الزمن أم ثمة أشياء اضمحلت مع مرور الوقت و أصبحت مجرد أسماء لحوائج قديمة العهد[1]؟.

إن قراءة دقيقة ومتأنية لدفاتر التركات تجعلنا نندهش من شدة حرص الموثقين على تحديد أدق التفاصيل الخاصة بحوائج المتوفى ، وذلك بإعطاء القيمة الدقيقة لثمن كل مقتنى ، وإن تعلق الأمر بأبسطها[2] أو جاءت غير مرتبة ، فقد عثرنا على حالات ورد فيها مزج بين ذكر الملابس والمفروشات و كذا المواد الغذائية و مع هذا يبقى جرد التركات أدق و أوضح،مقارنة مع قضايا التركات التي طرحت على القاضي في المحاكم الشرعية ، ففيها اختصار في تحديد تلك الأنواع وقيمتها فمثلا نجد متروك "الولية فاطمة بنت سي بلقاسم" ... وللهالكة المذكورة موروث عنها حايك تلحيف فوطة وقميص، بزايم ذهب ، وفرد ومقفول وصندوق وستة رؤوس من البقر وبيع ما ذكر..."[3] ثم يأتي ذكر تقسيم التركة ومناب أهلها وذويها. و مثال ذلك متروك الولية "حاوة بنت الحاج محمد الصباغ" الذي اشتملت تركتها على:" لباسها شورتها وقش بيتها

---

[1] توجد بين الأشياء و الحوائج المذكورة في دفاتر مخلفات بقي استعمالها جاريا إلى يومنا هذا ، ولم نجد صعوبة في التعرف عليها مثل بعض المواد الغذائية (الخليع و السمن و الكسكس ...) ، ومن الملابس (الحايك و الفوطة ...) و المصاغ (الشركة و السلسلة والمناجش ...) وغيرها .

بينما عثرنا على أسماء لم نتعرف عليها إلا بعد الاستعانة بالقواميس الخاصة بالمصطلحات المحلية آنذاك.

M. Bencheneb , Mots turks et persans conservés dans le parler algérien , ancienne maison bastide , Jourdan, Alger , 1922, pp 13-87.

[2] سبق أن تعرضنا لذلك في الفصل التمهيدي .

[3] م .ش ، ع ، 74 ـ 75 (83).

من غطاء ووطاء وأواني نحاس ومفروشاتها ومصوغها اثني عشرة فرد مقفول بالجوهر وزويجتين مناجش وخامسة الجميع من ذهب وغير ذلك بيع جميع متروكها " [1]، ومنه نستشف عدم ذكر للأسعار، كما في دفاتر التركات ،و عثرنا على وثيقة أخرى فيها فقط سرد للأشياء دون ذكر للثمن ولا حتى لمن ستؤول إليه كما في تركة "المرحومة فاطمة بنت الحسن" أوائل ذي العقدة سنة 1817 م[2] .

سيأتي تركيزنا في هذه الدراسة على مقتنيات وحوائج فئة النساء في مجتمع مدينة الجزائر في الفترة قيد الدراسة 1799 ـ1817 م ونحاول بذلك الاقتراب أكثر من شريحة هامة في المجتمع إن لم نقل أساسيه ـ والسؤال المطروح ما هي الصورة الحقيقية التي ستفيدنا بها تلك المعطيات ؟ وإلى أي مدى يمكن أن تعكس حقا الواقع المادي لتلك الشريحة؟ كما نحاول أيضا مقارنة ما جاءت به المصادر في هذا الخصوص، لنصل في النهاية إلى إعطاء تقييم دقيق عن وصف آثار تلك التركات وتأثيرها على الوسط المعيشي لنساء مجتمع مدينة الجزائر.

1- **المكونات المادية "للتركات"** :

تحتوي ثروة المتوفى على أنواع مختلفة من الحوائج التي كان يستخدمها في حياته اليومية ، وقد سبق أن ذكرنا بأنها لم تكن مرتبة في كل الوثائق، إلا أننا حاولنا فصلها ودراستها مصنفة كما يلي : أثاث البيت والمفروشات، والملابس، والمصاغ والمواد الغذائية وأخيرا حوائج أخرى متنوعة .

وقبل البدء في سرد المكونات المادية التي احتوت عليها الوثائق أي ما وجد في منازل مدينة الجزائر من مقتنيات لابد من الإشارة أولا إلى الطريقة المعتمدة في وضع إحصاء وفرز لتلك المكونات. فبعد تصنيفها قمنا بعملية جمع قيمة ثروة كل مقتنى من المقتنيات ، لنتمكن بعدها من معرفة القيمة الإجمالية لكل مقتنى، وبهذا نقترب من الإلمام بالمواد التي استلهمت هاته الفئة وخصصت لها تلك المبالغ المالية لاقتنائها، فهل كان اهتمامها خاصا بالأثاث والمفروشات، أم بالمصاغ الذي يعد زينة المرأة وجمالها، أم

---

[1] م ، ش ، ع 83(32).

[2] م ، ش ، ع 28(122).

بالطعام أم بشيء آخر ؟ تلك جملة من الاستفسارات سنحاول الإجابة عنها وفق ما ستوفره لنا الوثائق من المعلومات التي ستكون ولا شك في غاية الأهمية.

1-1- أثاث البيت والمفروشات:

إن الفرد بحاجة دائما إلى أثاث ومفروشات في بيته، فهي مقتنيات ضرورية يستخدمها في حياته اليومية أثناء راحته أو نومه، أو لتخزين أشيائه[1] ... وفيما يخص مجتمع مدينة الجزائر ، فإن قراءة دقيقة في المخلفات تجعلنا نتعرف على أنواع الأثاث والمفروش الذي كان سائدا في الفترة قيد الدراسة أي القرن التاسع عشر ميلادي، لقد عثرنا على العديد من المقتنيات في الدفاتر الخاصة بفئة النساء كما تعرفنا على قيمتها المادية أيضا وهذا وما يجعلنا نتساءل عن ماهية تلك الحوائج، وهل منها ما يعد دلالة على الرقي والانتماء إلى طبقة اجتماعية معينة؟ وأي المقتنيات كانت أكثر شيوعا من غيرها ؟ وهل توجد حالات ينعدم فيها ذكر للأثاث والمفروش؟ للإجابة عن هذه التساؤلات ندرج جدولا يوضح توزيع الأثاث والمفروشات الخاص بفئة النساء في الفترة 1800/1799-1817 م .

---

[1] تعددت الدراسات الحديثة التي استقت معلوماتها من دفاتر بيت المال، وعلقت على جملة المكونات المادية التي شكل مجموعها ثروة مادية للمتوفى ، وفي هذا الخصوص انظر : عن مدينة الجزائر

-Shulval, « la ville d'Alger ».

غطاس عائشة، الحرف والحرفيون، ص 258-366.

عن المجتمع الدمشقي انظر:

- Establet, c, « Les intérieures damascains », p 24.
- Pascual, « les inventaires après décès », p51-52.
- J, P Pasaual, « Meubles et objets domestiques quotidien des Intérieurs damascain du 17e siècle, in Revue du monde Musulman, n° 55-56-,1990.

عن المجتمع التونسي انظر:

- Largueche, d, « Sur les Traces », pp 62-74, pp197-206

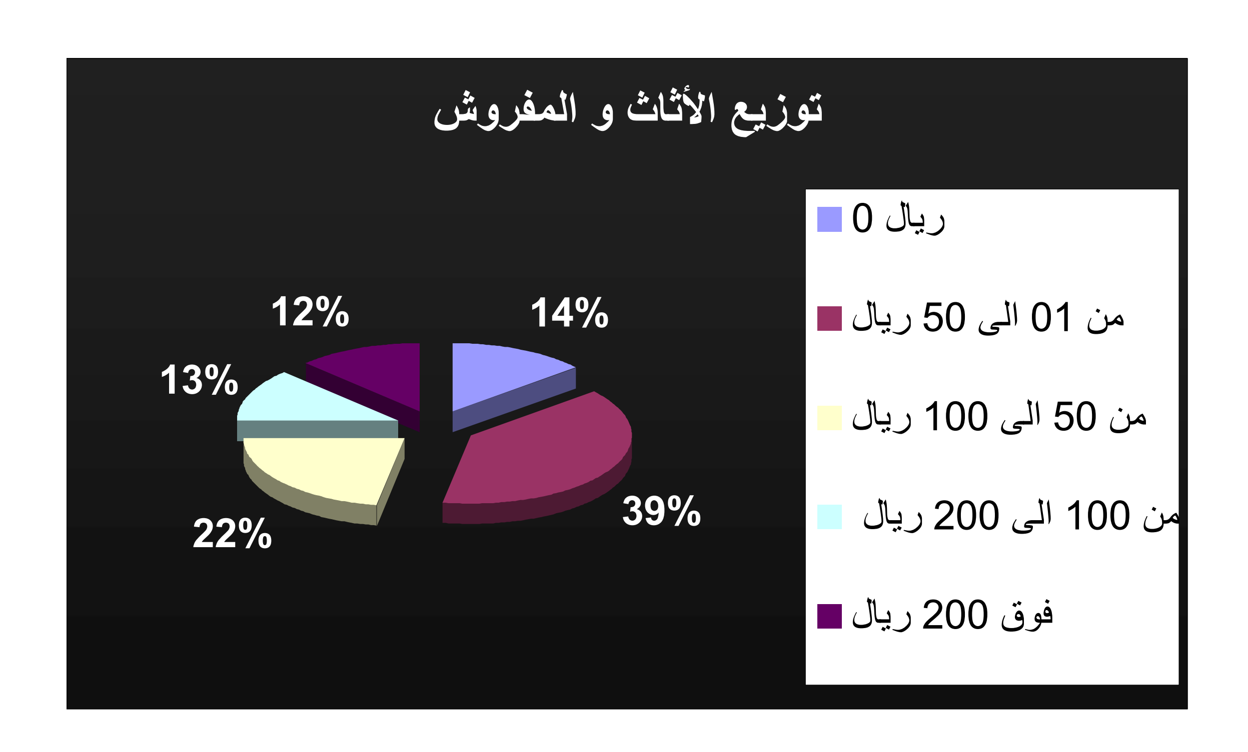
1- توزيع الأثاث والمفروش:[1]

1799-1803 م / 1807- 1817 م

الجدول الآتي يوضح عدد حالات النساء اللاتي وظفن ثروتهن في اقتناء أثاث البيت و المفروشات, مع رسم دائرة نسبية تبرز قيمة الثروة المخصصة لهذا الغرض.

حجم الأثاث والمفروشات/بالريال	عدد الحالات	النسبة%	عدد الحالات	النسبة%	عدد الحالات	النسبة%
0 ريال/لا يوجد أثاث ومفروش	37	%21.14	56	%11.42	93	%13.98
من 1 إلى 50 ريالا	60	%34.28	198	%40.40	258	%38.79
من 50 إلى 100 ريال	37	%21.14	110	%22.44	147	%22.10
من 100 إلى 200 ريال	20	%11.42	64	%13.06	84	%12.63
فوق 200 ريال	21	%12	62	%12.65	83	%12.48

[1] قمنا من خلال دفاتر التركات بفرز عدد من حالات النساء اللاتي ليس لهن أي مفروشات ولا أثاث ، وبالتالي لم تكن لهن أية قيمة مالية ، كما قمنا بتصنيف حالات النساء على حسب قيمة الأثاث والمفروشات وثمنها ، حتى يتسنى لنا توضيح عدد الفئات اللاتي توفر لديهن كثير من الأثاث والمفروشات....



يبدو واضحا من خلال الجدول أن أكبر نسبة مخصصة لاقتناء الأثاث والمفروشات كانت عند غالبية فئة النساء، وهذا دليل على متوسط حجم الأثاث والمفروشات، بينما وجدنا أن الفئة التي يفوق ثمن متروكها -الأثاث والمفروش- المائتان ريال (200) فهي تمثل أصغر نسبة، بينما عثرنا على عدد من النساء اللاتي لم يتركن في مقتضياتهن أثاثا أو مفروشات.

وبلغ في العينة 1799-1803 م مجموع الثروة المخصصة للأثاث والمفروشات ستة وستين وتسعمائة وثلاثة عشرة ألف ريال 13966 وكانت أدنى ثروة مفروش عثرنا عليها عند عجوزة من زنقة بن فارس إذ تركت في سنة 1802 م أثاثا يقدر بريال واحد[1]، وكذلك الشأن بالنسبة لأمة توفيت سنة 1803 م[2] أما أقصى ثمن فكان لوالدة الخوجة سليمان المتوفاة سنة 1803 م، فقد تركت أثاثا ومفروشا بقيمة اثنتين وسبعين وأربعمائة وألف ريال 1472[3] وهو مبلغ هام جدا.

---

[1] بيت المال، دفتر 4، و61

[2] نفسه، و 73.

[3] نفسه، و 83.

[4] تم إحصاء القيمة المخصصة للمفروشات و الأثاث, و جمعها لكل الحالات الواردة في دفاتر التركات, العينة

[5] عثرنا على خمس حالات متروكا فيها الأثاث و المفروش بلغت قيمته ريال واحد و هي لعجوزة توفيت سنة 1808 .

أما في العينة 1807- 1817 م،فقد بلغ مجموع الثروة الخاص بالأثاث والمفروش عشرين وخمسمائة و خمسين ألف ريال 50520 [4]،و بلغت أدنى قيمة مخصصة لاقتناء المفروشات و الأثاث ريالا واحدا ، رصدنا فيها خمس حالات [5]،أما أقصى قيمة فكانت مومنة زوجة خليل بنت الحاج محمود التي بلغت القيمة المخصصة للمفروشات و الأثاث ثمان و ستين و أربعمائة و ألفي ريال 2468 ،و هي بذلك تمثل نسبة 6,45% من مجموع ثروتها المقدر ب 38243 ريال [6] ، أما متوسط الثروة فبلغ 10 .103 هذا عن قيمة الثروة المخصصة للأثاث والمفروشات، أما أنواع المفروشات التي توفرت في بيوت نساء مجتمع مدينة الجزائر فكانت عديدة وقد وقع الاختيار على فئة النساء في عينة 1799-1803 قصد دراسة محتوى متروكها بدقة نوردها كما يلي: الإيزار والحايك والمخايد والمضربة والمطرح والزربية والحنبل . ومن الأثاث نجد الصندوق والصنيدقة، والألواح، والمرافع، والبنك، والكرسي وحوائج أخرى متنوعة، تتمثل في حوائج عبر عنها في الدفاتر بعبارة خردة أو اتفاتف أو قاربرطال. نبدأ بالمفروشات، ويبدو أن الإيزار كان أكثر الحوائج انتشارا وشيوعا حيث ورد في ست وعشرين ومائة حالة ثم يليه الحايك باثنين ومائة حالة والمخايد التي وردت في ثلاث وستين حالة والمضربة في سبع وأربعين حالة والمطرح في اثنين وستين حالة والزربية في ست وثلاثين حالة، والحنبل في ست حالات أما الأثاث فقد ورد الصندوق في سبع عشرة ومائة حالة، وهو رقم هام، حيث يعد الصندوق من الأثاث الشائع الاستعمال في مجتمع مدينة الجزائر، وقد كان يعوض الخزانة ونجد الصنيدقة وهي تصغير للصندوق وعثرنا أيضا على الألواح التي وردت في ثمان وعشرين حالة، وعلى ثلاثة مرافع وكرسي واحد. ومن أنواع الأثاث الأخرى عثرنا على أواني نحاسية كالمحبس، والمرآة، والصحفة، والمهراس، والطاس،

-بيت المال، دفتر 5 و 11.

- أمة، سنة، 1808.

-نفسه، و 12.

- عجوزة ، سنة، 1808.

-نفسه، و 29 .

- امرأة، سنة، 1808.

[6] نفسه و 110.

والزجاج، والمصباح، والطبق، والشاقورة، واطبارة، و قد عثرنا عليها عند غالبية الحالات، وكان هذا دليلا على اللمسة التي أضفتها هاته الفئة التي يبدو أنها أكثر من استخدمت هاته الأنواع من المقتنيات في حياتهن اليومية، وإن لم يكن الأمر عند كل النساء بنفس العدد بل بأعداد متفاوتة، المهم هو أن خصوصية هاته المقتنيات تعد صورة حقيقية لواقع معيش فعلا، وحياة يومية أضفت عليها اللمسة النسائية بصمتها فقد انفردت بكثرة أوانيها وأثاثها الذي كان قليلا في المجتمع الرجالي[1].

يبدو من خلال المعطيات الإحصائية السابقة الذكر بأن فئة النساء في المجتمع تميزت بوضعيات مختلفة فيما يخص أثاث ومفروش بيتهن. فعاش البعض منهن عيشة يسيرة نسبيا، أبرزها تنوع في الحوائج التي يتوفر عليها المنزل[2]، بينما تأرجحت الغالبية بين وجود بعض منها فقط لدى من أطلقنا عليهن تسمية فئة متوسطة الحال، أما أدنى درجة وصلنا إليها فهي تلك الفئة الفقيرة جدا، التي لم نعثر لديها أي مفروش أو أثاث في منزلها، وبالتالي نستطيع أن نحكم عليها بالفئة التي عاشت في فقر مدقع، وهذا ما يقودنا إلى طرح تساؤل عن حالهن المتردي، وفي غياب أدنى الشروط اللازمة التي من

---

[1]انظر: غطاس، الحرف، ص 360.

[2]تعاريف المصطلحات الواردة في الأثاث و المفروشات :

- السني :إناء كبير مصنوع من النحاس،يحتوي على نقوش متنوعة في وسطه، يوضع فوق أساس من الخشب أو فوق الطاولة ،يوضع فوقه الخاصة بالوجبات مثل الكسكس.و هي غير مخصصة لشرب القهوة حيث توضع هذه الأخيرة في إناء يعرف "بالسنيوة" و هي أيضا مصنوعة من النحاس
  انظر: Eudel,Paul,Dictionnaire des bijoux de l'Afrique du Nord, Maroc,Algérie,Tunisie,Tripolitaine,Ernest Le Roux ,Editeur Paris 1906, p 202
- طاسة (اسطل):نوع من الأواني توضع فيها الأزهار و هي مربعة تستخدم أيضا للمغاسل في الحمامات. تملأ بالماء.
  Eudel ,Op,cit, p 221
- ليان:إناء من النحاس أو الفضة ،يوضع فوق إبريق و هو يستخدم لغسل الأيدي و عادة ما يستخدمه الخدم . Eudel ,Op,cit, p 121
- المغيرفة :مصنوعنة من الفضة و حتى من الذهب و هي عند الطبقة الحاكمة (الداي) و هي تستعمل للأكل Eudel,Op,cit, p 136
- بشكير:منشفة وهي طويلة توضع فوق الركبة Bencheneb ,Mots,Op,cit p 21
- تبسي، دبسي:هي الصحن
- شراشف: أذيال الستائر، وقد يكون من الملابس أيضا.

المفروض أن تتوفر في البيت كالغطاء والفراش،فيمكننا التساؤل عن كيف كن يقضين حوائجهن أيام البرد والشتاء؟ ولاشك في أن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التي عاشتها مدينة الجزائر كانت من بين أسباب انتشار الفقر في المجتمع وقتذئذ.[1]

[1] سبق أن ذكرنا الظروف الاجتماعية والاقتصادية في أوائل القرن التاسع عشر.

1-2- الملابس:[1]

تعد الملابس المرآة الحقيقية لحضارة أي مجتمع فهي تعبر فعلا عن نمط معيشة الأفراد وأوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية في فترة معينة، وهي خير دليل يوحي بانتماء الأفراد إلى أي من الطبقات الاجتماعية ينتمون، وما مبلغ مستوى معيشتهن،و رقيهن الفني، فقد ورد في الأدبيات الأجنبية حديث مفصل ومطول عن اللباس الجزائري في العهد العثماني وقد قدم لنا أصحابها وصفا دقيقا عن نوع الألبسة وألوانها والطريقة التي كانت ترتدى بها الخ...

وكان هذا إما بدافع الفضول أو الإعجاب أو الاستغراب ، المهم أنه توفرت لدينا مجموعة هامة من المصادر، كلها تتحدث عن الملابس، نظرا لما لهذه الأخيرة من فائدة حضارية ، فهي الصورة الواقعية لمستوى الأفراد وأذواقهم أيضا، وفي هذا الخصوص سنتطرق إلى التعريف بالملابس النسائية وكذا أنواعها التي عرفت بها في مجتمع مدينة الجزائر في الفترة – قيد الدراسة- هذا وسنركز في بحثنا على ما استقرأناه من الوثائق التي تعد هي الأخرى زاخرة بالمعطيات الدقيقة و تقدم لنا دفاتر التركات إحصاء عن الملابس وأسعارها وتمكننا بذلك من التعرف على مدى اهتمام فئة النساء بالملابس ، وأي الأنواع أكثر رواجا وانتشارا، و هل اكتسبت كل النساء لأنواع من الملابس؟ كلها

[1] تعددت الكتابات التي وصفت الملابس النسائية الجزائرية في العهد العثماني والي استقت معطياتها من دفاتر التركات منها:

- غطاس ، الحرف والحرفيون، ص ص360-361.
- عن المجتمع التونسي Largueche , Op, cit, pp 70-73
- عن المجتمع الدمشقي Establet, Op, cit ,p 21-22

ومن المصادر الغربية أنظر

- De brèves, Relations des Voyages de Monsieur De Brèves Tarit en Grèce, terre sainte, et Egypte , Royaumes de Tunis et Alger . chez Nicoles gass , au mony près la court d'Albert Paris , 1247 , p632
- De Rocqueville , Relation des moeurs et du gouvernement des turcs d'Alger , chez olivier de varennes au palis bans de salle royale , au vale d'or Paris, pp 82-88.
- Shaler w, Esquisse de l'état d'Alger , considéré sous les rapports politiques , historiques et civils , librairie advorat , palais royales , Paris 1830, pp81-83.
- Arvieux , Chevalier, Mémoires du Chevalier d'Arvieux , envoye extraordinaire du roy, à la porte , consule d'Alger, de Tripoli, et autres échelles du levons : T : 5 chez Charles Jean , Baptiste delepi, Paris,p 173

تساؤلات سنحاول الإجابة عنها من خلال ما توفره لنا هذه الوثائق ، كذلك الشأن بالنسبة لوثائق المحاكم الشرعية التي تحتوي بدورها على ذكر أنواع الملابس النسائية، ويتعلق الأمر بأحد شروط الصداق الواردة في عقود الزواج.

لاشك في أن الأوضاع الاجتماعية السائدة في الفترة السالفة الذكر كان لها انعكاس على نوعية لباس المرأة بمدينة الجزائر[1]، فقد اهتمت النساء الجزائريات أو العاصميات كثيرا بمناظرهن ومظهرهن الخارجي، وكن شديدات الحرص على استعمال الروائح والأطرزة المزركشة والتركيبات العطرية[2]، هذا وقد ظهرت أيضا بصورة مهمة في الحياة الاجتماعية ، حيث شهدت الفترة تطورا في اللباس النسوي متأثرا بالتقاليد التركية والأندلسية ، وهو ما أسفر عنه ظهور نمط جديد يميز المرأة الجزائرية عن سواها، وقد وصف بانتني pananti، ملابس الجزائريين بكونها مترفة جدا:.

« il y a à fez et à Maroc une grande simplicité dans les vêtements tandis qu'au contraire un luxe vraiment excessif règne chez les Algériens et les tunisiens »[3]

وما يمكن ملاحظته أيضا أن الملابس الجزائرية عموما لم تعرف تغييرا كبيرا بل ما ذكره الأسير الإسباني هايدو في القرن 16م، ينطبق كثيرا على ما وجدناه في القرن التاسع عشر ، مع بعض التعديل الطفيف بطبيعة الحال.[4]

وفيما يلي جدول توزيع حجم الملابس، حسب ما ورد في دفاتر بيت المال العينة قيد الدراسة.[5]

---

[1] سبق أن تعرضنا إلى دخول عناصر جديدة بمدينة الجزائر، في العهد العثماني، فلابد أنه وجد احتكاك بين مختلف العناصر الوافدة من الأتراك والأندلسيين والنصارى واليهود، سينعكس على اللباس.

[2] طيان شريفة، ملابس المرأة بمدينة الجزائر في العهد العثماني، رسالة ماجستير في الآثار الإسلامية، جامعة الجزائر، 1991، ص 13.

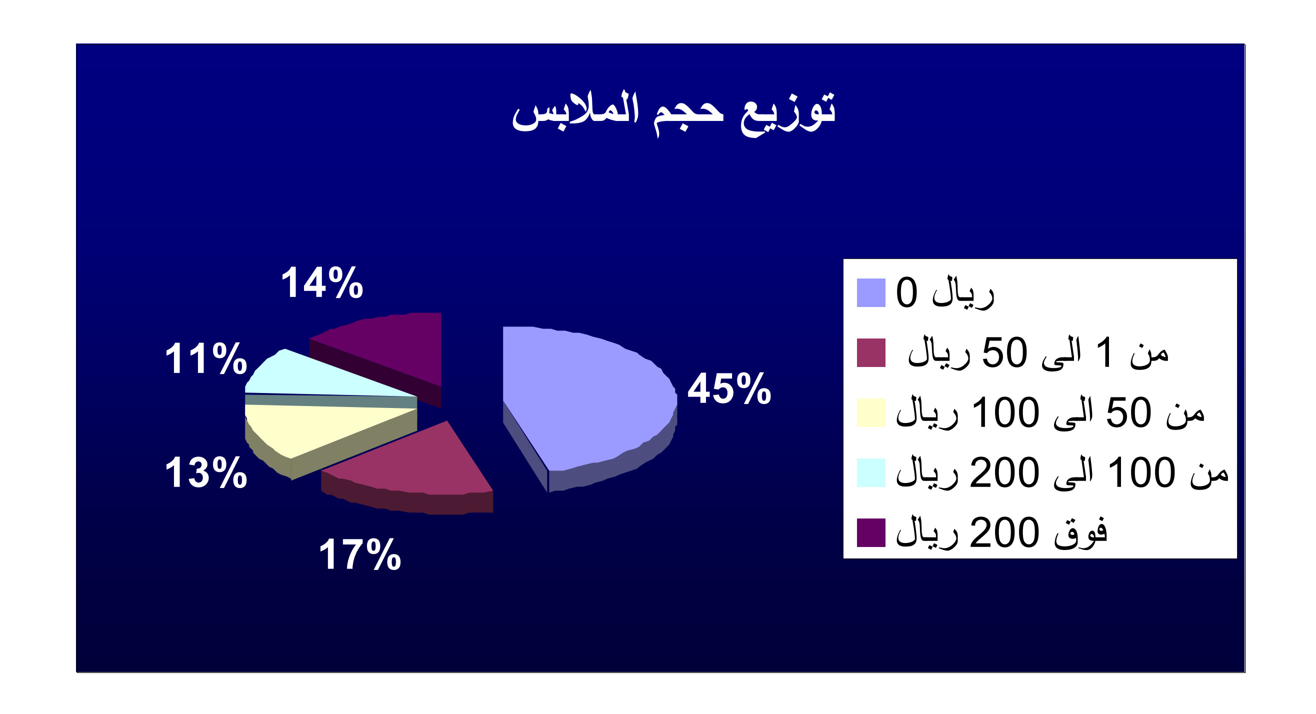
[3] Pananti, relation d'un séjour, p 298

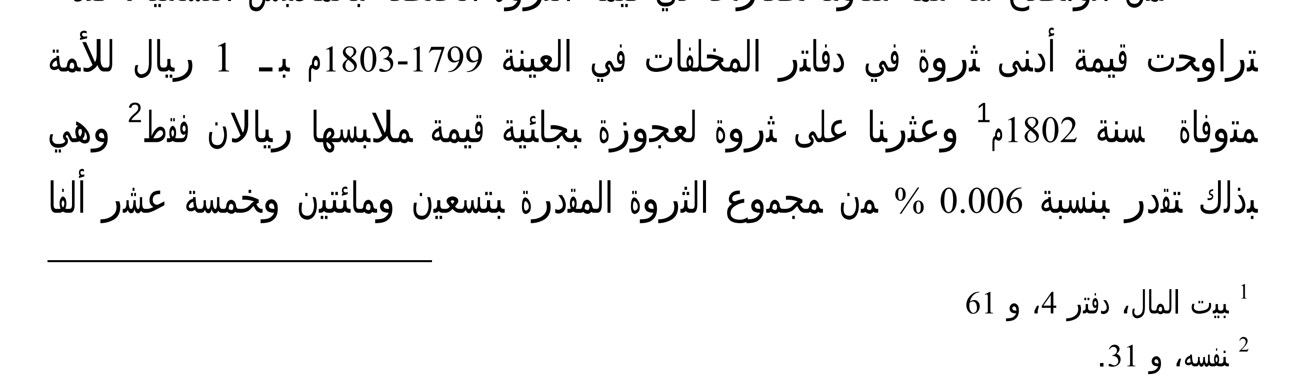
[4] Marçais George, Le Costume Musulman, d'Alger, collection ; du centenaire de l'Algérie, archéologie historique, Librairie Plon 1830-1930- p 91.

[5] نفس الطريقة التي تم فيها جرد عدد حالات الأثاث والمفروشات) أحصينا فيها الملابس الخاصة بنساء مجتمع مدينة الجزائر

*توزع الملابس: بالريال دراهم صغار

توزع الملابس	عدد الحالات	النسبة%	عدد الحالات	النسبة%	عدد الحالات	النسبة%
0 ريال	60	%34.28	245	%50	305	%45.86
من 1 إلى 50	47	%26.85	67	%13.67	114	%17.14
من50 إلى100	25	%14.28	59	%12.04	84	%12.63
من100إلى200	20	%11.42	50	%10.20	70	%10.52
فوق200	23	%13.14	69	%14.08	92	%13.83




من الواضح أنه ثمة تفاوتا صارخا في قيمة الثروة الخاصة بالملابس النسائية، فقد تراوحت قيمة أدنى ثروة في دفاتر المخلفات في العينة 1799-1803م بـ 1 ريال للأمة متوفاة سنة 1802م[1] وعثرنا على ثروة لعجوزة بجائية قيمة ملابسها ريالان فقط[2] وهي بذلك تقدر بنسبة 0.006 % من مجموع الثروة المقدرة بتسعين ومائتين وخمسة عشر ألفا

[1] بيت المال، دفتر 4، و 61

[2] نفسه، و 31.

(290 .15 ريالا) بينما رصدنا - أقصى قيمة مقدرة باثنتين وأربعين وألف ريال (1042) لوالدة الخوجة سليمان، ليكون بذلك متوسط الثروة هو 87.37 ريالا ، وهي نسبة متفاوتة التوزيع بين فئات النساء، فنجد منهن من سخرت مبالغ لملابسها بينما نجد بعضهن لم يتمكن حتى من توفير لباس يومي.

أما في العينة1807-1817م فقد تراوحت أدنى ثروة مخصصة للباس بين ريال واحد فقط، وجدناه عند امرأة متوفاة سنة 1816م [1] وهي تمثل نسبة 0.001 % من مجموع الثروة، بينما أقصى ثروة كانت للعجوز المتوفاة سنة 1816 م وتركت ثروة تتمثل في لباسها، التي تقدر قيمته بـ 2100 ريال [2] وهي تمثل بذلك نسبة 3.91 % من مجموع الثروة المقدر بخمسة وستين وتسعمائة وثلاثة وخمسين ألف ريال (53665 ريال)، ليكون بذلك متوسط الثروة هو 109.52 ، وقد لاحظنا وجود نماذج معتبرة في هذه العينة لشريحة هامة من النساء تجاوزت فيها قيمة ثروة ملابسها الخمسمائة ريال 500، ولتوضيح ذلك وضعنا قائمة بأسماء هاته الفئة المرتبة زمنيا حسب ما جاءت به دفاتر العينة 1807-1817 م.

وفيما يلي قائمتين للنساء[3] اللاتي وظفن أموالهن في الملابس بقيمة 500 ريال فما فوق[3] في الفترة ما بين 1799-1803 م.

---

[1] هي نفس المرأة التي امتلكت أكبر ثروة مخصصة للأثاث والمفروشات أيضا.

[2] بيت المال، دفتر 5، و 92.

[3] يوضح الجدول قائمة النساء اللاتي وظفن قيمة الثروة التي تتجاوز 500 ريال، مع تحديد نسبتين الأولى تتعلق بما تمثله قيمة ثروة الملابس بالنسبة لمجموع الثروة العام لهذه الأخيرة ،و الثانية تتعلق بما تمثله قيمة ثروة الملابس بالنظر إلى قيمة الثروة الخاصة بكل امرأة، أي ما قيمة ثروة الملابس التي تخصصها كل امرأة بالنسبة لمجموع ثروتها.

[4] يبلغ مجموع ثروة الملابس في العينة 1799-1817 م سبعة وثمانين وسبعمائة وألفي 2787 ريال، أما العينة 1807-1817 م فقد بلغ مجموع ثروتها أربعة وتسعين وعشرين ألف 094. 24 ريال.

قيمة الثروة المخصصة للملابس:

السنة/ م	الاسم	القيمة المخصصة للملابس - ريال -	النسبة %
1816	المبحرة	2100	8.71
1817	مومنة زوجة خليل	2028	8.41
1813	زوجة القايد ابراهيم	1567	6.50
1815	خداوج من دار الإمارة	1461	6.06
1810	زوجة السيد الحاج محمد بن سيد علي مبارك	1303	5.40
1813	امرأة	1275	5.29
1817	يمونة بنت العلج	1139	4.72
1817	امرأة دلسية المبحرة	1129	4.68
1813	آمة	1094	4.54
1817	امرأة زوجها الحاج علي بن معلم قاسم	1045	4.33
1803	والدة الخوجة سليمان	1042	37.38
1817	زوجة صكالي	1005	4.17
1808	امرأة بنت علي البشاطني	923	03.83
1811	امرأة	844	03.50
1815	فاطمة بنت محمد	833	3.45
1803	امرأة	745	26.73
1809	دالي يمونة	706	2.93
1816	بنت بوريدة المبحرة	699	2.90
1816	عويشة	689	2.85
1813	امرأة	668	2.77
1813	بنت الباي	666	2.76
1817	فاطمة بنت البربروا	665	2.76
1817	امرأة عن زوج دباغ	627	2.60
1809	زوجة التلميذ	589	2.44
1816	امرأة زوجة الحرار	538	2.23
1809	الحاجة المسمعة	501	02.07
1800	العلجة	500	17.94
1801	العباسية	500	17.94

القيمة المخصصة للملابس الخاص بمجمل الثروة :

السنة م	الاسم	القيمة المخصصة للملابس- ريال-	مجموع الثروة	**النسبة %**
1816	المبحرة	2100	3970	**52 .89**
1817	مومنة زوجة خليل	2028	38242	**5.30**
1813	زوجة القايد ابراهيم	1567	7417	**21.12**
1815	خداوج من دار الإمارة	1461	1771	**82.49**
1810	زوجة السيد الحاج محمد بن سيد علي مبارك	1303	5338	**24.40**
1813	امرأة	1275	12609	**10.91**
1817	يمونة بنت العلج	1139	3700	**30.59**
1817	امرأة دلسية المبحرة	1129	3908	**28.88**
1813	آمة	1094	8757	**12.49**
1817	امرأة زوجها الحاج علي بن معلم قاسم	1045	3895	**26.82**
1803	والدة الخوجة سليمان	1042	3930	**26.51**
1817	زوجة صكالي	1005	2842	**35.36**
1808	امرأة بنت علي البشاطني	923	8756	**8.08**
1811	امرأة	844	4211	**20.04**
1815	فاطمة بنت محمد	833	3647	**22.84**
1803	امرأة	745		
1809	دالي يمونة	706	6980	**10.11**
1816	بنت بوريدة المبحرة	699	1376	**50.43**
1816	عويشة	689	2537	**27.15**
1813	امرأة	668	4040	**16.53**
1813	بنت الباي	666	6491	**10.26**
1817	فاطمة بنت البربروا	665	3800	**17.5**
1817	امرأة عن زوج دباغ	627	977	**54.17**
1809	زوجة التلميذ	589	1986	**29.65**
1816	امرأة زوجة الحرار	538	561	**95.90**
1809	الحاجة المسمعة	501	2029	**24.69**
1800	العلجة	500	940	**53.19**
1801	العباسية	500	2966	**16.85**

نلاحظ من خلال القائمة وجود تفاوت واضح بين قيمة ثروة النساء من حالة إلى حالة فرصدنا من الحالات من بلغت النسبة المخصصة لاقتناء الملابس ما يقارب المائة بالمائة، وهو حال زوجة الحرار، التي بلغت قيمة اقتنائها الملابس 95.90 %،و كذلك وجدنا خداوج التي بلغت نسبة اقتنائها 82.49 % . فيبدو من خلال الأسماء أن البعض منهن ينتمين إلى طبقات ثرية وراقية، فنجد منهن الحرفيات كالمبحرة والمسمعة، وأخريات ينتمين إلى الطبقة الحاكمة، والحرفية منهن بنت الباي ووالدة الخوجة، وزوجة القايد، وزوجة الدباغ والحرار، وحتى على بعض حالات النساء الوافدات كالعباسية ، والدلسية، وأخيرا الإماء، ... وعثرنا على حالة لزوجة التلميذ يبدو أنه كان من الفئة المتعلمة. كما لاحظنا وجود بعض من أنواع الملابس تجاوزت قيمتها المائة ريال، فعثرنا مثلا على الغليلة التي قدر ثمنها بـ 170 ريال عند والدة الخوجة سليمان.[1] والفريملة التي قدر ثمنها ب 110 ريال عند امرأة توفيت سنة 1803 م[2] وعثرنا على قفطان في مخلفات العلجة المتوفاة سنة 1800 م، يقدر ثمنه بـ 160 ريال [3] بينما عثرنا على ملابس لا يتجاوز ثمنها ريالاً.

1-2-1- أنواع الملابس[4]:

عثرنا في دفاتر بيت المال على ذكر أنواع مختلفة من الملابس، ولكل قطعة منها ترتيبها، ومكانها في اللباس ، وقد أخذنا نماذج من العينة 1799-1803 م وأحصينا عدد الحالات الوارد فيها أنواع الملابس وهي مرتبة حسب تواترها فقد وردت القمجة في (137 حالة) و الغليلة في (129) والفوطة في (71) والبنيقة في (39) ، والتنشيفة في (31) والحزام في (39) والفريملة في (27) والعجار أو التعجيرة في (27) والسروال في (26) والفشطان في (22) والمحارم في (17) وحايك التلحيف في (09) والملاية في

[1] سبق ذكره
[2] بيت المال، دفتر 4، و 82.
[3] نفسه ، و 8.
[4] ثريا نصر، تاريخ أزياء الشعوب، عالم الكتب، 1998، ص ص384-388.

(09) وقرقاب الشاوش في (5) والسباط في (5) والقفطان في (4) والكبوط في (2)، وحالة واحدة في كل من البرنس، والشاشية ، والعبروق، والمشاطي، والبدعية..
وسنحاول إعطاء جملة من التعاريف الخاصة بكل نوع من أنواع الملابس:

1- القميص أوالقمجة:

يصنع القميص من القماش ، وهو نوعان: الأول قميص داخلي أبيض اللون ورقيق ، والثاني قميص خارجي ، لا يحتوي على عنق، ودون أكمام، وهو طويل لحد القدم، وعريض أيضا، ويعد أكثر رواجا وشيوعا عند كل النساء الجزائريات [1] ونجد أيضا من القمصان ما هو مصنوع من الحرير [2].

2- الغليلة :

هي سترة طويلة ، كان يلبسها الرجل والمرأة على حدّ سواء تصنع من قماش خفيف أرجواني، كما كانت تصنع من القطينة، يوجد على عنقها أزرار و كانت كبيرة مصنوعة من الذهب أو الفضة بأشكال مختلفة، و يصل طولها إلى منتصف الساقين، لها أكمام شبيهة بأكمام القفطان وتثبت بحزام مذهب أو حريري.[3]

3- الفوطة:

هي قطعة من النسيج غير مخيطة، يمسكها الحزام من الأمام والخلف:
وتستعمل لعدة أوجه: فقد تشكل لباس المرأة في البيت، كما تستخدم في الحمام كمنشفة، وتستخدم أيضا كمئزر ويسمى بالتفويطة.[4]

4- البنيقة:

هي عبارة عن قلنسوة ترتديها المرأة بعد الحمام أو أثناء الأعمال المنزلية[1]وهي مطرزة وذات ألوان متعددة[2].

Abdel Hadi Ben Mensour, Journal de Jean-Baptiste Gramaye, Alger 16 e 17e Siècle « Evêque d'Afrique », Les Editions du cerf, Paris,1998, p537.

[1] طيان ، ملابس المرأة ، ص 100.

[2] Marçais, Le Costume, p 92

[3] طيان، نفسه، ص 104.

[4] Dozy, Supplément Aux Dictionnaires Arabes, Librairie du Liban, Beyrouth, 1968, p 297.

5- **التنشيفة:**

قطعة من القماش طويلة وضيقة، وتستخدم لتجفيف الشعر قبل أن توضع البنيقة [3] على الرأس.

6- **الحزام:**

يوضع في مستوى النطاق، و يصنع عادة من الحرير و يحتوي على صفائح من الفضة أوالذهب.[4]

7- **الفريملة:**

صدرية قصيرة وضيقة، بدون أكمام و مشدودة في الصدر، تغلق بواسطة زر في ناحية الصدر[5].

8- **العجار والتعجيرة:**

نوع من النقاب تستعمله المرأة لتغطية الوجه دون العينين، عادة هو قطعة من القماش الرقيق البيضاوي الشكل في الوسط من ناحية العرض بحيث يشكل طرفين، الأول علوي والثاني سفلي موضوعان فوق بعضهما البعض ويعطيان شكل نصف دائرة ، ويكون مزخرفا بالدانتيل أو مطرزا.[6]

9- **السروال:**

كانت تلبس المرأة نوعين من السراويل ، نوع خاص بالبيت ، ونوع آخر خاص بالخارج، يتميز الأول بأنه صغير و قصير متعدد الألوان ومطرز في بعض الأحيان وعادة ما توضع فوقه الفوطة [7] والثاني يكون أكثر انتفاخا من الأول ويصل إلى غاية

---

[1] ما تزال قيد الاستعمال في منطقة العاصمة إلى يومنا هذا.

[2] طيان، الملابس، ص 121.

[3] نفسه، ص 123.

[4] نفسه، ص 119.

[5] M,Beaussier, Dictionnaire Pratique, Arabe, français, marcelin Français Imprémerie la typo, lit ho, la maison des livres – Alger, 1958, p 745.

[6] طيان، المرجع السابق، ص 126.

[7] Marçais « le Costume », p 94

الدسار ويسمى السروال الخاص بالخروج أو بسروال الزنقة يصنع من كتان أبيض اللون بالنسبة للمرأة المتزوجة، ومتعدد الألوان بالنسبة للفتاة، وهناك نوع آخر خاص بالحفلات والأعراس ، وهو يختلف عن النوعين السابقين حيث يكون منتفخا كما أنه يلبس مع القفطان أو الغليلة وهو مصنوع من الحرير ومطرز بالخيوط الحريرية[1].

10- الفشطان: أو فشاطن :

نوع من الفساتين القصيرة المطرزة بالدانتيل، تلبسه المرأة الجزائرية مع سروال طويل عند خروجها.[2]

11- المحرمة :

منشفة كبيرة توضع على الرأس يكون لونها أسود وأحمر [3] في معظم الأحيان:

12- حايك[4] التلحيف:

قطعة كبيرة من القماش تلتحف بها المرأة قبل خروجها من المنزل ، تشبك بالدبابيز ويصنع من قماش ينسجنه بأنفسهن[5]، ويكون لونه فاتحا أبيض عند المسلمات، وأسودا عند اليهوديات.[6]

13- الملاية:

عبارة عن إيزار وتكون عريضة وطويلة تلبسها المرأة فوق القميص لتغطي شفافيته وتوضع على الظهر ويشد طرفاها العلويان الموضوعان على الكتفين بواسطة إبزيمين.[7]

---

[1] انظر طيان، المرجع السابق، ص 112.

[2] Ben cheneb, Mots Tuks, p 63
Beaussier , Op, cit, p 749

[3] Marçais, Op, cit, p 115

[4] ذكر شاو بأن الحايك هو من صنع النساء فقط انظر:

Shaw ,Voyage dans la régence d'Alger traduit,J.Mac Carthy, Paris chez Marlin, Editeur, 1830, p 111

[5] Beaussier, Op, cit, p 894.

[6] طيان، المرجع السابق، ص 117.

Marçais, Op, cit, p 107. [7]

14- السباط: [1]

حذاء تقليدي معروف في العاصمة وقسنطينة وتلمسان وبلاد القبائل وهو مفتوح لا يحتوي على كعب وهو مربع، مصنوع من الجلد ، بني أو أسود اللون وهو أكثر رواجا واستعمالا للخروج اليومي، حتى أنه يعرف "بالسباط السوقي".

15- القفطان:

من السترات التي تعتبر لباس الفخامة والأبهة، أصله تركي [2] مصنوع من الحرير المطرز ويصنع أيضا من القطيفة خاصة، يحتوي على أكمام قصيرة ويصل إلى منتصف الساقين، ويتجاوز أحيانا الركبتين، وهو ذو أزرار كبيرة من الخيوط الذهبية أو الفضية تمتد بين الأعلى إلى مستوى الحزام.

16- البراقع والنقابات:

من أنواعها الشنبار وهي من ملابس الرأس لونها أحمر اللون، يوضع على رأس الفتاة يوم زفافها ويتدلى على وجهها ، كما تحرص المرأة على وضعه عند خروجها من البيت فتستر وجهها وجبهتها ما عدا عينيها، وهو منديل مستطيل الشكل يطرح على الرأس يلف شعر الرأس والعنق والصدر ويردف إلى الخلف [3].

17- الكبوط :

لباس خارجي، قصير، وله أكمام، وهو ما يعرف في الفصحى بالمعطف[4].

---

1 يعتبر السباط أرخص ثمنا من البابوج والمجبود والشبرلة حيث يعتبر نوعا راقيا مطرزا بالخيوط الذهبية ، يلبس في الأعراس والحفلات وتوجد أنواع مختلفة منهما:

سباط مجبود : معروف فقط في مدينة الجزائر وتلمسان وقسنطينة، يحتوي على كعب وهو خاص بالمرأة ، مطرز بخيوط ذهبية أو فضية، وكعبه من الجلد ، ويعد من الهدايا التي تقدم للمرأة في زفافها.

توجد أنواع أخرى من الأحذية منها: الشبرلة والقبقاب.

لمزيد من التفاصيل انظر

O, Baghli, Chaussures traditionnelles Algériennes, documents du Centre de Recherche anthropologiques, préhistoriques et ethnographiques, Sned Alger 1977, pp 37-3

2 Marçais, Op, cit, p 96

3 طيان، نفس المرجع، ص 124.

4 Beaussier, Op, cit, p 849

18- البرنس :

هو لباس خاص عادة بالرجال وذو قلنوسة طويلة توضع على الرأس.و من الواضح أن المرأة أيضا كانت تمتلك لباس الرجل و قد يكون إما عن طريق ثروة أزواجهن، أو عن طريق الإرث.

19- الشاشية:

الخاصة بالنساء: هي قبعة مستديرة أو مخروطية الشكل تثبت في أسفل العنق بواسطة رباط من الجلد أو نسيج خفيف، وبها أشكال من الزخرفة والألوان وتطرز حتى بالذهب والفضة والجواهر.[1]

20- العبروق:

يشبه المحرمة مصنوع من الحرير يكون إما أبيض اللون أو ذا ألوان متعددة ، يوضع فوق الرأس حيث تتدلى أطرافه على الظهر ويوضع فوقه حايك رقيق من الصوف.

21- المشط:

سترة مفتوحة من الأمام توضع تحت الغليلة أو سترة الغليلة وتعرف عادة بالكباية في تونس[2].

لقد تميزت ملابس النساء في مدينة الجزائر أثناء العهد العثماني بالتنوع حسب مكانتهن الاجتماعية وحالتهن المادية ، وهو ما أضفى عليها طابعا مميزا، يدل على الرفاه والرقي، حيث كان اهتمام النساء بانتقاء الألوان والاعتماد على الطرز والزخرفة وإدخال الذهب والفضة والجواهر الثمينة أمرا في غاية الأهمية، كما كن يستعملن أنوعا مختلفة

---

[1] طيان، المرجع السابق، ص 127.

[2] Dozy, Op, cit, p 57.

من الأقمشة التي يؤتى بها عادة من مناطق خارج الجزائر[1]، كل هذا زاد من إبراز المكانة الراقية التي توصلت إليها فئة النساء في مجتمع مدينة الجزائر، ويحق أن نحكم فيه على ملابس النساء بالأبهة والرقي الحضاري الذي امتزج بتيارات خارجية برزت فيه اللمسة الأندلسية والتركية مع المحافظة على ما هو محلي. وما يثير الإنتباه هو استمرار تلك الملابس لفترة زمنية طويلة، فقد ظلت تحافظ على الأسماء نفسها و على الطريقة نفسها في ارتدائها مع المحافظة على كل ما هومحلي، وهذا إلى وقت غير بعيد، أي منذ أن وصفها هايدو في القرن 16، إلى غاية الاحتلال الفرنسي و ما بعده[2].

---

[1] أهم المدن التي كانت تستورد منها القماش ، جينوة، بروسة، دمشق، الموصل..

[2] وردت في عقود الزواج أنواعا مختلفة من الملابس التي كانت النساء تشترطها عادة، وتكون من الملابس الفاخرة عادة. فقد جاء عقد زواج ابنة المقري رقية، "على صداق قيمته ألف دينار واحد ومائتا دينارا اثنان، كلها جزائرية، وقفطانان اثنان أحدهما موبر والآخر أطلس..."، وعقد آخر لعبد الرزاق بن الحاج حمادوش على صداق قدره ستمائة دينار كلها جزائرية...وقفطان واحد موبر...".

انظر : عبد الرزاق بن حمادوش، رحلة ابن حمادوش الجزائري، لسان المقال في النبإ من النسب والحسب والحال"، تقديم وتحقيق وتعليق أبو القاسم سعد ا ، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1982، ص241.

كما تضمن بعض من عقود المحاكم الشرعية بعض الملابس أبرزها القفطان الذي جاء تقريبا في مجمل عقود الزواج:

-انظر: م.ش.ع 28-2(51)

-م.ش.ع46-2(79)

-م.ش.ع25(22)

-م.ش.ع 59(204)

-م.ش.ع 83(45)

-وكذلك تضمن الحايك، والمفروش ففي عقد زواج الحاج محمد بن المرحوم سي المكي "على صداق قدره ستماية صايمة وحايك وحمام قيمتها ثمانية دنانير مع قفطان بثمانية دنانير ومضربة بأربعة دنانير.." سنة 1229هـ.

-وعقد زواج آخر للسيد ابراهيم شاوش العسكر من مخطوبته الزهرا بنت السيد حسن تضمن –الحزام- " على صداق مبارك ميمون قدره ما بين نقد محضر ألف دينار واحد كلها جزائرية وقفطان واحد كمخة قيمته خمسة عشر دينارا كلها ذهبا سلطانية صرف كل دينار تسعة ريالات دراهم صغارا وحزام قيمته اثنا عشر دينارا من النعت وخمسة قناطير صوف وخمسة أفراد ووقتيتان اثنان جوهرا ونصف وأمة.."

-م.ش.ع 17(89).

1-3 المصاغ:

تعتبر الحلي أداة شاهدة على تاريخ الإنسان وأصالته، وماض عريق تحتضنه صفائح منقوشة ومختلفة الأشكال والألوان، فهي لا تجسد فقط القيمة المادية للمصنوع، بل هي إبداع وأداة للإيثار وشهادة للتاريخ لا نظير لها للتعرف على عفوية الشعوب، فالمعادن تعد أداة للرقي والفن والمستوى المادي والاقتصادي، وهي متوارثة عبر أجيال متعاقبة.

ولاشك في أن المصاغ أوالحلي برز في مجتمع مدينة الجزائر، إلا أنه كان مخزونا ورصيدا حكوميا لا يجوز استعماله إلا عند الحاجة الماسة والقاهرة، مثل الكوارث الطبيعية، أو الحوادث المأساوية غير المتوقعة[1]، كما كان مكسبا للأفراد أيا كان جنسهم[2]، ومع ذلك يبقى كسب الحلي أو المصاغ من خصوصية المرأة وصفتها الأكثر رواجا، حيث تعتبر بالنسبة لهذه الأخيرة الزينة التي تضفي على أنوثتها جمالا ورونقا خاصين بعالمها. وقد أسفرت دراسة وثائق التركات وكذا سجلات المحاكم الشرعية عن وجود أنواع عديدة من المصاغ الخاص بالنساء، وهو ما يجعلنا نتساءل عن ماهية هاته الحلي؟ وأنواعها؟ وما مدى توزيعها على شريحة النساء في مجتمع المدينة؟ وأي الفئات أكثر كسبا لها؟ وكم صرفن من أموال في سبيل الحصول عليها؟ هذه جملة من التساؤلات سنحاول الإجابة عنها بفضل ما توفره لنا الوثائق من معطيات.

وفيما يلي جدول توزيع مصاغ النساء حسب ما ورد في دفاتر التركات –العينتين- 1799-1800/1817.(ريال دراهم صغار).

---

[1]فاطمة قادرية، الحلي الجزائرية، قصر الثقافة، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1990، ص09.

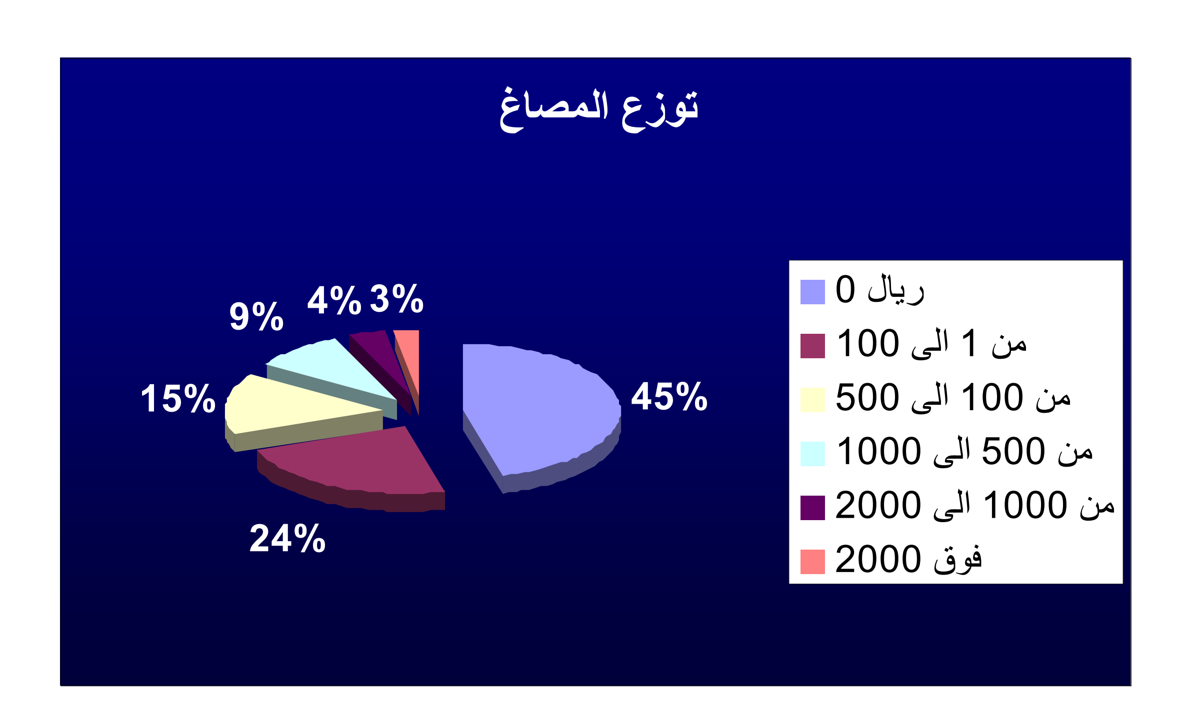
[2]أي كانت الحلي عند الرجال كما كانت عند النساء، وقد أثبتت دفاتر التركات وجود أنواع مختلفة من المصاغ في المخلفات الرجال.

لمزيد من التفاصيل:

- انظر: غطاس، الحرف، ص 362.

النسبة%	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%	العدد	قيمة المصاغ
%45.86	305	%44.08	216	%50.85	89	0 ريال
%23.60	157	%23.87	117	%22.85	40	من 1إلى 100
%15.03	100	16.73	82	%10.28	18	من 100إلى 500
9.02	60	%8.36	41	%10.85	19	من 500 إلى 1000
%3.90	26	%4.08	20	%3.42	06	من 1000 إلى 2000
2.55	17	%2.85	14	%1.71	03	فوق 2000

وفيما يلي رسم الدائرة النسبية الخاصة بالمصاغ.



من الواضح من خلال المعطيات الإحصائية الخاصة بتوزيع قيمة المصاغ على فئة النساء، أن الغالبية لا تملك مصاغا ضمن متروكها، وقد يفسر ذلك بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التي كانت تعيشها غالبية نساء المجتمع، ومع هذا فقد رصدنا حالات لنساء خلّفن مصاغًا هامًا، وإن كان بنسبة قليلة مقارنة مع متوسط الثروة الذي يتراوح بين المائة والألف ريال.

وكانت أدنى ثروة خاصة بالمصاغ مقدرة بأربعة ريالات لأمة متوفاة سنة 1803م[1]، بينما كان أقصى حد لزوجة الجيجلي المتوفاة سنة 1801م وتبلغ أربعة عشر وستمائة وأربعة آلاف ريال 4614 [2]، أما مجموع الثروة في العينة فيقدر بخمسة وتسعين وتسعمائة وتسعة وثلاثين ألف ريال 39995، ليكون بذلك متوسط الثروة المخصصة للمصاغ نحو 229 ريال.

أما في العينة 1807-1817م فقد كانت أدنى ثروة لزوجة الصباغ المتوفاة سنة 1816 التي خلفت ثروة في مصاغها تقدر ب3 ريالات[3]، وكذلك بالنسبة لأمة متوفاة في السنة نفسها ولها نفس قيمة المتروك أيضا[4]، أما أقصى ثروة فكانت جد هامة خلفتها مومنة زوجة خليل بنت الحاج محمود المتوفاة سنة 1817، فقد تركت مصاغا يقدر باثنين وتسعمائة وأحد عشر ألف ريال[5]، وقدر مجموع الثروة بثلاثة وسبعين وأربعمائة وتسعة آلاف وثلاثة عشرة ألف ريال 139473، ليصبح بذلك متوسط الثروة المخصصة للمصاغ بـ 284.63 ريال.

ومن هاته الأرقام يتضح لنا جليا التفاوت الصارخ في حجم المصاغ عند فئة النساء، فمنهن من تجاوز حجم مصاغهن الألفي ريال وهو مبلغ هام في تلك الفترة، وسنحاول إعطاء تفاصيل عن هاته الفئة من خلال قائمتين اسميتين لأبرز النساء اللاتي وظفن أموالهن في المصاغ ويتجاوز فيها مبلغ 2000 ريال [2]، وهي مرتبة حسب السنوات الواردة في الدفاتر(العملة بالريال)

والجدول الآتي يوضح قيمة الثروة المخصصة للمصاغ بوجه عام، والجدول الثاني يبين المصاغ الخاص بالثروة بوجه عام.

---

[1] بيت المال، دفتر 4، و73

[2] نفسه، و24-25.

[3] بيت المال، دفتر 5، و89.

[4] نفسه،و92

[5] نفسه،110

قيمة الثروة المخصصة للمصاغ:

السنة	الاسم	قيمة المصاغ	النسبة %
1817	مومنة زوجة خليل بنت الحاج محمود	11902	23.30
1813	أمة	6233	12.20
1801	زوجة الجيجلي	4610	49.67
1813	بنت الباي	4371	8.55
1815	مليسة المسمعة	3126	6.12
1813	زوجة القايد إبراهيم	2958	5.79
1817	فاطمة بنت البربروا	2905	5.68
1813	امرأة	2806	5.49
1814	الزهرا بنت سليمان	2774	5.43
1816	خدوجة بنت الرايس	2662	5.21
1801	المستغانمية	2645	28.50
1817	بنت القايد عمر	2578	5.04
1814	فاطمة بنت محمد	2492	4.87
1810	زوجة السيد الحاج محمد	2219	4.34
1817	فاطمة بنت عبد الرحمان	2044	4.00
1802	عائشة الشوشانة	2025	21.82
1810	امرأة	2004	3.92

قيمةالمصاغ الخاص بمجمل الثروة:

السنة	الاسم	قيمة المصاغ	مجموع الثروة	النسبة %
1817	مومنة زوجة خليل بنت الحاج محمود	11902	38243	31.12
1813	أمة	6233	8757	71.17
1801	زوجة الجيجلي	4610	5095	96.48
1813	بنت الباي	4371	6491	67.33
1815	مليسة المسمعة	3126	5433	57.53
1813	زوجة القايد إبراهيم	2958	7417	39.88
1817	فاطمة بنت البربروا	2905	3800	76.44
1813	امرأة	2806	12609	22.25
1814	الزهرا بنت سليمان	2774	4547	51.00
1816	خدوجة بنت الرايس	2662	3790	70.23
1801	المستغانمية	2645	3135	84.37
1817	بنت القايد عمر	2578	6803	37.89
1814	فاطمة بنت محمد	2492	3647	58.33
1810	زوجة السيد الحاج محمد	2219	5338	41.56
1817	فاطمة بنت عبد الرحمان	2044	2505	81.59
1802	عائشة الشوشانة	2025	5542	36.53
1810	امرأة	2004	2263	98.55

يبدو من خلال قراءة متأنية لما جاء في القائمة الاسمية، أن اهتمام شريحة النساء لمجتمع مدينة الجزائر كان جد هام ،و هو ما تفسره القيمة المخصصة لاقتناء المصاغ، وما تمثله من نسبة تتجاوز في أحيان كثيرة الخمسين بالمائة مثلما هو حال امرأة بلغت نسبة توظيفها للمصاغ 98.55 % و زوجة الجيجلي التي بلغت 90.48% والمستغانمية 84.37% وفاطمة بنت عبد الرحمن 81.59%، و كانت أغلب النساء اللائي امتلكن ثروة تفوق الألفي ريال تنتمي إلى طبقات مختلفة من فئات المجتمع، فمنهم من كن ينتمين إلى الأسرة الحاكمة كبنت الباي، وبنت الرايس، وبنت القايد ، وواحدة من الفئة الحرفية وهي

المسمعة، و وجدنا ضمن هاته القائمة أمة تملك نسبة هامة من المصاغ[1] .و قد بلغت أكبر ثروة وظفت لاقتناء المصاغ لمومنة زوجة خليل بنت الحاج محمود التي بلغت ثروتها اثنان وتسعمائة و إحدى عشر ألف ريال 11902 ريال ،و هي بذلك تعد أكبر قيمة ،حتى وإن كانت تمثل نسبة 31.12% ،فلابد من التذكير بأنها من فئة كبيرات الثريات حيث يقدر مجموع ثروتها بـ 38242 ريال ، و قد توزعت ثروتها بين المصاغ بالدرجة الأولى، والملابس بقيمة 2028ريال.

1-3-1 أنواع المصاغ[2]:

ذكرت دفاتر بيت المال أنواعا عديدة من المصاغ، فقد عرفتنا بأنواع المصاغ الذي عرفه مجتمع مدينة الجزائر الذي لا شك في أن لمسة النساء كانت فيه بارزة جدّا، وهو أمر منطقي باعتبار أن هذه الأخيرة كانت أكثر حرصا على اقتنائه[1] ، فوظفت أموالا معتبرة من أجل هذا الغرض وقد كانت تستعمله في الحياة اليومية، خاصة في الحفلات الخاصة بالأعراس والاختتان، وقد ذكر **حمدان خوجة** كيف كانت العائلات ميسورة الحال تشتري المصاغ وتخصصه فقط لتعيره للعائلات الفقيرة والمحرومة أثناء حفلات زفافها، وهذا تعبيرا عن الحرص والتضامن بين فئات المجتمع من جهة، وأهمية المصاغ في مثل هاته المناسبات من جهة أخرى[2]، كما أثبتت دراسة عقود الزواج الصادرة من المحكمة الشرعية وجود الصداق الذي يتضمن أنواعًا مختلفة من المصاغ[3].

---

[1] يبدو من خلال قراءة الدفاتر أن المصاغ كان من المقتنيات الهامة التي خصصت من أجل اقتنائه مبالغ هامة ، فقد وجدنا على سبيل المثال في تركة العلجة المتوفاة سنة 1214، صارمة تقدر بـ 834 ريال ومناقش بـ 265 ريال.
-بيت المال، دفتر4، و23.
-وامرأة أخرى متوفاة سنة 1217هـ ،تركت صارمة بـ 573، وشاشية ثمنها 429ريالا.
نفسه، و79.

[2] J.t.Morgan, Histoire des Etats Barbaresques qui exercent la piraterie centenent l'origine, les Révolution, et l'état présent des Royaumes d'Alger, de Tunis, de Tripoli et de Maroc avec leurs forces, leur revenus, leur politique et leur commerce Tome1, Chez chaubert, herissant, Paris, pp90-91



وقد وردت في دفاتر التركات أنواع مختلفة لأسماء المصاغ، وقد أحصيناها مرتبة حسب تواترها فوجدنا الصارمة مذكورة في 118 حالة والمقفول في72 حالة والونايس في 51حالة، والمقايس في 41 حالة، والمسايس في 27 حالة، والبزايم في 17حالة، والسلسلة في16حالة، والشركة في13حالة، والفرد والحسك في10 حالات والخواتم والمناجش في09 تسع حالات، والقلادة والزروف والمصوغ في04 أربع حالات والخلخال في (03) ثلاث حالات والبرمة والمحبوب وجعبة فضة والجوهر والوقتية في حالة واحدة(1)[1].

وفيما يلي التعاريف الخاصة بأنواع المصاغ.

---

[1]تميزت صناعة المصاغ بمدينة الجزائر بتركيبة مختلطة حيث امتزج الفن المحلي العربي مع الفن التركي الذي أسفر عنه جمالا و قيمة.

انظر أيضا عن المصاغ:

P.Eudel, « Aperçu historique de l’orfèvrerie Algérienne » Revue Africaine, N° 45, 1901, p 42-64

[2] خوجة، المرآة.

[3] عقد زواج حسن يولداش مخطوبته الولية عويشة بنت السيد العربي سنة أربعة وعشرين ومائتين وألف، "على صداق مبارك قدره أربعمائة دينار وقفطان واحد كمخة وقنطاران صوف وفردان اثنان لا غير"

-م،ش،ع 80-81(10)

-وعقد زواج آخر للسيد حمود الحرار "على صداق مبارك قدره ستمائة دينار كلها جزائرية، وقفطان واحد كمخة وقنطاران صوف وثلاثة أفراد".

-م،ش،ع 80-81(47).

[4]ورد في عقد زواج أبي الحسن السيد علي بن شيخ الفقيه، من السيدة فاطمة بنت الفقيه على صداق قدره ألف دينار واحد وثلاثة قفاطين مذهب وموبر وكمخة وثلاثة أفراد وثلاثة قناطير صوف مع أمتين اثنتين، أما إحداهما مهما توفيت أخلفها لها بأخرى، وثلاثة أواقي جوهرا.

انظر:

BENCHENEB, « Un Contrat de Mariage algérois au début du 18e siècle » In Annales de l’Institut des Etudes Orientales, 1955, p 113.

-جاء في أحد عقود الزواج بمدينة المدية على أنواع المصاغ ،فمثلا في صداق الأربعمائة ذهبا يحتوي على "مائة زيانية و فيه الجوهر بثمانين ذهبا،و ذلك عشرون زيانية و نصف قنطار الصوف بثمانية و عشرين ذهبا،و ذلك سبع زيانية،و الأمة بثمانين ذهبا،و ذلك خمسين زيانية ،الحايك بـ 28 ذهبا،و ذلك سبعة زيانية ،قفطان الفضة بمائة ذهبا ،و ذلك بـ 25 زيانيا"

انظر:

-أبو القاسم سعد ا ،"دفتر محكمة المدية (الجزائر)، أواخر العهد العثماني (1821-1839)"من الحياة الاقتصادية في الولايات العربية، جمع و تقديم عبد الجليل التميمي، منشورات مركز الدراسات و البحوث، زغوان، 1998، ص 141 .

1- **الصارمة**[1]:

هي صفيحة طويلة توضع على الرأس، وهي مزينة ومرصعة تمسك بواسطة – محرمة- مخروطية الشكل يتراوح طولها ما بين 0.60 و0.80م تتكون من صفيحتين توضعان فوق الرأس، توضع الأولى من الأمام والثانية من الخلف وتتجمعان الواحدة فوق الأخرى.

2- **المقفول**:

هو حلق الأذن، يأخذ عدة أشكال، ولكن على العموم هو مصنوع من الذهب أو الفضة مصفح ودائري يوجد في مدينة الجزائر وقسنطينة، ويعرف في منطقة بسكرة باسم الونيسة وفي الجنوب والأوراس يعرف بالمشارف.[2]

3- **الونايس :الونيسة** [3]

هي حلقات الأذن مصنوعة من خيوط الذهب الدائري التي تمر في الأذن و هي مربعة الشكل.

4- **المقايس والمسايس**:

هي أساور متنوعة الأشكال والزخرفة من البسيط إلى المركب و المزين بالجواهر[4] وهي أيضا مصنوعة من الذهب أوالفضة، مفتوحة ومغلقة ومصفحة. كما توجد أساور مجوفة وأساور مملوءة الأولى من الممكن أن تصنع انطلاقا من المسقل في هذه الحالة تحزم بالمقص، أو تكون مقفولة ، فالقطع المفرغة تزخرف بالمقص .

---

[1] ورد ذكرها في عقد زواج الحاج عثمان بن السيد علي من عزيزة بنت عبد الرحمان كاتب دار الإمارة على صداق قدره ألف دينار وأربعة أفراد وخمسة قناطير صوف وأربعة قفاطين اثنان منهما مذهب و اثنان كمخة مع غليلتين اثنتين مع حزامين من الحرير مذهبين مع آمتين اثنين مع وقتيتين جوهر مع صارمة مصوغة من الذهب.

انظر:.BENCHENEB, Op ,cit, pp 116-117

انظر أيضا:

-Eudel, Dictionnaire, pp 195-196

Shaw ,Voyage,p 118

[2] Eudel, Op, cit, p 144.

[3] Op, cit, p 173

[4] G, Marçais, Les Bijoux, Musulmans de l'Afrique du nord, imprimerie officielle, Alger 1958, p 7-8.

وهناك أساور على شكل حلقات كبيرة متوحدة المساحة ، ذات وجيهات، أو مضمورة، تزين أطرافها كرية أو مكعب (الصحراء) ، وهناك أساور صغيرة الحجم يتراوح ارتفاعها بين واحد و أربعة سنتم مزينة بعناصر زخرفية عديدة بارزة ، هذه العناصر مستقلة الصنع ثم تلحم بالحلقة، وهي عبارة عن أنصاف كريات محرزة، حبيبات معينة، دوائر، مسننات، تلبس تقريبا في كل نواحي الجزائر[1] وهي ما تعرف بالمسايس.

5- **البزايم: البزيم**:

هي مشابك الثياب، يوجد نوعان نوع يثبت بواسطة لسان وحلقة مفتوحة تنزلق داخل تجويف موجود في قاعدة هذه الأخيرة، والمستديرة على شكل حلقة أو صفيحة أسطوانية يكون لسانها داخل التجويف المركزي. يثبت في اللباس المثنى لكي يلبس تحت الثديين بواسطة إبزيمين، وهناك ما يثبت في الكتفين والظهر وتحت الرقبة[2].

6- **السلسلة**:

وهي العقود بأنواعها الصغيرة أو الكبيرة، مصنوعة من الذهب أو الفضة[3].

7- **الشركة**:

هي نوع من عقود النساء، يستخدم للتعبير عن مجموع المصاغ الخاص بالمرأة[4] .

8- **الفرد**:

هو نوع من مقياس اليد، وهي مجموعة مكونة من سبعة، الواحدة منها تسمى فردة[5].

---

[1] قادرية، الحلي الجزائرية، ص 87

[2] نفس المرجع، ص77.

[3] Eudel, Op, cit, p 201.

-انظر: Marçais, « Les Bijoux », p5

[4]. Op cit , pp,38-4

[5] Eudel, Op, cit, p 150

9- **الحسك**:

هي قطع للتزيين، متوسطة الحجم، متداول في مدينة الجزائر[1].

10- **الخواتم (الخاتم)**:

هي الحلقة الصغيرة الخاصة بأصبع اليد، تعرف بخاتم الذهب إذا كانت مصنوعة من الذهب، أو خاتم فضة إن كانت من الفضة، ويعرف أيضا باسم البريم[2].

11- **المناجش**:

هو حلق خاصة بالأذن مصنوع من الذهب أو الفضة وحتى من الجوهر[3].

12- **القلادة**:

هو نوع من العقود مصنوع من الذهب أو الفضة، كانت مستوردة من إيطاليا وفرنسا[4].

13- **الزروف**: هي كل الحلقات المصنوعة من الجواهر والأحجار الثمينة[5].

14- **الخلخال**:

هي حلقات للأرجل، تعرف بتسميتين "الرديف" و"الخلخال"، وهي أيضا مختلفة الصنع فيوجد منها المرتفع جدّا ومصنوع من ورقة المستقل الخلخالي والأخرى عبارة عن حلقات ضخمة وسميكة وهي (الردايف)[6].

إلى جانب وفرة المصاغ التي تضمنتها الوثائق العثمانية، يوجد هناك أنواع أخرى متعددة وذات تسميات مختلفة، وقد أسفرت حقيقةً عن غنى المنطقة وهذا تأكيد آخر

---

[1]Eudel, Ibid,p 70.
[2] Eudel , Ibid , pp83-85
[3] Ibid, p140.
[4]Ibid, pp179-180
[5] Ibid, p 241
Shaw,Voyage,p 118-

[6] قادرية، الحلي الجزائرية، ص91

للاهتمام البالغ لشريحة النساء على جمعها وامتلاكها وهو ما بينته المبالغ الهامة المخصصة لهذا الجزء. وقد ذكر بانتني ذلك فقال:

« Et leurs femmes sont couvertes d’or et de joyaux »[1]

4-1 المواد الغذائية:

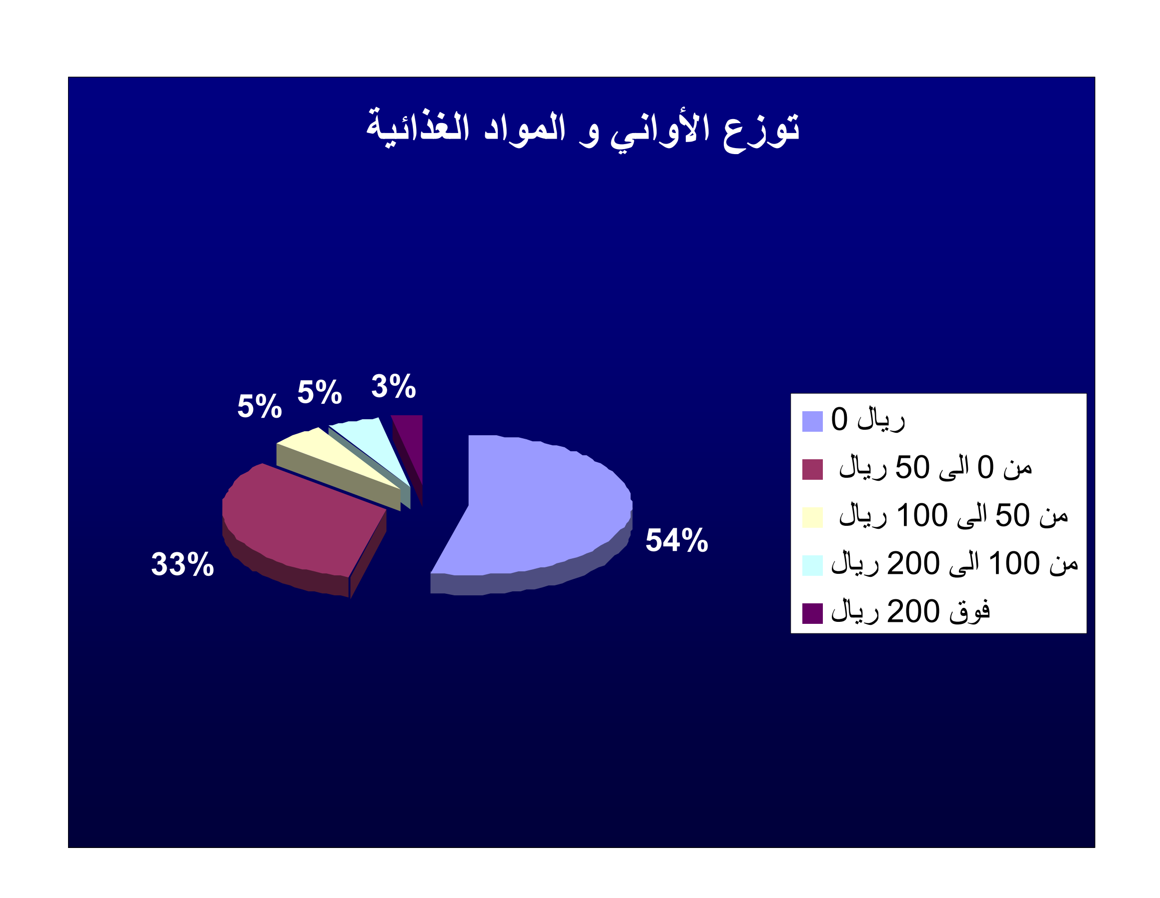
تعد المواد الغذائية أبرز ممارسة للحياة اليومية للأفراد، فهي تعرفنا بأنواع مختلفة من المأكولات التي كانت سائدة في ذلك العهد.و إن دفاتر التركات تحتوي على معطيات هامة تعرفنا بأنواع تلك المواد التي استعملتها النساء في تحضير مختلف الأطعمة ، ولا شك أن لمسة هذه الأخيرة أضفت عليها طابعا محليا خاصا يمكننا أن نسميه –المطبخ الدزيري- فأي المأكولات يا ترى عرفها مجتمع مدينة الجزائر؟ وإلى أي مدى يمكننا أن نعرف حجم الثروة المخصص لها؟ وهل كانت بيوت كل فئات النساء تشتمل على مواد غذائية؟.

هذا ما سنحاول توضيحه من خلال الجدول الخاص بتوزيع الأواني والمواد الغذائية في العينة قيد الدراسة.

جدول توزع الأواني والمواد الغذائية:

الأواني والمواد الغذائية	عدد الحالات	النسبة%	عدد الحالات	النسبة%	عدد الحالات	النسبة%
0 ريال	85	%48.57	271	%40.75	356	%53.53
من 0إلى 50	66	%37.71	153	%31.22	219	%32.93
من 50 إلى 100	11	%6.28	24	%4.89	35	%5.26
من 100 إلى 200	07	%4	27	%5.51	34	%5.11
فوق/ 200	06	%3.42	15	%3.06	21	%3.15

[1] Pananti, Op, cit, p 298



يبدو من خلال الجدول أن أكبر نسبة من الحالات لا تملك الأواني والمواد الغذائية، وحتى التي تتوفر عليها، فهي تمثل نسبة ضئيلة، ومع ذلك فقد عثرنا على بعض الحالات تجاوزت فيها القيمة المخصصة للمواد الغذائية المائة ريال. وبلغ مجموع القيمة المخصصة للأواني و المواد الغذائية (1799-1817) م، ثمان وأربعين ومائة وخمسة آلاف ريال، ليكون بذلك متوسط الثروة هو 28.84 وهي نسبة ضئيلة تعبّر فعلا عن تردي الأوضاع الاجتماعية وقتذاك[1] وكانت أدنى ثروة فيما يتعلق بالمواد الغذائية هي لامرأة متوفاة سنة 1802 م، تركت واحد ريال فقط[2]، بينما كانت أقصى قيمة مخصصة لهذه المواد هي لوالدة الخوجة سليمان حيث تقدر قيمتها المخصصة بخمسة وخمسين وستمائة ريال(655)[3].

---

[1] سبق وأن علّقنا على سوء الأوضاع الاجتماعية في مطلع القرن التاسع عشر.

[2] بيت المال، دفتر 4، و75

[3] سبق ذكره.

أما في العينة الثانية 1807-1817م، فقد بلغ مجموع الثروة فيها ثلاثة وستمائة وثمانية عشر ألف ريال (18603)، ليكون متوسط الثروة بذلك 37.96 ريالا، و ريال واحد هو أدنى قيمة رصدناه لخمس حالات متوفاة في نفس السنة1817 م، وهي: لامرأة[1]، وفاطمة الموسية[2] ورحمة الدلالة[3] وأمة[4] وأخيرا معتقة[5]، أما أقصى مبلغ فهو لمومنة لمومنة زوجة خليل ويقدر ب1034 ريالا[6].

وفيما يلي القائمتين الاسميتين لإبراز النساء و اللائي وظفن ثروتهن في الأواني و المواد الغذائية وقد اخترنا فيها توزعا يتجاوز فيها المبلغ الخاص بالمواد الغذائية المائتي ريال 200 وهي مرتبة حسب السنوات قيد الدراسة. و الجدول الأول يوضح قيمة الثروة المخصصة للأواني و المواد الغذائية و الثاني يبين الأواني و المواد الغذائية الخاص بالثروة بوجه عام.

قيمة الثروة المخصصة للأواني و المواد الغذائية :

القائمة الخاصة بالفئة التي تتجاوز فيها –المواد الغذائية- 200 ريال.

السنة / م	الاسم	حجم الأواني و المواد الغذائية (بالريال)	النسبة %
1817	مومنة زوجة خليل بنت الحاج محمود[7]	1034	19.68
1803	والدة الخوجة سليمان	655	33.18
1808	الولية صلوح بنت علي عبد ا	584	11.11

[1] بيت المال، دفتر5، و108

[2] نفسه، و116

[3] نفسه، و119

[4] نفسه، و124

[5] نفسه، و136

[6] سبق التعرض إلى هاته الحالة.

[7] تميزت شخصية مومنة زوجة خليل بنت الحاج محمود أيضا فيما يخص توظيف ثروتها في اقتناء الأواني و المواد الغذائية، فقد احتلت المرتبة الأولى من حيث المبلغ المقدر بـ 1034 ريال.

	باي الشرق كان		
1801	زوجة الجيجلي	582	29.48
1816	خدوجة بنت الرايس	386	7.34
1815	مليسة المسمعة	380	7.23
1816	المبحرة	334	6.35
1816	عويشة الشماعة	308	5.86
1817	الولية موني بنت الحاج	296	5.63
1813	أمة	291	5.54
1810	معتقة حسن باشا	273	5.19
1803	الماشطة	258	13.06
1803	أمة معلمة حمام	252	12.76
1811	عجوز	251	4.77
1800	امرأة	249	12.61
1813	زوجة القايد ابراهيم	249	4.74
1816	يمونة بنت العلج زوجة خوجة حسن	225	4.28
1815	امرأة	220	4.18
1803	أمة معلمة حمام	211	10.68
1816	بنت بوريدة المطرب كان المبحرة	211	4.01
1811	عجوز	210	3.99

تميزت نسبة توفر المواد الغذائية عند شريحة النساء بالتفاوت في الانتماء الاجتماعي، فقد عثرنا على نساء ينتمين إلى العائلات الحاكمة كبنت العلي زوجة خوجة حسن، وبنت الرايس وزوجة القايد و بنت الباي ووجدنا أيضا منهن بعض الحرفيات كمعلمة الحمام والماشطة والمسمعة والشماعة والمبحرة، فهل كانت الحرفة هي الدافع الحقيقي الذي ساعد هاته الفئة على اقتناء المواد الغذائية؟ أم ثمة دوافع أخرى مساعدة على توفير الغذاء و اعتباره أساسيا في الحياة اليومية للأفراد ولا يخص شريحة الأثرياء فقط؟ إن الأمر يتعلق لا محالة بتأمين العيش و توفير الأدوات اللازمة للبقاء. وقد عثرنا

على حالات لإماء و حالة واحدة لمعتقة. ومع هذا بقي التساؤل قائما حول الشريحة التي لم نعثر في تركاتها على أي من أنواع المواد الغذائية، فهل يعني هذا أن تلك الفئة كانت تعتمد على التقوت يوميا؟ أم هو انعكاس فعلي لأوضاع سيئة عاشتها شريحة من المجتمع وقتذاك؟.

1-4-1 – أنواع المواد الغذائية :

ورد في دفاتر التركات ذكر لأنواع عديدة من المواد الغذائية ، وقد شكل فيها الخليع كمادة أساسية ذكرت في عدد كثير من الحالات[1] فقد ورد 37 مرة ،و يليه الكسكس[2] (16) و المحمصة[3] (10) والدقيق والعسل(5) والسمن والبرغل[4] والشاربات[5]

[1] وقع الاختيار على عينة (1799-1803).

_قطع من اللحم المملح والمجفف، تستعمل بوجه خاص في فصل الشتاء في أنواع المأكولات. و لا يزال يستعمل إلى يومنا هذا على نطاق ضيق.

انظر غطاس، الحرف والحرفيون، ص363

[2]الكسكس من المأكولات الشعبية التي تشتهر به بلاد المغرب الكبير، فهو يفتل حبات صغيرة عادة ، في قصعة مصنوعة من الخشب و يوضع في"كسكاس" ويطهى بالنار وقد يرفق بالمرق والخضروات أو يقدم بالبيض المسلوق أو بأعشاب، والطبقة الفقيرة لا تستطيع شراء اللحم فتحضره بزيت الزيتون أو مدهونا بالزبدة .

انظر شالر ، مذكرات ، ص 87

إن الكسكس أيضا يعد من المأكولات التي راجت إلى يومنا الحالي .وقد تحدث عنه كثير من الأجانب.

- Peyssonel ; Voyage , pp80-81
- M, Renaudot, Tableau du Royaume de la Ville d’Alger , Librairie Universelle de P Mongicainé, 4ème Edition, 1830, pp 48-49

[3]نوع من العجائن المحضرة بالدقيق والماء على شكل حبات كبيرة تطهى في النار ومعها المرق وتحضر خاصة في فصل الشتاء.

[4]قمح يتم غليه وتجفيفه وطحنه .

-لقد كان البرغل من المواد الغذائية الشائعة و الأساسية عند المجتمع الدمشقي.

انظر:

جميل نعيسة، المرجع السابق، ص 483-484.

يطهى بواسطة مادة دسمة (السمن أوالزبدة) ويوضع فيها الحليب أواللحم.

Dozy, Supplément, p 73

والشاربات[1] (3) ، أما الفلفل والأرز والزيت والحمص والسكر فقد ذكرت مرة واحدة (1). كما برزت أنواع أخرى من المواد الغذائية جاءت بها أدبيات الأجانب كالبازينة[2] والقورمة[3] والمأكول[4].

لا شك في أن فئة النساء كانت حريصة كثيرا على اقتناء أنواع مختلفة من المواد الغذائية، كيف لا و هي القائمة على تحضير مثل تلك المواد، فتقوم بتخزينها في أماكن خاصة، و بطرق مختلفة ،حتى تبقى صالحة للاستهلاك لمدة طويلة من الزمن، تلجأ إليها في كافة الأوقات اليسيرة منها والعسيرة. فواضح أن اللمسة النسائية بارزة من خلال ما توفره لنا تلك المعطيات التي رصدناها من دفاتر المخلفات المتعلقة بوفرة المواد الغذائية بها.

1-4-2 الأواني المنزلية:

إن الحديث عن المواد الغذائية والأكل يجرنا إلى معرفة الأواني[5] المستعملة وقتذاك في طهي تلك الأنواع، فقد اتسمت هاته الأخيرة بالتنوع والكثرة، حيث عثرنا على حالات هامة في دفاتر التركات فقد ورد ذكر طبارى (51) مرة، والدباسى (33) مرة، والصحفة (31) مرة، والطاسة (20) مرة، والطنجرة (17) مرة، والليان (12) والطبق

---

[1] هو مشروب يقدم مع الطعام، يتكون من خليط من الماء يضاف إليه عصير الليمون وعطر، يقدم في الحفلات والأعياد والأعراس

[2] Peyssonel , Op, cit, p81.

[3] لحم يفرم ويخلط بالسمن ويحفظ كمادة غذائية.

أنظر غطاس، الحرف و الحرفيون، ص 363.

[4] المأكول أكيد أنها نوع من المواد الغذائية، وورد ذكرها في رحلة ابن عمار " فأرسلت إليه بهدية من نفايس الماكول علاج".

انظر ابن عمار، نحلة اللبيب، ص 12.

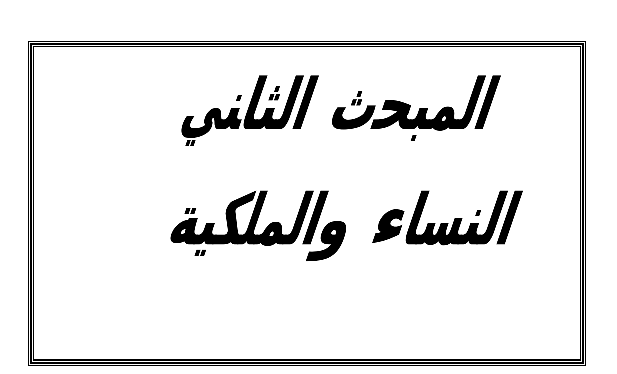
[5] عن تعار يف بعض من الأواني المنزلية انظر:

-Dozy, supplément aux dictionnaires.

لمزيد من التفاصيل انظر

-Eudel , Les bijoux.

(7) والطاجين (5) والقفة (4) والقزان (3) والبرمة والبشكير (2) والمهراس والأبراق والقدرة والكاس والسيار والغربال والطاوة والكسكاس واسطل العبر مرة واحدة(1).



المبحث الثاني

النساء والملكية

جعل القرآن الكريم للمرأة الحق الكامل-مثل الرجل في الأهلية- في التملك والتصرف فيما تملكه ، كما جعل لها الحق في مباشرة عقود المدنيات[1]، كما أنه يصح لها لها أن توكل غيرها في كل ما تملكه بنفسها أو توكل عن غيرها في كل ما يملكه "للرجال نصيب مما اكتسبوا وللنساء نصيب مما اكتسبن"[2]، كما أعطاها الحق أن تتصرف بشخصها مباشرة بلا وكالة ، وتعامل المجتمع بلا وسيط ، وليس للزوج أن يأكل من مالها إلا عن طيب نفس ، "فان طبن لكم عن شي منه نفسا فكلوه هنيئا مريئا"[3]، هذا بالإضافة إلى حق النساء في الميراث، وجعل لها نصيبا باعتبارها زوجة وبنتا وأما وأختا[4]

وأختا[4]

جاء الإسلام بذالك صريحا في حق النساء للملكية سواء أتعلق الأمر بالملكية العقارية أو المنقولة منها ، فإذا أردنا توضيح هذه الصورة ،و تطبيقها على نساء مجتمع مدينة الجزائر، نتساءل حقا هل كانت نساء مدينة الجزائر من المالكات، وإذا كان الأمر كذلك ما هي أنواع تلك الممتلكات ؟و ما مدى حريتهن في التصرف فيها؟ باعتبار أن نص الشريعة كان صريحا في هذا المجال.

1-النساء والملكية العقارية:

استنادا إلى دفاتر التركات وجدنا مجموعة هامة من فئة النساء، امتلكت ثروة تتعلق بملكيتهن للعقارات[5]، إلى جانب ملكيتهن لثروة مادية متنوعة، فأحصينا في العينة المتعلقة بالفترة 1799-1803 عشر حالات (10) تضمن متروكها عقارا يتفاوت في قيمته

---

[1] يتعلق الأمر بالبيع والشراء والرهن والإيجار والوقف.

[2] سورة النساء، آية32.

[3] سورة النساء آية 4.

[4] أنظر لمزيد من التفصيل

-محمد العلوي العابدي المالكي، الأحوال الشخصية والميراث في الفقه المالكي، إفريقيا الشرق، 1996، ص 170-172.

-وانظر أيضا: عبد الغني صلاح، الحقوق العامة للمرأة، الجزء1، مكتبة الدار العربية للكتاب، 1996، ص169.

[5] يتمثل العقار في الحانوت والدار والحوش والأجنة.

المادية، ويبلغ مجموع الثروة تسعة ومائتين وتسعة آلاف ريال(9209)، وتقدر قيمة أدنى ثروة للعقار ثلاثمائة ريال ويتعلق الأمر بنصف جنة، أما أقصى مبلغ فكان لحانوت ويقدر بخمسمائة وألفي ريال[1].

وفيما يلي قائمة خاصة بملكية النساء للعقارات وأنواعها، مرتبة حسب أهمية المبلغ[2].

السنة	الاسم	نوع العقار	الثمن(ريال)
1803	دومة بنت قدور	حانوت	2500
1801	بنت قايد العيون	حوش	2100
1802	زوجة ابن البحر	حانوت+أملاك	1554
1803	امرأة	دار	862
1801	زوجة الجيجلي	جنان	549
1800	كلثوم	البلاد	480
1800	امرأة	أجنة	450
1803	امرأة	دار +حانوت	414
1803	امرأة	نصف جنة	300
1803	امرأة	2أقطار[3]	لم يذكر الثمن

[1] بيت المال، دفتر4، و88.

[2] أُعِدَ الجدول استنادًا إلى دفاتر التركات.

[3] يقصد بها اثنان هكتار من قطعة الأرض.

تتمثل هاته الملكية في حظوظ النساء من العقارات.

أما في العينة 1807-1817م فقد أحصينا فيها ثلاثا وثلاثين حالة(33)، و كان مجموع ثروة العقار فيها هو اثنان وتسعون وثمانمائة وثلاث وثلاثين ومائة ألف ريال(133892).

أما أقصى ثروة فتقدر بعشرة وستمائة وأربعة عشر ألف ريال(14610). ثمن دار مونة زوجة خليل بنت الحاج محمود[1]، وتمثل بذلك نسبة 10.91% من مجموع الثروة.

وفيما يلي قائمة بملكية النساء للعقارات التي فاق ثمنها الألف ريال (1000).

السنة /م	الاسم	نوع العقار	الثمن
1817	مونة زوجة خليل بنت الحاج محمود	دار	14610
1813	امرأة	3حوانيت	7629
1817	بنت بوزيان قايد شوارع	دار	7500
1817	العلجة	جنة	6445
1816	إسلامية	بستان	5430
1809	دالي يمونة	دار	5031
1808	امرأة	حانوت	4010
1808	امرأة	6/1 دار+2/1 حانوت	3903
1812	امرأة	جنان	3854
1809	راضية	حانوت	3720
1815	زوجة الحاج محمد العرفي	دار	3100
1808	امرأة	قهوة	3000
1817	الولية موني بنت الحاج	½ دار	3000
1808	الولية مريومة بنت البربروا	حانوت	1905
1811	امرأة	حانوت	1810
1810	بنت الصيفي	دار	1560
1813	امرأة	غرفتان	1505

[1] سبق ذكرها

يبدو جليا أن فئة النساء امتلكن من العقارات ما هو خاص بالاستعمال التجاري[1] كالحوانيت، كما لاحظنا امتلاكهن للحيوانات والجنانين، من خلال الأسماء الواردة لفئة النساء يتبين أن منهن كن من سكان المدينة مثل بنت الرايس، والإسلامية والعلجة[2].

وتضم عقود المحاكم الشرعية بدورها عددا هائلا من عقود التحبيس التي تتضمن ملكية شريحة النساء للعقارات المحبسة[3]، وقد رصدنا على سبيل التوضيح عشرة عقود تغطي الفترة الزمنية قيد الدراسة 1799-1817[4].

- ملكية الولية خديجة بنت محمد بن قرميط: ويتعلق بتحبيس دار بحومة السويقية، جعلتها وقفا على نفسها أولا وعلى أولادها وأعقابهم(ذكورا و إناثا) إلى غاية وقفها على فقراء الحرمين الشريفين سنة 1815[5].

- ملكية الولية الزهراء بنت التلمساني: وقفت دارها القريبة بحومة السويقية على نفسها ثم أولادها وأعقابهم،ثم لولد خالها سي محمد و أولاده وأعقابهم إلى أن يصبح وقفا لفقراء الحرمين الشريفين[6].

- ملكية الولية حليمة بنت علي: وقفت إرث أبيها من شجر مثمر وغيره على أولاد عمها وعلى أعقابهما[7].

---

[1] عثرنا أيضا على امرأة متوفاة سنة 1222هـ، يحتوي متروكها على 6/1 من دكان ثمنه فقط هو 300 ريال .

- بيت المال، دفتر5، و غير مذكور الرقم.

و أخرى كان متروكها يشتمل على بيتين في فندق سنة 1232، يقدران ب 900 ريال.

- نفسه، و107.

[2] انظر : بيت المال، دفتر 4 و103-105-140.

انظر أيضا: عائشة غطاس، « ممتلكات المرأة في مجتمع مدينة الجزائر خلال العصر العثماني » ،
In Histoire des femmes au maghreb, Culture Matérielle et vie quotidienne.
Texte réunis par D.Largueche
Centre de Publication Universitaire Tunisie 2000 pp 149-159.

[3] غطاس،« ممتلكات المرأة» ، ص149.

[4] أخذنا عقود التحبيس كعينة لتوضيح ملكية المرأة العقارية، وجاءت على سبيل المثال لا الحصر.

[5] م، ش، ع (52) 26.

[6] م، ش،ع (52) 137.

[7] م، ش، ع (52) 172.

- ملكية الولية السيدة الزهراء بنت ابراهيم نجل العالم سيد علي بن مبارك: وقفت دارها على نفسها أولا، ثم على ابنتا السيد بن زروق نجل علي بن مبارك و على أولاده وأعقابهم ثم إلى جامع الشيخ سيدعلي بن مبارك[1].

- ملكية الولية عزيزة بنت حميدة: وقفت البلاد الكاينة بجبل بني عزون، وكل ما اشتمل عليه من شجر و حجر، وقفا على نفسها أولا ثم على زوجها ابن عمها ثم أخاه و على أولادهم وأعقابهم، ثم إلى الحرمين الشريفين[2].

- ملكية الولية مباركة بنت محمد بن خليفة، وقفت جميع منابها بالإرث من زوجها، ابتداء من زوجها الثاني محمود بن رمضان ثم على أعقابه وأخيرا إلى الحرمين الشريفين[3].

- ملكية السيدة أم هانئ بنت محمد : وقفت دارها على نفسها أولا،ثم على اولادها ثم أعقابهم وأخيرا على الولي الصالح سيدي عبد الرحمن الثعالبي[4].

- ملكية الولية نفوسة بنت السيد الحاج مصطفى: وقفت حانوتا، على نفسها أولا ثم ذريتها وأعقابهم، وأخيرا على فقراء الحرمين الشريفين[5].

- ملكية عائشة بنت ابن إدير: وقفت دارها على نفسها ثم على زوجها ابن عيسي، ثم على فقراء الحرمين الشريفين[6].

-" أوقفت الولية حسنى بنت رجب جميع الدار الكاينة بناحية باب عزون، أوقفت الدار على نفسها مقلدة في ذلك أئمة مذهبها الإمام أبي حنيفة النعمان ثم بعد وفاتها ينتقل إلى ابنتها زهرة الموجودة الآن."[7]

-"الولية آمنة بنت يوسف أوقفت الدار الكاينة بالبطحاء على مذهبها، مذهب الإمام أبي حنيفة.".

---

[1] م، ش، ع (80-81) 85.

[2] م، ش، ع (26) 52.

[3] م، ش، ع (26) 88.

[4] م، ش،ع (14) 30.

[5] م، ش، ع (109-110) 35.

[6] م، ش، ع (52) 150.

[7] فتيحة الواليش، "النساء والسلطة القضائية من خلال عقود الأحباس في مدينة الجزائر خلال القرنين 17 و18" مجلة سيرتا، منشورات جامعة منتوري، قسنطينة 2000، ص 30.

تتميز العقود بالتنوع في ملكية هاته الفئة للعقارات فمنها الدار والحانوت والبلاد، وما يلاحظ أنها كانت ملكية كاملة تحصلت عليها إما بالشراء أو الإرث. وبذلك كشفت لنا هاته الدراسة عن جانب أساسي يتعلق بسلوك النساء وتصرفهن في ملكيتهن[1]، حيث أفرزت جملة عقود تحبيس التي تحرص على تحديد الجهة المستفيدة منه.و قد سجل التميمي فيما يخص الأملاك المحبسة باسم الجامع الأعظم بمدينة الجزائر،خمسة عشر و مائة عقد سجلته نساء المدينة، وقد تميزت تلك العقود بتنوع العقارالمحبس، فورد على سبيل المثال تحبيس الولية خديجة بنت محمد لدار بالقرب من باب الواد سنة 1812م. وعقد آخر للولية عزيزة بنت ابراهيم،لحانوت و عقار الجنة بفحص الزغارة للولية عائشة بنت الحسين سنة 1803م.[2]

2- **النساء والملكية المنقولة**:

تتميز الملكية المنقولة الواردة في الوثائق بجوانب هامة وهي المصاغ، والمال وما امتلكت أيمانهن-الإماء و العبيد.

2-1 **المصاغ**[2]:

اشتملت عقود الزواج على بعض من المصاغ الذي كان متداولا في المجتمع وقتذاك

[1] إن تحبيس النساء لفائدة عمومية، لابد أن يكون له دلالة بوعي بغاية ملكيتها المحتسبة ، وإن وجود عدد معتبر من سيدات المجتمع الجزائري اللاتي حبسن أملاكن، يفندن الرأي القائل بانغلاق المجتمع النسائي.
لمزيد من التفاصيل انظر:
عبد الجليل التميمي، وثيقة عن الأملاك المحبسة، ص20.

[2] التميمي ، وثيقة الأملاك المحبسة،ص 29 .

[2] سبق أن تعرضنا إلى المصاغ في المبحث الأول. وكذا أنواعه....

حيث اشتمل على الأفراد[1] ووقتية الجوهر[2]، واختلفت الكمية التي استفدن منها حسب انتمائهن الاجتماعي والعائلي[3]، كما كشفت لنا بعض من عقود الهبة[4] عن جانب هام من ثروات النساء من المصاغ، وأخذنا عينة على سبيل الإيضاح، نتناول كل واحدة على حدة.

- ثروة خدوجة بنت حسن: سجلت عقد هبة سنة 1817، وبمقتضاه وهبت مكفولها الشاب حسن بن عثمان عدة مقتنيات منها القزان والصحفة و الدبسي والنحاس. ومن المصاغ وجدنا الصارمة[5].

---

[1] م، ش، ع (80-81) 47 سبق ذكره.

[2] م، ش، ع (17) 89 سبق ذكره.

[3] لمزيد من التفاصيل انظر :

عائشة غطاس، "الصداق في مجتمع مدينة الجزائر 1672-1854"

مجلة إنسانيات، العدد 4، 1998، ص ص 36-37.

[4] سواء أتعلق الأمر بوهب المرأة لأحد من الأفراد، أم بحصولها على الهبة.

والهبة:هي تمليك الأعيان بغير عوض، وشرائط صحتها من الواهب أن يتوفر فيه العقل و البلوغ، وفي الموهوب أن يكون مقبوضا غير مشاع، متميزا مشغول.

أنظر:

- بن حموش ، فقة العمران الإسلامي، ص99 .

و لمزيد من التفاصيل عن الهبة وشروطها.

انظر:

=أحمد بن يحى الونشريسي ، فهارس المعيار المعرب و الجامع المغرب عن فتاوى علماء أفريقية و الأندلس والمغرب، إخراج محمد حجي، الجزء 13، دار الغرب الإسلامي، بيروت،1983، ص 237.

-وعن عقود الهبة في المجتمع القسنطيني:

انظر: فاطمة الزهراء قشي، "الهبة ومؤخر الصداق، ممارسات قسنطينة في القرن الثامن عشر" مجلة سيرتا، منشورات جامعة منتوري، قسنطينة،2000، ص33-40.

[5] م، ش، ع (31) 191.

-هبة السيد حسن التركي جراح باشي[1]: الذي وهب- سنة 1807 - لابنته مريومة:

- أربع فردات مسايس ذهب قيمتهم 22 دينارا ذهبا سلطانيا.
- زوجين مقفول قيمتهما ثمانية دنانير ذهبا.
- عشرون دينارا ذهبا من الوصف.

- هبة السيد درويش باش جراح: وهب لزوجه الولية مريومة بنت عبد القادر جميع الصارمة المصوغة من الذهب مع حزام حرير بالذهب مع فريملة كمخة بالذهب، وفوطة حرير بالذهب مع غليلة ماف بالذهب، كان ذلك سنة 1806.

وأيضا:

- سلسلة من الذهب.
- زوجين مسايس.
- غليلة بالذهب.

- ثروة الولية حفصة القسنطينية بنت الحاج عمر: وهبت سنة 1811 ابنها الشاب مصطفى بن إبراهيم جميع الصارمة المصوغة من الذهب، قيمتها تسعون دينارا كلها ذهبا سلطانيا، وزويجة ونايس ذهبا، واثنا عشرة فردة مقفول، وأربع فردات مسايس، وسلسلة[2].

2-2 **المال**:

تكشف لنا العقود عن عدد كبير من النساء اللاتي امتلكن أموالا سائلة " Argent Liquide"، عُبّر عنها في الوثائق بكلمة « ناضة» [3]، والتي تعني المبلغ المالي الذي

---

[1] م، ش، ع (83) 79.
كان بمثابة رئيس الجراحين.
[2] م، ش، ع (31) 44.

[3] Beaussier, Op, cit, p982

وجد في جملة متروكات المتوفى، فرصدنا في العينة الأولى 1799-1803م، إحدى عشرة حالة(11)، ومن الطبيعي أن نجد هؤلاء النساء يحتفظن بمبالغ مالية في المنازل، لتستخدم إما لاقتناء المشتريات اليومية، أو كن يحتفظن بها لتخزينها وصرفها عند الحاجة، وقد اختلفت قيمة تلك الأموال من حالة لأخرى، فمثلا عثرنا على مبلغ هام عند سيدة كانت تمارس مهنة الماشطة وهو ثلاثمائة وألف ريال[3] (1300)، فلاشك أن هذه المرأة كانت بحكم وظيفتها تحصل على أموال،نظير خدماتها الخاصة بكافة أنواع التجميل، وفي حالة أخرى كان بحوزة المتوفاة مبلغ واحد وعشرين وسبعمائة ريال 721[4]،بينما خلفت امرأة دلسية تركت ريالين اثنان فقط[5] .

ولتوضيح ذلك نقدم فيما يلي قائمة بأسماء النساء اللاتي تركن في مخلفاتهن مبالغ نقدية.

السنة /م	الاسم	حجم الثروة/الريال
1803	الماشطة	1300
1800	امرأة	721
1803	امرأة	475
1801	زوجة الحاج أحمد	312
1803	امرأة	163
1800	امرأة	84
1803	والدة الخوجة سليمان	33(صرف همايون)
1801	عجوز	31
1801	امرأة	27
1803	امرأة	14
1802	الدلسية	2

[3] بيت المال، دفتر 4، و.81

[4] نفسه،و .25

[5] نفسه،و 73.

أما في العينة الثانية 1807-1817م، فقد رصدنا فيها إحدى وستين حالة لنساء تركن سيولة نقدية في مخلفاتهن، وقد تميزت أيضا بالتفاوت الصارخ بين قيمتها المادية ، فكان أدنى مبلغ لعايشة وكيلة سيدي عبد الرحمن الثعالبي المتوفاة سنة1815[1]، حيث تركت 3 ثلاث ريالات بينما تركت نفيسة بنت الحاج قدور بن يونس ثروة تقدر بأربعة عشر وستمائة وست آلاف ريال(6614).

ونظرا للعدد الكبير اقتصرنا على الفئة التي خلفت ثروة تفوق الألف ريال، وفيما يلي القائمة مرتبة حسب أهمية المبلغ المتروك.

السنة/ م	الاسم	قيمة الثروة المتروكة (ريال)
1817	نفيسة بنت الحاج قدور بن يونس	6614
1811	بنت الحداد البكرجي	6170
1811	عجوز	3150
1817	الولية مونة بنت الحاج	1853
1813	زوجة القائد إبراهيم	1283
1808	امراة	1014

وبما أننا دائما نتحدث عن ممتلكات النساء، فقد لفتت انتباهنا ظاهرة التمييز بين أملاكهن وأملاك أزواجهن، فقد عثرنا على بعض العقود بالمحكمة الشرعية[2]، أين التجأت فيها فئة النساء إلى إثبات حيازتهن للأموال والمصاغ والملابس خاصة الثمينة منها، تفيدنا وثيقة إثبات ملكية يقر فيها السيد الحاج أحمد بن محمد "أن جميع الخلخال المصوغ من الذهب، والجوهر والحجر والزروف والصارمة بالحجر والجوهر، هو لزوجه الولية دومة

[1] بيت، المال، دفتر 5، و71.

[2] عقود إثبات الملكية كلها جاءت وفق الفترة الزمنية قيد الدراسة 1799-1817.

بنت حسن خوجة...من مالها الخاص ابتاعت ذلك ولا حق له معها في ذلك لا في ثمن ولا في مثمون"[1] كان ذلك سنة 1802م.

وعقد آخر للسيد حمدان قايد المرسى يثبت فيه أن جميع الغليلة بالذهب والفرملتين، وحزام حرير بالذهب والفوطة مذهبة وجميع المصوغ من الذهب المحتوي على قلادة وجعبتي سلسلة، وأربع فردات مسايس مع زريف رديف وزويجة مناجش والجوهر، وأربعة خواتم يمانظ ووقية واحدة جوهر وصندوق، كلها للولية مونى بنت السيد أبو زيد الشريف، ابتاعت ذلك من مالها الخاص"[2].

وعقد آخر للسيد محمد الانكشاري البلكباشي "أن جميع صارمة المصوغة بالذهب والمقفولتين اثنين احدهما مرصع بالجوهر وقلادة منه ومسايس منه[3]، وسلسلة منه وجميع كسوتها و فراشها "لزوجه الولية نفوسة بنت صالح يولداش 1817[4]، و عقد آخر للولية حليمة بنت الحاج عمارة الكواش سنة 1810، أن جميع الصارمة المصوغة بالذهب زنتها سبعون مثقالا،مع ستة فردات مقفول و زويجة و نايس كبار منه و مقياستين جوهر المخاط بالعقاش و زويجة مقايس حسك، وصحفة نحاس كبيرة و محبس وصحن...

هو لوالدتها الولية فاطمة بنت الحاج سعيد من مالها ابتاعت ذلك ولا حق لها معها"[5].

- و يتضح لدينا بأن عقود إثبات الملكية[6] ، ليست عقودا خاصة بالرجل والمرأة فحسب، بل تعدت ذلك الأسرة، والوثيقة الأخيرة دليل على ذلك حيث نصت على علاقة بين الابنة و والدتها، كما عثرنا على وثيقة تخص فئة المعتقين، فقد أشهد سالم السكاكري

---

[1] -م،ش،ع (31) 46 سبق ذكره.

[2] م،ش،ع (31) 32

[3] من الجوهر أيضا.

[4] م،ش،ع (83) 42.

[5] م،ش،ع 31 (40).

[6] انظر أيضا :

- م،ش،ع (58) 185
- م،ش،ع (58) 182
- م،ش،ع (59) 5
- م،ش،ع (58) 186
- م،ش،ع (58) 187

معتق الولية يمونة... ،" بأن الصارمة والست فردات مقفول و الأربع فردات ونايس وزويجة مناجش الجميع من الذهب هو لزوجه الولية مبروكة معتقة الحاج مصطفى" 1813.،كما عثرنا على عتق الولية الزهرا بنت..."أنها أعتقت أمتها المسماة فاطمة عتقا جايزا، و أشهدت أنها وهبت لمعتقتها فاطمة المذكورة صارمة فضة ومسايس منه وونايس و مطرح وحايك..."[1]

2 ـ 3 **النساء وامتلاك الإماء و العبيد:**

من المظاهر البارزة في مجتمع مدينة الجزائر انتشار ظاهرة الرق[2]، وقد توفرت لدينا مجموعة من الوثائق الخاصة بدفاتر التركات التي تضمنت من بين المخلفات عددًا من الإماء والعبيد، مكنتنا حتى من معرفة أسعارهم، ويمكن لقراءة متأنية بما جاءت به هذه الدفاتر أن يتبين لنا مدى تضارب واختلاف الأسعار الخاصة بهاته الشريحة من المجتمع، فمن هؤلاء النسوة اللائي امتلكن إماء وعبيدا؟ وهل كن من الطبقة الأرستقراطية فقط؟.

ـتراوح مبلغ الإماء و العبيد في العينة الأولى 1799-1817، بين مائة وأربعمائة ريال، وفيما يلي قائمة النساء المالكات للإماء مع ذكر أسعار الإماء.

السنة	اسم المالكة	الجنس	الثمن (بالريال)
1801	امرأة	أمة	430
1800	زوجة ابن جنان	أمة	300
1800	امرأة فاطمة بنت ساعد.	أمة	202
1801	القبايلية	أمة	189

[1]انظر م،ش،ع(59) 52.

[2]سبق أن تعرضنا إلى الإماء و المعتقات في الفصل الأول.

أما في العينة الثانية 1807-1817 فرصدنا فيها تسع عشرة حالة لامرأة تمتلك إماء وعبيدا، وفيما يلي قائمة بذلك:

السنة/م	اسم المالكة	الجنس	الثمن (ريال)
1816	امرأة زوجة حسين آغا بدار سركاجي	أمة + عبد	339 + 507
1813	عجوز	أمة + عبد	800
1813	امرأة	أمة	700
1816	عويشة الشماعة	أمة	680
1810	زوجة الحاج بن محمد مبارك	أمة	590
1815	آمنة	أمة	570
1817	فاطمة بنت البربروا	أمة	550
1814	الزهرا بنت سليمان	أمة	540
1817	العلجة	أمة	540
1816	امرأة	أمة موصى بعتقتها	500
1813	عجوز	عبد	480
1808	امرأة مريومة	شوشانة	450
1814	امرأة	أمة موصى بعتقها	450
1815	عويشة	شوشانة	450
1815	زوجة الحاج محمد العرفي	أمة	315
1811	امرأة	أمة	270
1810	امرأة	أمة موصى بعتقها	ــــ

إن أبرز ما لاحظناه في هذه القائمة، هو التفاوت بين أسعار العبيد، وارتفاع الأسعار مقارنة مع ما جاء في العينة الأولى فقد كان أدنى سعر للإماء هو سعر أمة القبايلية المقدر بتسعة و ثمانين ومائة ريال 189، بينما بلغ سبعين ومائتين في العينة الثانية، أما أقصاه

فكان لأمة قدر سعرها بسبعمائة ريال حسب ما هو موضح في القائمة الخاصة بالعينة الثانية، أما في العينة الأولى فقد بلغ سعر أمة ثلاثين وأربعمائة. و في الوقت ذاته تبرز ظاهرة العتق كعادة يوصي بها الشخص المالك للعبيد بعتقهم بمجرد و فاته [1].

على ضوء ما ذكر، تبين لنا بأن النساء في مجتمع مدينة الجزائر كن مالكات لعقارات هامة ومتنوعة اكتسبنها إما عن طريق الإرث أو لكونهن من الطبقة الميسورة.

كما كشفت لنا هذه الدراسة عن سلوك النساء و تصرفاتهن بحرية في أملاكهن من خلال تحبيسهن لأملاكهن، و تأكيدهن بقوة القضاء الشرعي على إثبات ملكيتهن الخاصة، وكذا ممارستهن الاجتماعية القائمة على تحرير الرقبة من قيد العبودية، ولا شك في أن كل هذه الممارسات هي تأكيد على وعي و إدراك المرأة بمسؤوليتها في المجتمع.

3 ـ **النساء و الصداق**:

الصداق أو "المهر" هو حق للمرأة على زوجها، وهو مال أو متمول يبذله الزوج لزوجته عند عقد الزواج، و يشترط فيه ما يشترط في الثمن، أي أن يكون معلوما ظاهرا منتفعا به مقدورا على تسليمه مملوكا للزوج وقت العقد أو مما تقبله الذمة و يغتفر فيه الغرر اليسير و الجهل اليسير[2]. اشتملت الوثيقة على العديد من عقود الزواج التي تضمنت أخبارا هامة عن الصداق الذي يتكون عادة من المبلغ النقدي و مكونات أخرى عديدة، وقد سمح لنا أيضا بالتعرف على طرائق تسديده[3]. ويعتبر الصداق ممارسة اجتماعية مصانة بقوة القضاء الشرعي.

---

[1] ورد في عقود العتق"أن الولية عائشة بنت حمودة، أوصت بعتق أمتها المسماة مباركة و نعتها طويلة القامة رقيقة الأطراف كبدية اللون، عربية اللسان، فتخرج حرة بعد وفاة سيدتها المذكورة".

م،ش،ع 59 (47) سبق ذكره.

[2] الزرقاني، شرح الزر قاني على موطأ الإمام مالك، الجزء الرابع، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1990، ص 2ـ11.

"لا جناح عليكم إن طلقتم النساء ما لم تمسوهم أو تفرضوا لهن فريضة و متعوهن على الموسع قدره، وعلى المقتدر قدره، متاعا بالمعروف حقا على المحسنين..." البقرة:آية .(236)

[3] انظر حول الصداق في مدينة الجزائر :

-غطاس عائشة، الحرف والحرفيون، ص ص 447ـ 462.

تميز الصداق الوارد في عقود الزواج بالتفاوت بين المحتويات، حيث تراوح المبلغ النقدي بين أربعة دنانير و مائتي ألف دينار (خمسيني)[1] ، كما اشتمل على مكونات تتعلق خصوصا بالملابس الثمينة و المفروشات التي تعد بمثابة "جهاز العروس"، وقد تنوعت بين المصاغ - كأواق الجوهر والأفراد، أما الملابس فتضمنت القفطان والغليلة و الحايك[2] والحزام - و حتى الإماء[3].

إن الحديث عن الصداق لا يخص فقط ما يحتويه من مكونات مادية هي من نصيب النساء[4]. بل السؤال الذي يطرح نفسه بإلحاح هو متى يستفدن منه، وتصبح لهن مطلق الحرية في التصرف فيه و كيف؟ أجاز الفقهاء الأربعة تأجيل الصداق كله أو بعضه[5]. وقد أوردت الوثائق الطريقة التي يتم بها تسديد المهر وفيها: أسلوبان: الأول يدفع بثلاثة أقساط و الثاني يدفع بقسطين."صداق قدره بين نقد محضر وحال منظر، و كالي مؤخر...".

فالنقد: "المحضر هو قبل البناء -أي الدخول -وله طابع إلزامي فوري" قبل البناء بها و إرخاء الستر عليها"[6]، أما أسلوب الثلاثة أقساط فنجد الأول فوريا و الثاني على المدى القريب وكلاهما يقدم قبل الزواج[1].

- غطاس، "الصداق" ص 23.

وعن المجتمع القسنطيني انظر: FZ Guechi , « Le çadaq à Constantine à la fin du 18 e siècle »
En histoire des femmes au Maghreb, textes réunis par D Largeuche,Tunis C.P.U 2000. -

[1]انظر غطاس، "الصداق"، ص 25.

[2]سبق ذكره

[3]يتعلق الأمر بالفئة الأكثر ثراء في المجتمع فقد اشترط بأن تكون من رقيق السودان و أيضا صالحة للخدمة.

[4]نعلق في هذا العنصر على طريقة دفع الصداق بدلا من التعليق على المكونات التي سبق أن تعرضنا إليها في الدراسة و استعنا كثيرا بما توفر لدينا من عقود الزواج في المصاغ و الملابس.

[5]"ويلحق بالأجل المعلوم أن يؤجل الصداق كله، أو بعضه إلى الموت أو إلى الطلاق أو إلى وقت مضروب"

انظر:

- عبد الرحمان لجريزي، كتاب الفقه على المذاهب الأربعة،الجزء 4، الطبعة7، دارإحياء التراث العربي، 1986، ص153.

انظر أيضا:

-محمد مصطفى شلبي، أحكام الأسرة في الإسلام، دراسة مقارنة بين فقه المذاهب السنية والمذهب الجعفري والقانون. دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1973، ص 366- 370 .

[6]إرخاء الستور : عبارة عن التخلية بين الزوجين، و إن لم يكن هنالك إرخاء ستر ولا إغلاق باب.

-انظر: الزرقاني، شرح الزرقاني، الجزء3، ص 173.

أما الثالث، أو الكالي فهو بقية الصداق يقدم بعد الزواج، وقد حددت العقود أجله على مدى سنتين أو ثلاثا أو أربعا إلى غاية ستة أعوام.

ولقد صادفنا في دراستنا للمخلفات عددا هاما من حالات النساء أدرجن أثناء تصفية تركاتهن مبالغ إضافية خاصة بكالي صداقهن[2] فهل يعني هذا أن هناك تجاوز في حقوق النساء في الصداق؟ أم كان هناك اتفاق مسبق بين الزوجين على التأجيل؟

رصدنا في العينة الأولى-1799-1803 م على 22 حالة امرأة، تضمن مخلفها كالي صداقها، مع ذكر ثمن كل كالٍ.

وقد تراوح ثمن كالي الصداق بين أدنى مبلغ وهو 21 ريالا ،وأقصى مبلغ هو211 ريال.

وفيما يلي قائمة خاصة بأسماء النساء اللائي رصدنا في تركاتهن كالي الصداق مرتبة حسب السنوات الواردة في الدفاتر:

السنة/م	اسم المالكة	كالي الصداق(ريال)	الوثيقة
1800	امرأة	213	11
1800	امرأة	116	7
1801	امرأة	111	30

عادة عرفت في مجمل الولايات العربية، فعرفت مدينة جدة نفس العادة في دفع الصداق، حيث يدفع الزوج نصفه مقدما و الباقي مؤخرا، أما فيما لو حدث الطلاق.

انظر:محمد بن عبد الرحمن برج،"الوضع الاجتماعي لتجار جدة في القرن الثامن عشر الميلادي"،من الحياة الاجتماعية في الولايات العربية، زغوان، 1998 ، ص 110.

[1]غطاس" الصداق"، ص 36.

وانظر J, Desparmet, Coutumes institutions croyances des indigènes de l'Algérie, l'enfance le mariage et la famille, T1 IMP, LATYPO, Alger, 1939,pp 158-159

[2]"إذا مات أحد الزوجين تأكد وجوب المهر على الزوج، وذلك لأن المهر وجب بنفس العقد، و العقد لا يفسخ بالموت وإنما ينتهي به و الشيء بانتهائه تتقرر أحكامه التي يمكن تقريرها و منها المهر، فتأخذه الزوجة عن تركة زوجها، إن كان هو المتوفى و يطالبه به ورثتها، إن كانت هي المتوفاة، بعد إسقاط نصيبه منه لأنه وارث."

انظر:

- أحمد فراج حسين، أحكام الزواج في الشريعة الإسلامية، الدار الجامعية، ص 260.

25	77	امرأة	1801
62	67	بنت الحاج سليمان	1802
27	57	العباسية	1801
71	57	امرأة	1803
82	57	امرأة	1803
25	54	أمة	1800
58	47	امرأة	1802
72	44	عجوز	1803
69	43	زوجة الحاج خليل	1803
51	38	أمة معتقة الحاج عمر	1802
31	36	العجوز البجائية	1801
61	33	امرأة	1802
73	33	زوجة سالم الحداد	1803
23	32	أمة	1800
64	32	امرأة	1802
68	26	امرأة	1802
82	25	امرأة	1803
70	22	أمة	1803
69	21	امرأة	1802

تميز كالي الصداق عند هاته الفئة بالتفاوت، ففيما يخص الشرائح الاجتماعية التي تنتمي إليها هذه الأخيرة، فإنها تشمل على نساء من الحضر و أخرى من الوافدة وحتى من فئة الإماء و المعتقات.

أما العينة الثانية 1807-1817م، فقد احتوت على تسع و عشرين حالة (29) لكالي الصداق، و كان أدنى ثمن لعويشة الشماعة و يقدر بستة عشرة ريالا (16)[1] .أما أقصاه فكان لرقية المتوفاة سنة 1817 م و بلغ عشر ومائة ريال (110)[2] .

ـ وفيما يلي قائمة بأسماء النساء اللائي أضيف إلى تركاتهن كالي الصداق:

---

[1] نفسه، و 107

[2] م،ش،ع (65ـ 66ـ 67) 52.

الوثيقة	كالي الصداق(ريال)	أسماء المالكات	السنة/م
107	110	رقية	1817
120	91	امرأة القنداقجي	1817
41	80	امرأة	1812
76	80	امرأة	1815
79	73	فاطمة زوجة الكوكي البليدية	1815
89	70	زوجة الصباغ	1816
134	68	أمة	1817
ــــــ	58	مريومة الاسكافية	1808
91	57	أمة معتقة الجنينة	1816
121	50	أمة	1817
92	46	امرأة زوجة محمد الحرار مريومة	1816
120	46	امرأة عائشة علجية	1817
66	45	امرأة	1814
129	45	عافية معتقة الحاج عبد القادر	1817
119	43	خيالة	1817
46	40	أمة	1813
1ـ89	39	أمة	1816
110	39	أمة معتقة خليل	1817
72	36	امرأة	1815
79	36	أمة	1815
66	34	عافية معتقة علي خوجة	1814
92	27	يسمينة معتقة الحاج مصطفى	1816
133	27	أمة	1817
86	25	امرأة	1815
119	22	رحمة الدلالة	1817
35	21	عجوز	1811
92	18	أمة	1816

99	18	فريحة	1816
91	16	عويشة الشماعة	1816

4 ـ **النساء و قضايا أخرى متنوعة** :

تطلعنا عقود المحاكم الشرعية و وثائق بيت المال على قضايا عديدة و متنوعة كانت فيها فئة النساء طرفا أساسيا، وقد شهدنا فيها حرصا كبيرا على تسليم الحقوق إلى أصحابها، سواء تعلق الأمر بالمحكمة الشرعية أم بمؤسسة بيت المال ـ وقد كانت بذلك سيرورة الحياة اليومية للأفراد في كنف مختلف الانشغالات الخاصة بهم. ونشير في هذا الصدد إلى التطرق لمختلف قضايا النفقة المتعلقة خاصة بالنساء المطلقات والحضانة، وأيضا التطلع إلى جانب من جوانب الممارسات المادية بين الأفراد المتمثلة في قضايا الديون التي برزت في الوثائق وتبين أهميتها في ضبط كل القضايا الجوهرية التي كانت تخص فعلا حقوق الأفراد وممتلكاتهم، وهي صورة أخرى من الصور الاجتماعية التي تعكس المعاملات اليومية للأفراد.

4 ـ 1 **النفقة**:

قال ابن منظور:"و النفقة ما أنفقت على العيال و على نفسك و النفاق السكر، جمع النفقة من الدراهم"[1]، و تجب النفقة على أولاد الرجل و على والديه و خدمه و عبيده، كما تجب نفقة الزوجة على أبنائها[2]، إن الشريعة الإسلامية خصصت للمرأة المطلقة، وكذا الحاضنة للأولاد مبلغا ماليا معينا ينقدها إياه الرجل، وهو حق من حقوقها المشروعة،و قد عثرنا في عقود المحاكم الشرعية على أنواع مختلفة من تلك العقود، برزت فيها دقة

[1] ابن منظور، لسان العرب، ص 243.

[2] الونشريسي، المعيار المعرب، الجزء الرابع، ص ص 3-58.

متناهية في تحديد سبب الإنفاق و المبلغ المخصص له، وكذا المدة التي يدفع فيها ذلك المبلغ وقد اخترنا بعضا من تلك العقود الخاصة بالنفقة[1] وفيما يلي عرض لما جاء فيها:

ـ نفقة الولية الزهرا بنت خليل، في ولدها ابن حسين يولداشي ضرير في كل شهر ما قدره سبعة ريالات ونصف ريال كلها دراهم صغارا تقبض ذلك من مطلقها[2].

نفقة الولية دومة بنت أحمد، ما قدره سبعة و أربعون ريالا كلها دراهم صغار من مطلقها[3].

نفقة حنيفة بنت القنداقجي، قبضت من مطلقها عبد القادر المازوني ما قدره سبعة دنانير عدا ربع دينار ، صرف كل دينار تسعة ريالات دراهم صغارا، و ثمن قفطان 12 دينارا[4]

نفقة الولية فاطمة بنت الحسين، قبضت من مطلقها عثمان يولداش بن سليمان التركي ما قدره ستة و تسعون ريالا دراهم صغارا[5].

نفقة الولية عائشة بنت إبراهيم في ولديها عثمان و خدوجة من مطلقها أحمد رايس ما قدره أربعة ريالات شهريا لكل واحد منهم[6].

نفقة جدة الولية خدوجة المرحومة، من زوج ابنتها إسماعيل بن محمد بن شعبان الصالحي، لحفيدها اليتيم الرضيع ما قدره عشرة ريالات و نصف ريال دراهم صغارا كل شهر و لحم و زيت وبيض[7] .

نفقة الولية فاطمة بنت السيد أحمد بن محي الدين من مطلقها السيد حسين آغا الأصباحية، لولديها علي و الزهرا ما قدره في الشهر أربعة ريالات دراهم صغارا بينهما أنصافا سوية[8].

---

[1] تغطي فترة الدراسة نفسها.

[2] م.ش.ع 59(68)

[3] م،ش،ع (65ـ66ـ67) 52 سبق ذكره.

[4] م،ش،ع (104ـ105) 233.

[5] م،ش،ع 28 لا يوجد رقم.

[6] م،ش،ع (14) 55

[7] م،ش،ع (14) 57

[8] م،ش،ع (17) 56

التزام نفقة الولية فاطمة بنت سليمان، على ربيبتها البنت روزة بنت إبراهيم الجقماقجي ابن محمود أمين الجاقماقجية كان، بكسوتها و جميع ضرورياتها من مالها الخاص[1].

نفقة البنت فاطمة بنت السيد محمد القاضي 5 ريالات دراهم و ربع ريال في الشهر وأختها الزهرا بنت بوزيان[2] .

تسليم حضانة من مباركة الخادم للسيد الحاج محمد البوقريدي، في ابنتها المعتقة فاطمة لكافلتها مونة[3] .

إن قراءة متأنية لما جاءت به جملة هاته العقود تعرفنا بجانب أساسي جدا في العلاقات الأسرية الخاصة بهذا العهد، حيث تمكنا من معرفة الثمن القائم في النفقة وقتذاك، فهل كان كافيا حقا لإعالة الزوجة أو الأولاد؟

نستنتج أيضا إسهام النساء في التكفل بالحضانة و هو وجه آخر من الممارسات المادية توحي حقا بقدرة هذه الأخيرة على تحمل أعباء الإعالة، توحي لنا أيضا تلك الوثائق بالجانب الإنساني السائد في المجتمع من خلال التكفل بالأيتام والفقراء والمعوزين، وهي ميزة المجتمع الإسلامي القائم على التضامن والتعاون.

4 ـ 2 **الديون**:

إن قضايا الديون بين الناس، هي من الأمور الهامة التي أطلعتنا عليها الوثائق ـ سجلات المحاكم الشرعية ودفاتر التركات ـ، حيث وقفنا على عدد هام لأسماء الدائنين والمدينين، و المبالغ المترتبة لهم أو في ذممهم، وفيما إذا كان الدين نقدا أم عينا. وتدلنا هذه المعطيات بمجموعها على انتشار عمليات الدين كظاهرة اقتصادية واجتماعية مقبولة في المجتمع ومصانة أيضا بقوة القضاء، وتطلعنا على مدى تعامل النساء والرجال فيها

---

[1] م،ش،ع (59) 37

[2] م،ش،ع 83 (59).

[3] م،ش،ع 31 (192).

والقدرة على الوفاء بالدين، وهذا ما سنحاول أن نستشفه من خلال ما جاء في تلك الوثائق ويتعلق الأمر هنا بشريحة النساء فقط.

رصدنا في دفاتر التركات إحدى عشرة حالة لنساء كان في ذمم أزواجهن ديونٌ مالية متفاوتة في القيمة، وقد حرص الموثقون على تسجيلها نظرا لأهمية ضبط كل التفاصيل الدقيقة الخاصة بالمتوفى.

وتميزت الديون الخاصة بثمن المدين بالاختلاف، فقد سجلت مومنة زوجة خليل أكبر ثمن وهو أربعمائة وستة آلاف، وكان المبلغ هاما جدا. وكانت أخفض قيمة دين لامرأة سباوية لم يتجاوز ثمانية عشر ريال. ومهما يكن فالعملية كانت لها دلالات اجتماعية تدخل في إطار التصرفات الحرة التي مارستها فئة النساء في المجتمع.

لقد حصرنا بعض الحالات لتبرئة الذمم وردت في عقود المحاكم الشرعية، ونذكر منها: تبرئة ذمة الولية عائشة بنت خليل، التي لم يكن لها من زوجها الحاج علي الجيجلي لا دينار ولا درهم ولا مصوغ ولا مودوع ولا مفروش ولا نحاس ولا فخار ولا غير ذلك، وليس لها معه إلاّ ملبوسها وفراشها[1] .

تبرئة ذمة الولية دومة بنت أحمد، التي لم يكن لها من زوجها الحاج علي البابوبجي لا مفروش ولا ملبوس ولا نحاس ولا مصوغ ولا دينار ولا درهم سوى ملبوسها، وقد ابتاعت بعدها جميع ما ذكر من مالها الخاص[2] .

وقد ساهمت شريحة النساء في قضاء ديون أزواجهن، كما هو حال الولية فطوم بنت بلعيد التي أدت جميع ديون زوجها المرحوم علي بن بلقاسم بن موهوب من مالها الخاص بها و قدر ذلك بخمسة وخمسين ريالا كلها صحاحا ضرب الكفرة، وثلاثة وثلاثين ريالا من الذهب لأبي جمعة بن محمد سنة 1810[3].

وقد سجلت عقود الدين بالمحكمة الشرعية كضمان لحقوق المدنيين، وفيما يلي عقد دين سجله السيد حسين الجرتيلي بأن عليه و بذمته مال للبنت فاطمة[4] بنت علي الجرتيلي

---

[1] م،ش،ع (80ـ 81) 67.

[2] م،ش،ع (44) 63ـ 1.

[3] م،ش،ع (59) 6.

[4] م،ش،ع(80 ـ 81) 2 سبق ذكره.

حاكم البليدة ما قدره مائتا ريال و اثنتان و واحد و أربعون ريالا بأعيانها صحاحا صرف كل ريال ثلاث ريالات دراهم صغارا مع ريال واحد من النعت، وكذلك أشهدت الولية روزة بنت مصطفى أن عليها من مالها و ذمتها للولية خدوجة بنت إبراهيم ما قدره مائتان واثنتان واثني عشر دينارا كلها سلطانية صرف كل دينار تسعة ريالات دراهم صغارا[1] واتفقت معها أن تؤدي لها جميع العدد مرتبا على مرات، وعقد آخر للولية خدوجة بنت حسن أشهدت أن عليها لأمتها الولية الحاجة حنيفة بنت دالي أحمد ديناً ما قدره ثلاثة وخمسون ريالا كلها بوجه يرتب مبيع العدد المذكور لها عليها من بقية معاملة كانت بينهما سالفا[2]، و اتفقت معها على أن تؤدي لها جميع العدد المذكور على مرات[3]، وأخيرا عقد الولية بنت دالي مصطفى البوجاقجي التي "أشهدت بأنه عليها و بذمتها للولية مومنة بنت السيد محمد بن تركية ما قدره أربعة عشر دينار ذهبا عينا سلطانية صرف كل دينار تسعة ريالات دراهم صغارا"[4].

ومن الواضح أن المعاملات اليومية بين الأفراد كان لها طابعها الخاص في تثبيت الديون وتوضيح مقدارها والأهم من هذا كله هو الاتفاق على طريقة تسديدها، كل هذا في إطار شرعي مصان بالمحكمة العليا وتحت إشراف القاضي نفسه الذي كان دائما حاضرا، وهو مُوَقع الأختام النهائية، وهذا تأكيد وصورة جديدة تعكس فعلا تنظيم المجتمع في ظل تطبيق العدالة بين الأفراد رغم اختلاف أجناسهم ومراتبهم في المجتمع، دون أن نغفل عن دور النساء البارز

---

[1] م،ش.ع (17) 65

[2] من الواضح أن هذا العقد هو تأكيد آخر على ممارسة النساء لجملة المعاملات والنشاطات التي أقحمتها الجانب الاقتصادي.

[3] م،ش،ع (17) 123

[4] م،ش،ع (17) 66.



خاتمـــة

على ضوء وثائق محلية غير منشورة حاولنا دراسة واقع النساء في مجتمع مدينة الجزائر، وقد سمحت لنا قراءة واستقراء تلك الوثائق بالخروج بمعطيات جديدة عن شتى مظاهر الواقع المادي الذي تعيشه فئة النساء وقتذاك.

وقد سمحت لنا تلك الوثائق بالوقوف عند ملامح تركيبة العنصر النسوي، حيث تميزت بالتنوع، فعرفنا وجود فئات انصهرت في المجتمع، وزادت من تأثيرها وجاذبيتها كالأندلسيات والكرغليات مع قلة العنصر التركي فيها.

واستنادا إلى دراسة التوزع السكاني لهاته الفئة في المجتمع لاحظنا تنوعًا في أماكن الإقامة عبر مختلف الأحياء السكنية الممثلة في الحومات والزنقات، وسكنت فئة

منهن خارج ذلك في الأحواش والفحوص، بينما اتخذت أخريات المساجد والزوايا مأوى لهن، وفئة أخرى مهمشة عثرنا عليها بالسجون وأخرى لم نعثر لها على سكن، وهي قراءة جديدة عن أوضاع وظروف تلك الفترة من جانبها –الخفي-.

أما الوضع الديمغرافي، الذي ارتبط لا محالة بأوضاع طبيعية أثرت في تقلص نمو السكان والتي لم تكن فيها فئة النساء بمعزل عن تلك الكوارث لا سيما والأمر يتعلق بأواخر القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر، حيث شهدت البلاد سلسلة من الكوارث الطبيعية وانتشار الأمراض الخطيرة كالوباء الذي ظهر سنة 1184هـ، والمجاعات مع مطلع القرن 19م، والجفاف وزحف الجراد أيضا 1798-1799م إلى غاية 1816م، زيادة على ذلك حدوث هزات أرضية خطيرة، تسببت في تخريب المنشآت العمرانية والمدن وتأثر السكان من جرائها. هذا وقد أثبتت الدراسة وجود حالات وفاة غير العادية التي تعرضت إليها فئة النساء في المجتمع كالقتل والخنق. هذا ووصلنا إلى معرفة حجم الأسرة في مجتمع المدينة، الذي لم تكن فيه نسبة المواليد مرتفعة، وحتى ظاهرة تكرر الزواج لم تكن شائعة في المجتمع الجزائري الذي كان فيه الاكتفاء بزوجة واحدة هو السائد في أغلب الحالات، وكذلك الأمر بالنسبة للنساء اللائي لم يكررن الزواج. في الأخير على ظاهرة ترك الزوجات وغياب الأزواج عنهن.

وأما فيما يخص الثروات المخلفة عن النساء، فقد تميزت بالتفاوت الصارخ بين كبيرات الثريات والمتوسطات الثراء وأخيرًا الفقيرات والأكثر فقرًا، وما أثار دهشتنا هو تلك التناقضات الموجودة داخل كل فئة حيث وجدنا من الإماء والمعتقات من صنفن ضمن فئة ميسورات الحال، وكانت الفئة الوافدة أقل حظا في الثراء والمال.

وأظهرت الدراسة أن هناك شريحة من النساء في مجتمع مدينة الجزائر مارسن حرفًا متنوعة أغلبها متعلق بالخدمات، ومع ذلك عثرنا على مهن اقتصادية كصناعة الشمع والإبحار والإسكافية. وهي معطيات جديدة أسفرت عنها دراسة دفاتر التركات. هذا ناهيك عن المعاملات الاقتصادية من خلال البيع والشراء والكراء والقروض، وظهور النساء فيه كطرف أساسي وفعال في تلك المعاملات، وإن لم يتعلق الأمر بخروجها الشخصي ومواجهتها للتجار إلاّ عن طريق الوكلاء على العموم، وبالرغم من حساسية الموقف آثرنا التطرق إلى كافة الجوانب الأساسية بهاته الأخيرة فأدرجنا حتى الفئة التي مارست البغاء

وانحرفت عن السلوك الأخلاقي المتعارف عليه والذي حرمته نصوص الشريعة الإسلامية، وحتى العرف المحلي، ووصلنا إلى نتيجة سكوت السلطة الحاكمة عن مثل هاته الممارسات –اللاأخلاقية- وأخطر ما في الأمر هو استفادة هذه الأخيرة من هذه الممارسة وتجاوزها في تطبيق العقوبات الجسدية على من يخالف تعاليمها.

لقد كشفت لنا دراسة الحياة المادية لشريحة النساء في مجتمع مدينة الجزائر، عن خصوصية جد أساسية عن واقع هاته الفئة التي وضعت لمستها الفنية الرائعة من خلال متروكها المادي، فواقع المقتنيات والمكونات المادية الخاصة بها أبرزت مكانتها الاجتماعية والاقتصادية. لقد تميزت تلك المكونات بالبساطة والرفاهية. فعرفتنا بثمن المقتنيات وقتذاك سواء أتعلق الأمر بالثمين منها أو الباخس، ذا قيمة أو دون قيمة، ووقفنا على أخذ نظرة جديدة -للبيت الدزيري-، الذي ظل محل اهتمام كل الأجانب والزائرين خاصة الأوروبيين منهم، وقد عرفنا أنواع الأثاث والمفروشات، والملابس النسائية بأنواعها جميعًا، وكذا مصاغها بأنوعها –ذهبا كان أو فضة- وحتى الأكل وكافة المواد الغذائية والأواني المستعملة لهذا الغرض. وقد خرجنا بنظرة جديدة عن اهتمام شريحة النساء بأي من المقتنيات وظفت فيها أموالها.

وأتاحت لنا الدراسة التوصل إلى معرفة ملكية النساء في مجتمع مدينة الجزائر، فقد ملكت النساء داخل أسوار المدينة وخارجها وتنوعت الملكيات، فقد ملكن فضلا عن الدور، عقارات ذات طابع تجاري من حوانيت وغيرها. كما استثمرت النساء أموالهن بالفحص، حيث كن أيضا من المالكات للضيعات والبساتين وغيرها، مثلما أثبتته عقود الملكية وكذا عقود التحبيس.

أما الملكية المنقولة، فتتمثل في ملكية النساء لأنواع مختلفة من المصاغ ورد ذكرها في وثائق المحاكم الشرعية التي جاءت كنوع من الضمان لملكياتهن فالتجأن إلى توثيق عقود لتأكيد الملكية، أما الجانب الهام أيضا فيتمثل في ممارسة اجتماعية نبيلة تتمثل في الصدقة أو الهبة التي تعددت الوثائق في تسجيلها فكانت دليلا آخر على وعي وإدراك هاته الأخيرة بقضايا عصرها الذي تفاعلت معه حتمًا.

وكذلك أثبتت الدراسة وجود أموال سائلة Argent Liquide اختزنتها فئة النساء في بيوتهن، فخصصت إما للاستعمال اليومي، أوللتخزين في غياب البنوك والخزائن

العامة- ولم تملك هاته الأخيرة للأموال فحسب بل امتلكت حتى الإماء والعبيد الذين كانت تحصل عليهم إما عن طريق الشراء أو عن طريق الهبة، فكان من بين شروط عقد الزواج الحصول على "أمة من رقيق السودان صالحة للخدمة".

وقد كشفت لنا الدراسة فيما يخص عقود الزواج التي تحتوي على المبلغ المالي الذي يدفعه الزوج، ومختلف المكونات المادية الخاصة –بجهاز العروس- ظاهرة لفت انتباهها وهي بروز كالي الصداق الذي على الرجل تسديده لزوجته في مدة لا تتعدى الست سنوات على أقصى تقدير، ولكن وجدنا في دفاتر المخلفات حرص الموثقين على إيصال كل الديون والمستحقات الخاصة بحقوق المتوفى، وكان من بينها مؤخر الصداق الذي بقي عالقا في ذمة الزوج، حتى بعد وفاة الزوجة، ولكن حرصت هذه المؤسسة على إعادة الحق ولو للورثة.

ومن بين العلاقات الاجتماعية التي شاركت فيها شريحة النساء كطرف في التعامل قضايا النفقة التي أثبت فيها القاضي حقها الشرعي الذي يعود لها بعد طلاقها عموما.

وأخيرا أكدت لنا دراسة الديون ممارسة اجتماعية واقتصادية أخرى لها أهميتها في الحياة اليومية وعلاقة المعاملات بين الأفراد.

ومن هنا يمكن وصف واقع النساء في مجتمع مدينة الجزائر –بالديناميكية- عكس ما أوردته جل المصادر التي أجمعت على عزل هاته الفئة عن الممارسة الاجتماعية والاقتصادية ووصفتها "بالحبيسة في البيت".

تلك هي بعض الحقائق التاريخية لشريحة أساسية في مجتمع مدينة الجزائر وتتعلق بالنساء، مازالت هناك مسائل عديدة تحتاج إلى دراسة وتحقيق، ونأمل أن تفتح هذه المساهمة مجالات أخرى جديدة في التاريخ الاجتماعي والاقتصادي تتناول مواضيع أخرى مثل فئة الإماء والفقيرات والشرائح الاجتماعية المهمشة، وغيرها من المواضيع التي تستحق فعلا أن يسلط عليها الضوء وتكون بذلك خطوة جديدة نحو كتابة تاريخية موضوعية وجادة في آن واحد.


الملاحـ ـق

1-نماذج مصورة من أصول دفاتر بيت المال.

2-نماذج مصورة من أصول عقود المحاكم الشرعية.

3-نماذج لصور عن ملابس ومصاغ المرأة في العهد العثماني.

4- فهرس الملاحق

ملحق رقم01:

وثيقة رقم:

مخلفات الحفار اسماعيل

مخلفات بلدائز ...

مخلفات اخت زوجها ...

مخلفات بلدائز ... الخطيب

تثمينة العفاجة

فار برقال احمد الجبار

فار برقال سلمان

مخلّة الحاج ابراهيم

لتعجات وتبيل

١٨٥

فاطمة

تبرع الحاج احمد

١٦٧

٨٨٧

صندوق اولاد مقتول جيد عما

وجدا هو المتعلق تراب غايب بنت

اوائل جمادى الاولى ١٣١٦

صندوق

حرام ابن عرب

فار برقال حسين

سروال

افنانس

فار برقال احمد الجبار

فار برقال احمد الجبار

مفروح

قليله

مفتول

ما يصرف

اسرف

تثمين النوع منافع

ارمنداشنو

مفروح اسحق حبيس

محابير

زرابيب

زجاج

صندوق

زجاج

نحاس

محرم

فار برقال الحمال

سبلة

فار برقال سلمان

مخلّة

محارم

قليله الكمال

سباك

نسخة الجوج

قليله الكمال

محرمة

مفروح

شمس العصفور

حاجب

اسرف مفتوح

فارغة

مناب الزوجة

اسرف نصف

الفراق

العصبة

السودانية

مناب الزوج

متروكة حسن خوجه مات ج وعراق

متروكة والده الخوجه سليمان

مات عن بنت

اواسط شعبان سنة ١٢١٠

اسواعه

قلم

خاتم

صندوق

متروكة حسن خوجه ماتت ج وعراق عن زوج

واقع عقيب ... اواسط شعبان سنة ١٢١٠

[illegible]

متروكة الشيخ ... صندوق العراق ... شعبان

[illegible]

تتمة المعلمة الحاج

تتمة قطعة الحاج

متروك امراة محمد ... الكلاك

متروك بلبراس ... الجوابي

متروك بلبراس من الزوج ... تقويه

متروك بلبراش من الجوابي

متروك عبد ... تقويه من روجه ...

متروك بلبراش والجواهر ... احرجه البرابيه الجبل

متروك الحاج ... فندق البرنس

متروك العباني من مفروق العمومي

متروك بلبرابش ... الزوج

متروك امنه ... تقويه

متروك امراة ... البياحة

بوعشة الحفاصي

بوعشة الرواعي

فار برقال

الحانوت

زجاج الحبس

زجاج اسماعيل

فار برقال سليمان

فار برقال

25

مخلفات ... عبد الحميد ... رئيس ... زوج ... رجب سنة ١٣١...

مخلفات ... وكيل رئيس الوفاء فاطمة بنت ... ساعد ... من ... جاد ... رحمة

... متممه الكباج

فركات الشناوش
الواح المحار
فاوربركال على الدرب
...
انتقا شتف الخباز

الواح البراغ
...

عليلة ... فيتي
زوج ... عثمان
برادي ... الدلال

سروال ... سلمان
... عبد العال
...
انتقا شتف الخباز

فروانه

بروان الفاضي
غليلة القفال

اسرور نبلاق
فاوربركال
براوزي اعبروس
قميص الفاضي

فاوربركال
قميص ... ردبيس

فاوربركال
قاطعيم ... الدلال

قميص اسماعيل
وقميص القفال
قميص ... محمد وكمل
قميص القبان

متروك امرأة جمعة [illegible] من جامع
[illegible] النساك [illegible]
بالثلث [illegible] أوايل ربيع
الأول سنة ١٢١٢

ناض ٧٥٠
اكحال [illegible]
ازرق [illegible]
[illegible]
[illegible]
مطروح ومخدة [illegible]
مطروح سلمان
[illegible]
صندوق
صندوق محمد الدخاخني
[illegible]
ابروز كليل
[illegible]
ربع الحصال
[illegible]
حاكية
[illegible]
[illegible]
صندوق عليها
[illegible]

متروك الدخاخني [illegible]
[illegible] زوجة [illegible]
[illegible] أوايل ربيع الأول ١٢١٢

ناض
ازرق من الدخاخني
ازرق [illegible]
دخان الشاوش
دخان [illegible]
دخان [illegible]
[illegible]
زوج اسراول [illegible]
[illegible]
زوج اسراول الدخان
اسراول
[illegible]
زوج اسراول اسماعيل
زوج اسراول [illegible]
[illegible]
زوج اسراول الخوخ
[illegible]
زوج [illegible]
زوج [illegible]

متروك زوجة [illegible] الحراج
[illegible] سوق [illegible]
[illegible] أوايل ربيع
الأول
سنة ١٢١٢

مضروبة [illegible]
مطروح ومخدة
صندوق الزوج
[illegible]
[illegible] الحصال
[illegible]
زوج [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
زوج [illegible]
زوج [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] العراق

73

مخلفات امنه معتقه عباس خوجه ... بحارة فاخر الصور عن زوج غائب ... اواسط رجب سنة ١٢١٦

٣٧٢	حاصل
١٢	صندوق على
١٤٧	مصوغه والى
٤٣٤	محلبه القبال
٣٦٤	عليه ...
٥٠	... احمد
٦٥	...
٢٠١٢	
٦٧	ابرور ...
١٨٤	جراح
٢٢٦٢	

امراة ... زوجة الحنوك عن زوج ... اواسط رجب سنة ١٢١٦ ... بالثلث

١٠١	فارس كال
١٣٥	امطارح
٣١	مكوبه
٢٧١	... فخامو ومسند
٢٠١	...
١٠٢	
٢١	حوايج
١٣٢	صندوق ...
١٠١	مصوغه الحاج ...
١١	افغان
١١	افغان
١٦	علبه عبد الله
١٨٤٣	علبه منثور
٢١٣	
٦٢	علبه منثور
٣٦٤	ابرور ١٥
٦٢	جراح
١١	فارس كال
٢	محلبه
٣٨٦٢	كلبه ...
٨٤	
٨	قمح و ...
٢٤	علبه منثور
٢٢	حوايج
٢	فخامو ...
١٤٢	بناس
٨٦٢٥	شرح الدار
٢٦٦	
٨٦	اسقاط
٨٠	
٢٣٠	مدمة الزوج
٨٢١	

١٢١٦ ... ١٨٦ ... ١١

٢٦٦	ساب الموصى
٢٦٦	ساب الزوج
٢٦٦	ساب بنت ...
٧٩٨	

٨٦	خرج ...
٢٣٠	...
٧٠	مصارف
١٨٦	
٥٢	... الصراف

جمله متروك

٢٢٦٠	
٢٣٠	... الزوج
٢٢٦	... الصراف
٥٧	
٢٣٢٣	
١٨٦	اسقاط
٨٢٥٧	

ساب الموصى له ... ٢٧٥٢٣
ساب الزوج ... ساب الزوج ٢٧٥٢٣
ساب ... بنت ... ٢٧٥٢٣

٢٣٠	...
٥٧	... الصراف
٢٨٧	
٢٤٦٥٣	ساب ... ذلك
٢٧٥٢٣	

٨٥

متروك باشي ... وسبعين ... محمد الشريف ... اوائل رجب

فاربركال
برغل الحاج
تليع ... سمن
حنبل
حايك وحنبل
بر نسوح
حنبل
صندوق
سروال وسروبه
عليكه
حرام
سروال
عليكه
فاربركال
برعيه
افغانج
سروبه
سروال
كباب
بر نسوح الحاج

مكمله ...

تقسيم ... التركه

محمد الركاني
فاربركال
مكحله
مقارح
برغل
خليع سلمان
خليع ... شربيع
عسل
خلال
خليع الركاني
محصص
رجاج
صندوق
رجاج وادباني عبد الرحمان
رجاج
صندوق بر اعروس
ادبانيه
ادبانيه
ديبه
ادبانيه
طبسان الحاجي
فابر ... علي
زجاج
... الفنال
حايك ... محمد وعلي
ادبانيه الركاني
بشر بانت
... ومحمد
كتان علي
... حسن
ليلي اصعي
... الركاني
... سلمان
فاربركال
ادبانيه ...
افغاج
عليكه

متروك ... الحاج ... اوائل رجب

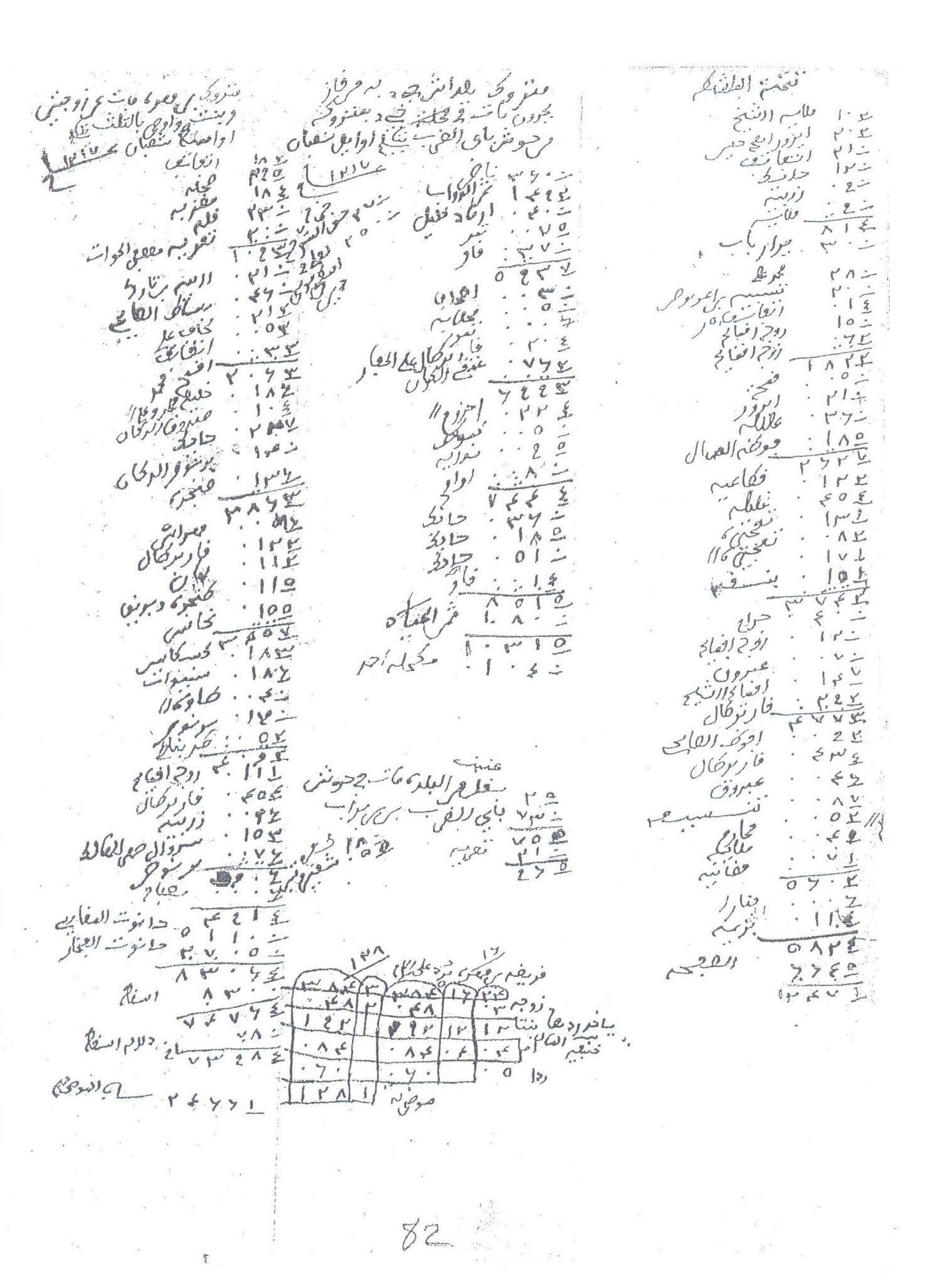
حارمه
انعاش
امقارد فاربركال
صندوق
انعاش
حايك

... الجمره ...

نسا ... الزوج
... البنات

... البنت

[illegible]



82

عقد نفقة

بيع

37

(112)

الحمد لله أشهد [illegible] وسعود [illegible]
[illegible] بن سالم [illegible] وبكر [illegible] العربي
خديجة بنت أحمد معرفتنا [illegible]
يشهدون بها ويشهدون مع ذلك [illegible]
أنها سوقنا [illegible] عن [illegible] في [illegible] صباحها
في [illegible] المتصل [illegible] حقيقة [illegible]
وأشهدهم [illegible] أن جميع الثلث
[illegible] بولد [illegible] الحسن
بن يحيى [illegible] والثمن [illegible]
[illegible] أبو عبد الله [illegible]
[illegible] أصلا وسواه كل
ذلك [illegible] عليهم [illegible]
[illegible] وعلى ذلك [illegible]
[illegible] الأدنى [illegible]
والتحمل بالشهادة [illegible] والأول [illegible]
أوائل جمادى الأولى عام [illegible] علمه [illegible]

الحسن [illegible] والمكي [illegible]
[illegible] أحمد [illegible]

[illegible] الرئيس [illegible]
[illegible] بن [illegible] [illegible]

[illegible]

عقد طلاق

الحمد لله بين يدي الشيخ الامام [illegible]

وحضره [illegible] المكرم احمد الانجشايري [illegible]

زوجته الولية زازية بنت [illegible] كلفة واعترف بعدم البناء

بها وصدرت سماحته له بجميع ما في صداقها عليها

اليه بكالئه ونفقة عدتها وكراء مسكنها وان ظهر

بها حمل فهو الملتزم بنفقته قبل الوضع وبعده سواء

[illegible] او ثابت [illegible] الشرعي طلاقا والتزاما تاما

شهد عليهما بذلك وهما بالحالة الجائزة شرعا وعرف بالـ

المرأة [illegible] ابن عمها الشاب [illegible] بن [illegible] بتاريخ اليوم

السادس عشر من محرم الحرام فاتح شهور عام ثلاثة عشر

وما ئتين والف من هجرته عليه الصلاة والسلام وشرف وكرم

ابن [illegible]

عقد دين

(33)

الحمد لله [illegible] أشهد [illegible] المعظم [illegible] السيد أحمد بن [illegible]
[illegible] وأشهدهما على نفسه أن عليه وبذمته
[illegible]
[illegible] جميع [illegible]
[illegible] وأقر [illegible]
[illegible]
[illegible] الواجب [illegible] عليه [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] على جميع ذلك [illegible]
[illegible]

عقد قرض :

أشهد على نفسه ... إسماعيل ابن ... التاجر السيد حسن

ابن السيد ... وأشهد ... على نفسه أنه قبض من أخته

الحرمة الزكية السيدة ... بنت الحاج محمد بن ناجي ...

ريال ... [illegible] ريال وخمسة وستون ريالا وستة ...

[illegible] ... جميع ... على وجه

... [illegible] ... بين المسلمين ...

... [illegible] ... سوية ...

الفاضل ... [illegible] ...

... [illegible] ...

... وثلاثين ...

عقد زواج

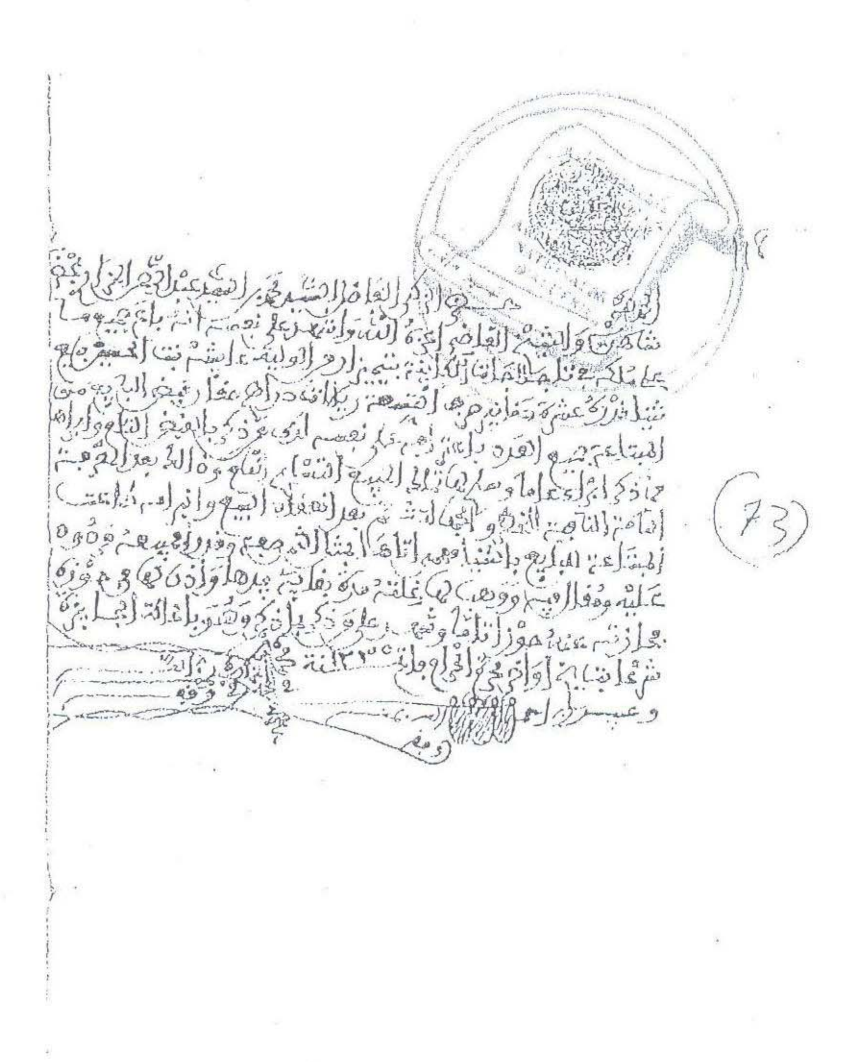
الحمد لله [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

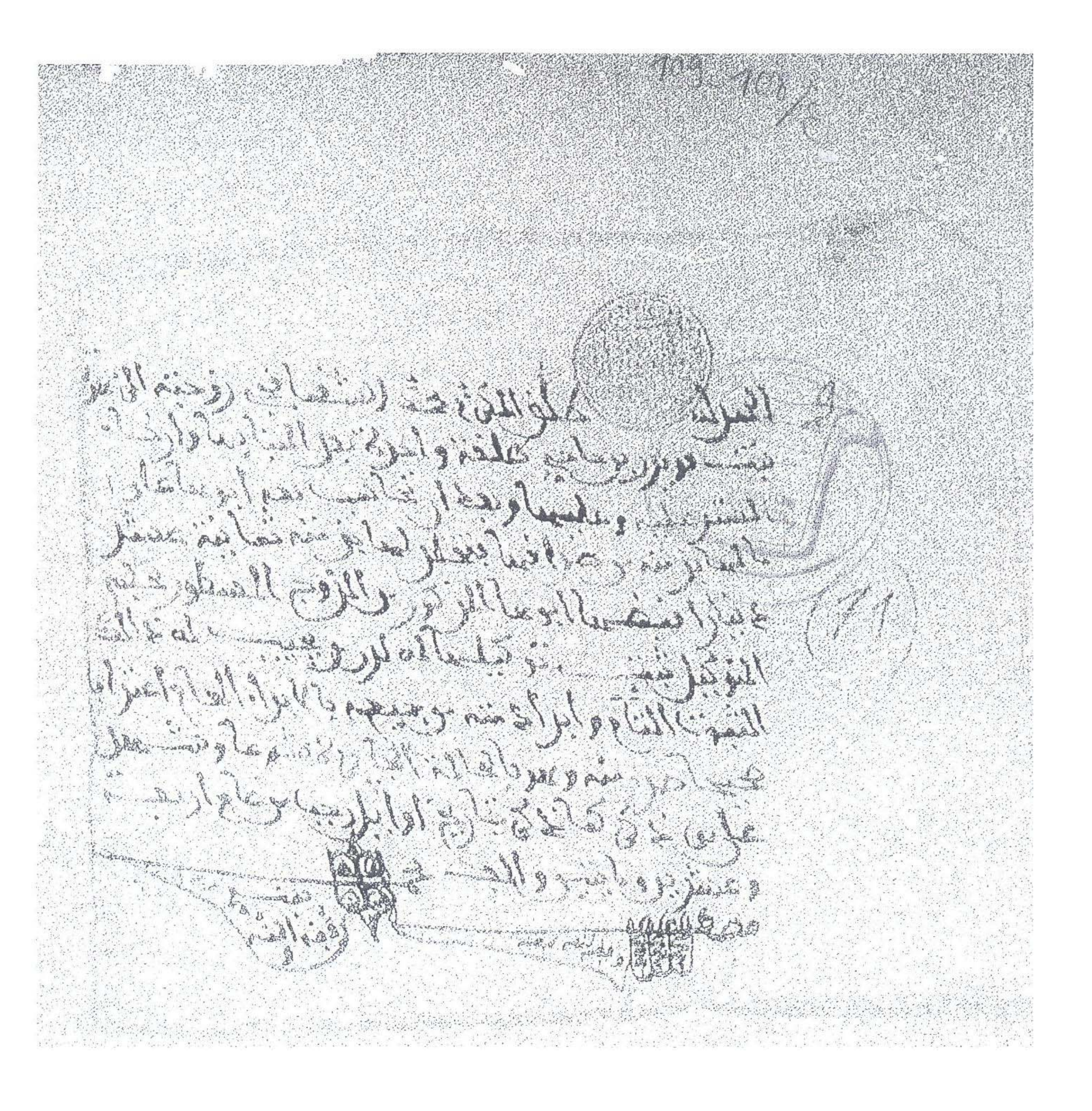
بشهادة [illegible]
على صداق مبارك [illegible]
[illegible]
[illegible]

[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

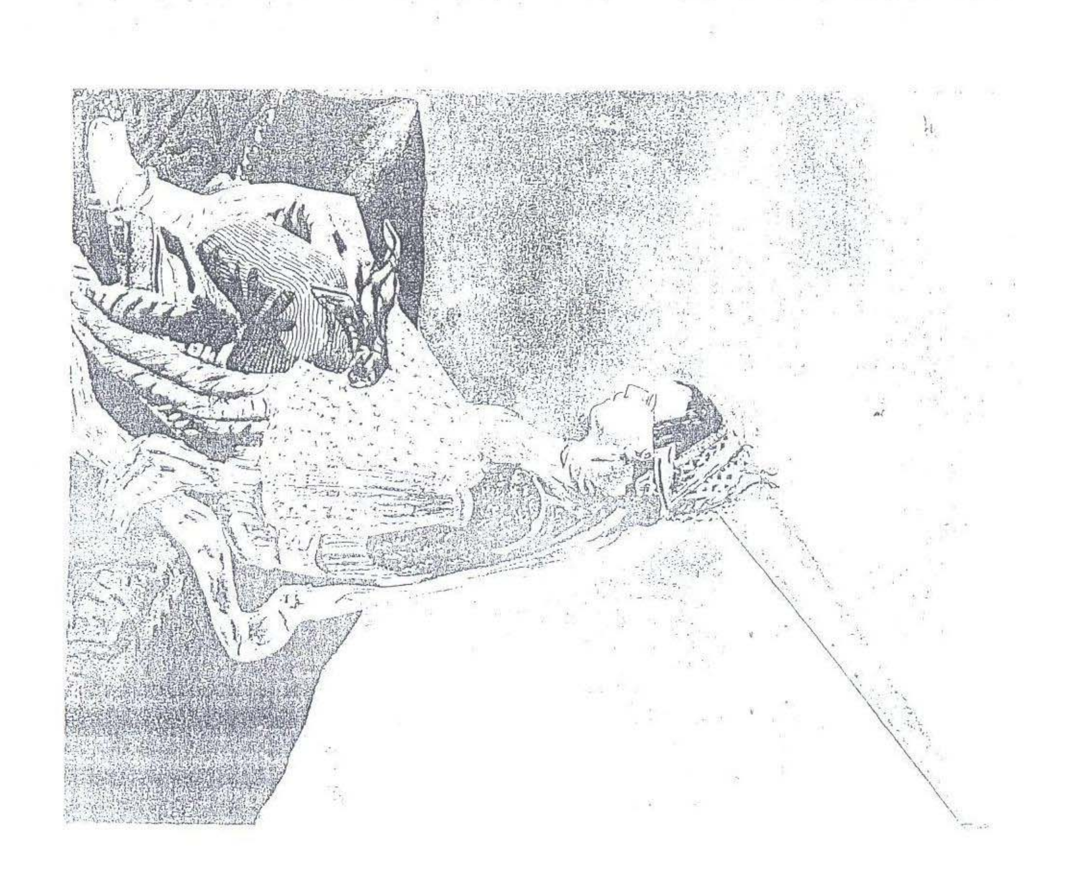
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

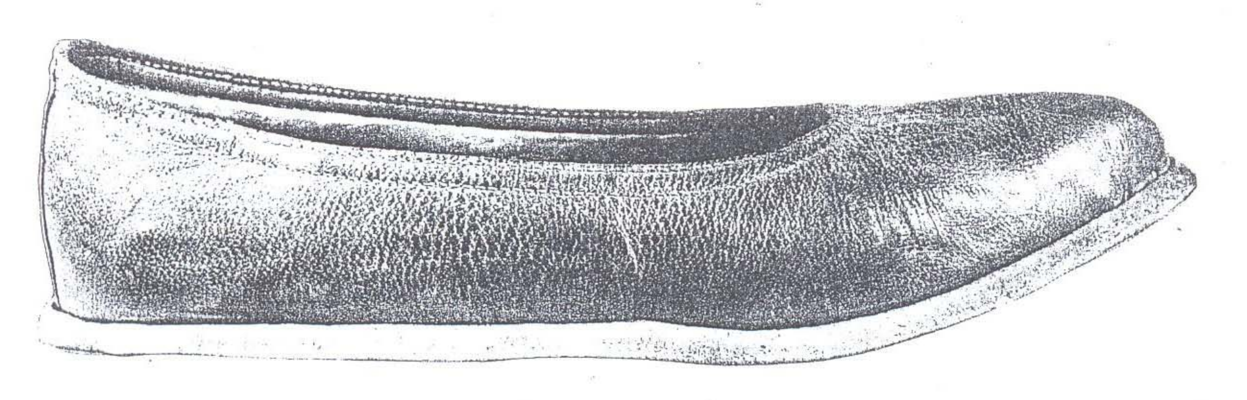
عقد بيع



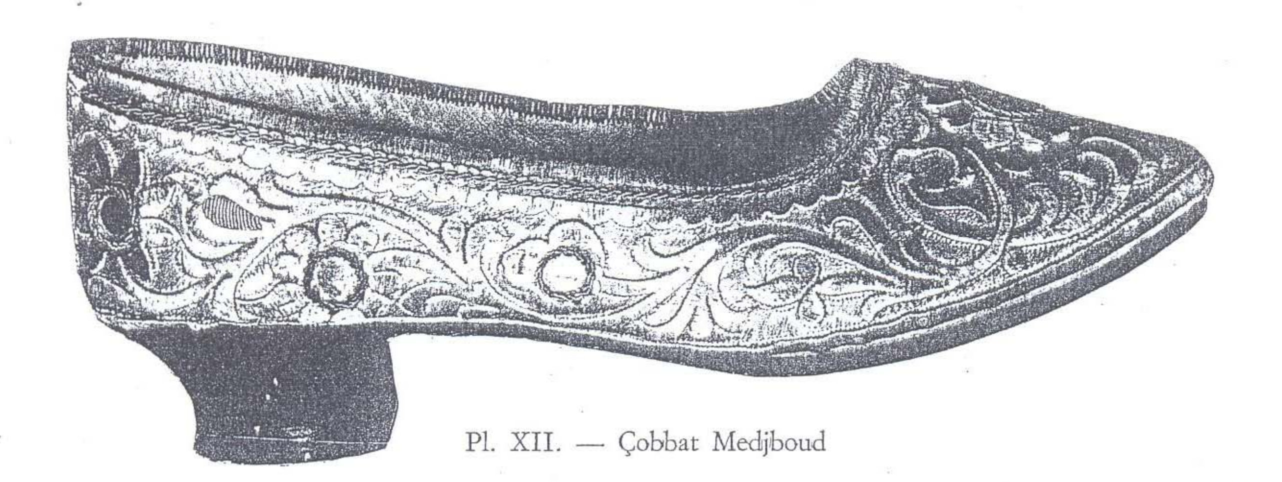




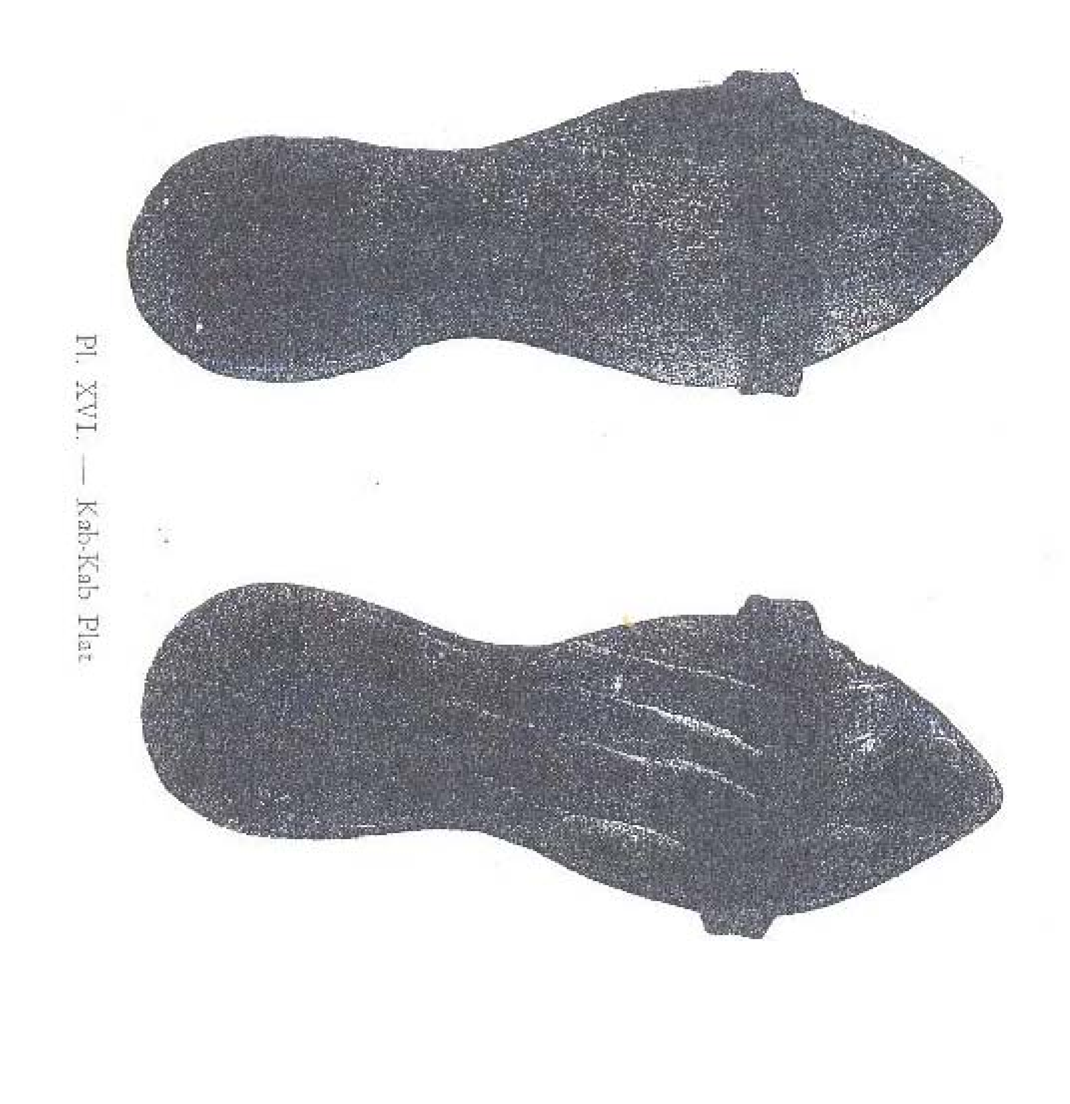




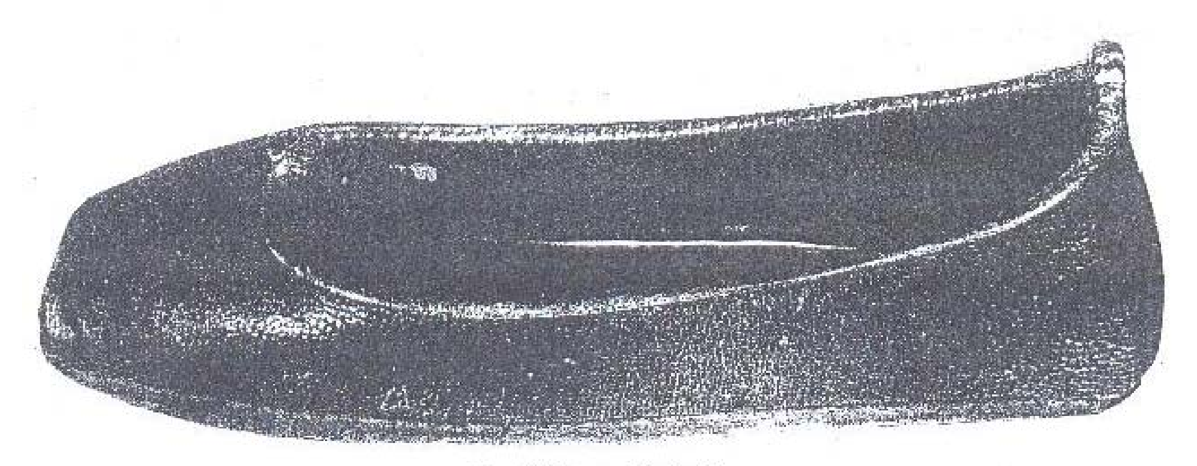
Pl. XI. — Çobbat



Pl. XII. — Çobbat Medjboud



Pl. XVI. — Kab-Kab Plat



Pl. XIII. — Chebrella

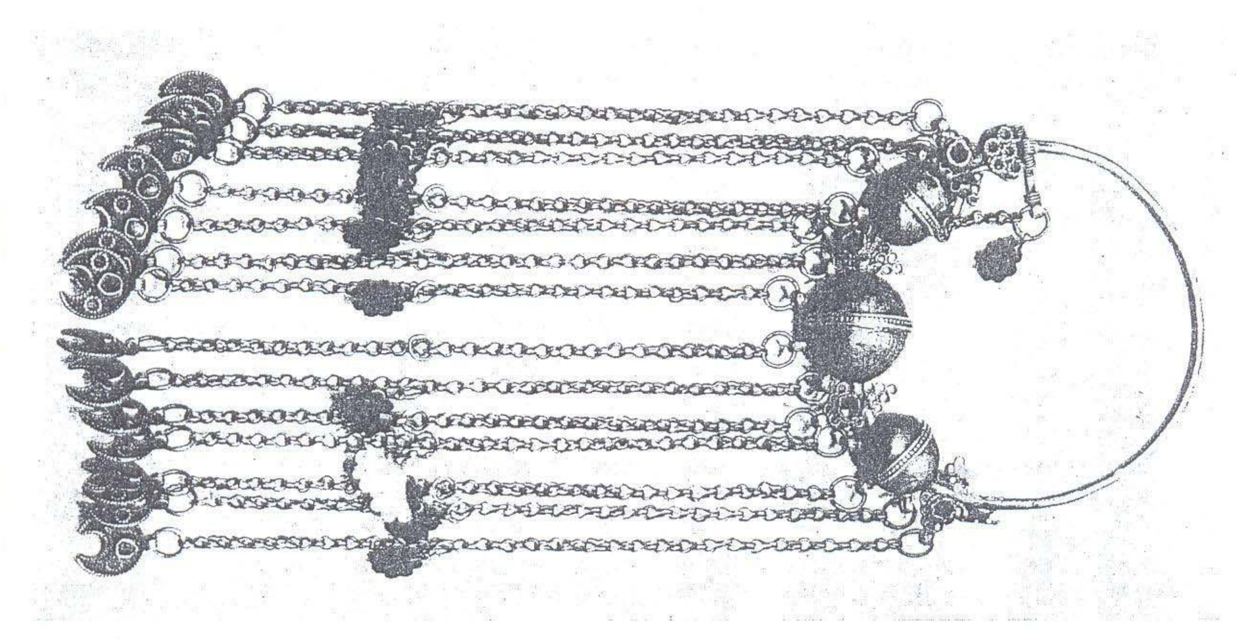
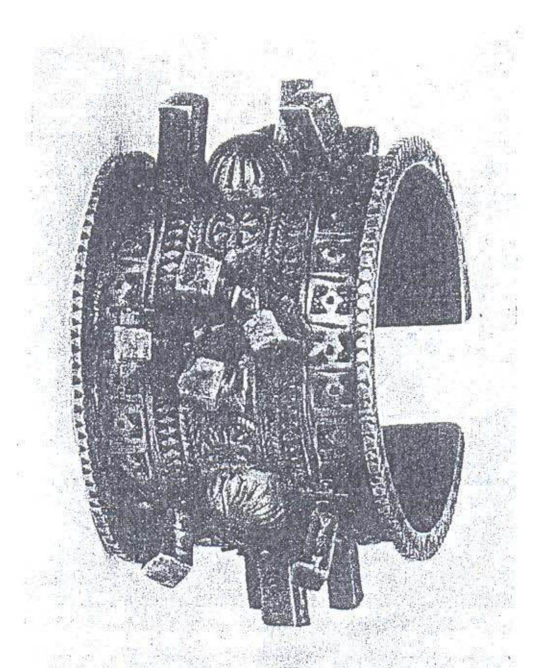


Fig. 2. — Pendant d'oreille (Sud Constantinois)



Fig. 3. — Bracelet (Sud Algérien)



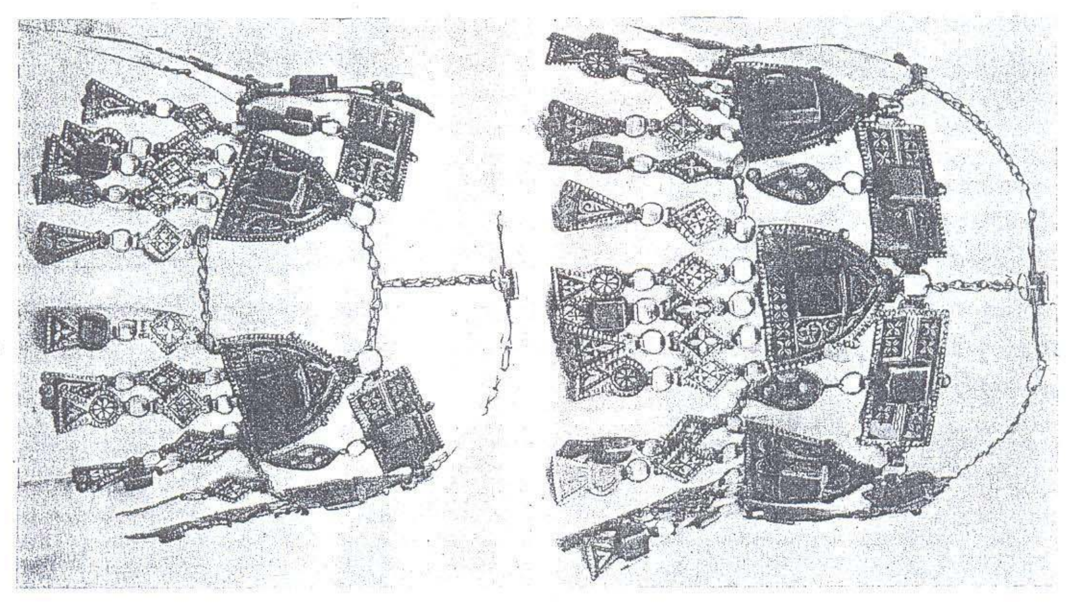


Fig. 7. — Parure de tête (Sud Marocain - Anti Atlas) — Ornée de verre grenat et d'argent niellé

Fig. 5. — Bijoux Kabyles

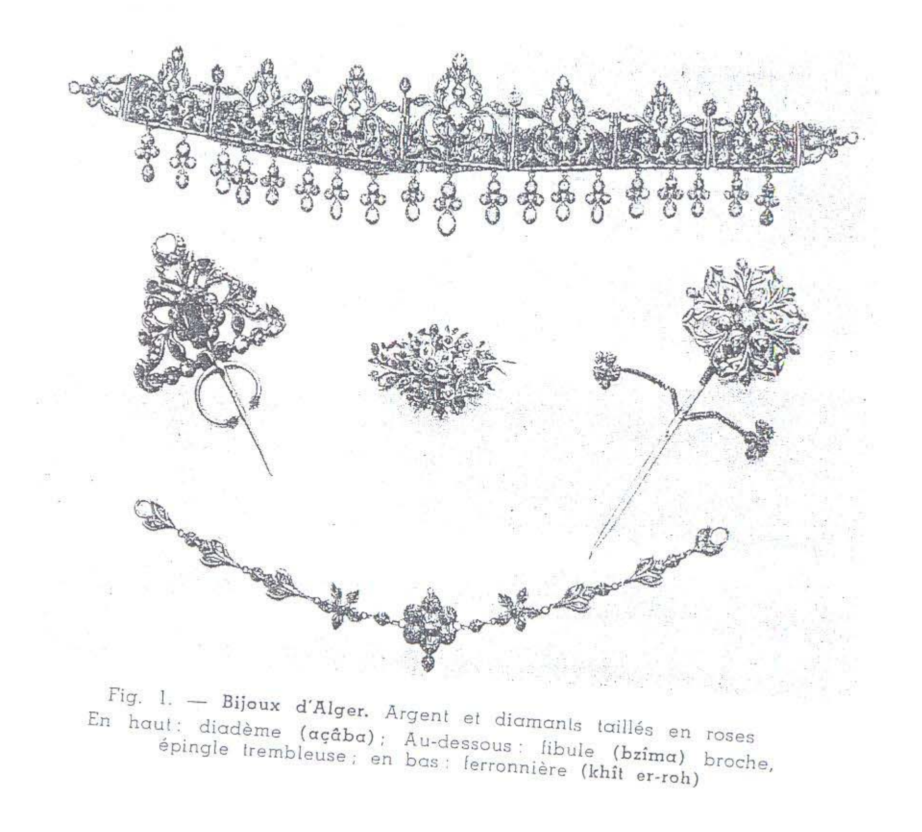


Fig. 1. — **Bijoux d'Alger.** Argent et diamants taillés en roses
En haut : diadème (**açâba**) ; Au-dessous : fibule (**bzîma**) broche,
épingle trembleuse ; en bas : ferronnière (**khît er-roh**)

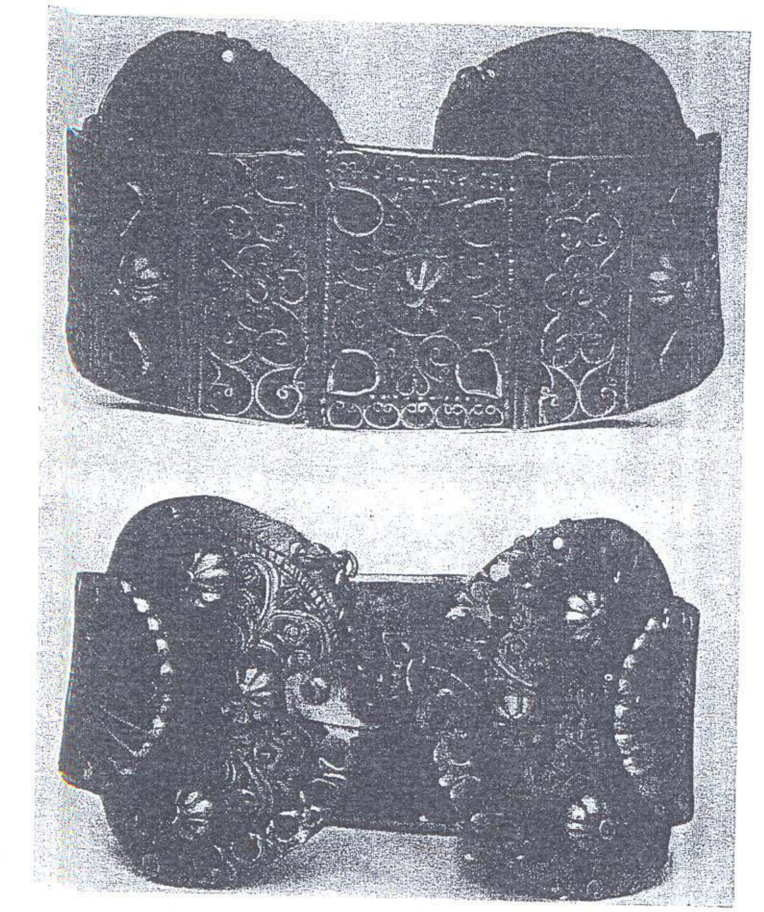


Fig. 4. — **Anneaux de chevilles (Sud Marocain)**
Celui du haut est décoré d'émail cloisonné et de grenats

5- فهرس الملاحق:

5-1 نماذج مصورة من أصول دفاتر بيت المال: علبة:2، دفتر:4.

5-2 نماذج مصورة من أصول عقود المحاكم الشرعية:

5-3 نماذج لصور عن ملابس ومصاغ المرأة في العهد العثماني:

5-3-1الملابس:

5-3-2: المصاغ:

البيبليوغرافيا

1-المصادر والمراجع باللغة العربية.

2-المصادر والمراجع باللغة الأجنبية.

1-البيبليوغرافيا:

1-1-المصادر:

1-1-1 القرآن الكريم.

1-1-2 وثائق بيت المال.

السجل الأول: دفتر رقم4، علبة رقم:2، يبدأ من أوائل شهر صفر سنة 1214هـ، الموافق لسنتي (1799)، وينتهي في شهر ذي الحجة، من سنة 1217هـ.

-السجل الثاني: دفتر رقم5، علبة رقم:2، يبدأ أوائل شهر ذي القعدة، من سنة 1221هـ، وينتهي في شهر ذي الحجة، من سنة 1232.

1-1-3 وثائق سجلات المحاكم الشرعية.

وقع اختيارنا على جملة من العقود المتنوعة، تغطي كلها الفترة الزمنية قيد الدراسة.

رقم العلبة	رقم الوثيقة	رقم العلبة	رقم الوثيقة
25	22	75-74	57-30-43
76	110	83	59-42-79-45-32
28	51-وأخرى بدون رقم	28	122
81-80	85-47-10-2-64-52-67	2-28	51
31	192-191-65-46-44-32-40-214	2-46	79
59	42-6-68-204-47-52-5-37	26	88-52
52	150-172-137-26-146	110-109	35
17	66-65-89-64-56-123	58	182-185
141	76	-66-65	187-186
44	(1-63)-90	67	52
73-72	8-94	109-108	96
105-104	233-136-224		

-خط همايون، علبة رقم: 19، رقم الخط: 56.093 ، السنة 1204-1205هـ.

1-1-4 المخطوطات.

-بن عمار، أحمد الجزائري، نحلة اللبيب في أخبار الرحلة إلى الحبيب، مخطوط تحت رقم 2757 ،المكتبة الوطنية، الحامة، الجزائر.

- قانون الأسواق، مخطوط رقم:2311، المكتبة الوطنية، الحامة، الجزائر.
- مجهول، رسالة في كيفية كتابة العقود الشرعية، مخطوط تحت رقم 3108، المكتبة الوطنية الحامة، الجزائر.
- بن هارون، صفة كتابة العقود و الوثائق الشرعية، مخطوط تحت رقم 3282 المكتبة الوطنية، الحامة، الجزائر.
- الونشريسي، عبيد ا أحمد، رسالة إلى مصطفى الكبابطي قدور بن رويلة، مخطوط تحت رقم 2083، المكتبة الوطنية، الحامة، الجزائر.

1-1-5 ***المصادر المطبوعة***:

- ابن حمادوش، عبد الرزاق، رحلة بن حمادوش الجزائري المسماة: لسان المقال في النبأ عن النسب و الحسب و الحال، تقديم و تحقيق و تعليق، أبو القاسم سعد ا ، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1983.

- التمغروطي، أبو الحسن الجزولي، النفحة المسكية في السفارة التركية، مطبوع حجري تحت رقم: 2120،المكتبة الوطنية، الحامة، الجزائر.

-خوجة، بن عثمان حمدان، المرآة، تقديم وتعريب وتحقيق محمد العربي الزبيري، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982.

-دودو، أبو العيد، الجزائر في مؤلفات الرحالين الألمان، (1830-1855)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1975.

- الزهار، أحمد الشريف، مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار، نقيب الأشراف 1168-1246هـ/1754-1830م، تحقيق، أحمد توفيق المدني، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر، 1974.

- سبنسر، ويليام، الجزائر في عهد رياس البحر، تعريب عبد القادر زبادية، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر، 1980.

- ويليام، شالر، مذكرات قنصل أمريكا في الجزائر (1816-1824)، تعريب، العربي إسماعيل، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982.
- بن العنتري، محمد الصالح، فريدة منيسة في حال دخول الترك بلد قسنطينة واستيلائهم على أوطانها أو تاريخ قسنطينة، مراجعة وتقديم وتعليق، يحيى بوعزيز، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1991.
- بن العنتري، محمد الصالح، مجاعات قسنطينة، تحقيق، تقديم، رابح بونار، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974.
-فالنسي، لوسيت، المغرب العربي قبل سقوط مدينة الجزائر 1790-1830 دار الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر، 1973.
-مالتسان فون، هاينريش، ثلاث في شمال غربي إفريقيا أبو العيد دودو، ج1 الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر، 1973.
-الوزان، محمد حسن، وصف إفريقيا، ترجمة عن اللغة الفرنسية محمد حجي، ومحمد الأخضر، الرباط، 1982.
- وولف، جون ب، الجزائر و أوروبا، ترجمة وتعليق أبو القاسم سعد ا ، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.
- بن ميمون، محمد الجزائري، التحفة المرضية في الدولة البكداشية في الجزائر المحمية، تقديم وتحقيق محمد بن عبد الكريم، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1969.
- مجهول، تاريخ بايات قسنطينة، المرحلة الأخيرة، تحقيق مختار حساني، منشورات دحلب.

1-2-1 ***المراجع***:

-بفايفر، سيمون، مذكرات جزائرية عشية الاحتلال، ترجمة أبو العيد دودو، دار هومه الجزائر، 1998.

- التميمي، عبد الجليل، موجز الدفاتر العربية و التركية بالجزائر، منشورات المعهد الأعلى للتوثيق، تونس 1983.

- التميمي، عبد الجليل، "وثيقة الأملاك المحبوسة باسم الجامع الأعظم بمدينة الجزائر" منشورات المجلة التاريخية المغربية، عدد 5 تونس 1980.

- التميمي، عبد الجليل، بحوث و وثائق في تاريخ المغرب (الجزائر و تونس وليبيا) 1816ـ1871، منشورات مركز الدراسات و البحوث عن الولايات العربية في العهد العثماني، زغوان، تونس، 1985.

- الجيلالي، عبد الرحمان، تاريخ الجزائر العام، الجزء3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1994.

-الجيلالي، عبد الرحمان، تاريخ المدن الثلاث: الجزائر –المدية-مليانة، الطبعة2، وزارة الثقافة، مديرية الفنون والآداب الجزائرية، 2005.

- بن حموش، أحمد مصطفى، فقه العمران الإسلامي، من خلال الأرشيف العثماني الجزائري956هـ- 1549م/ 1246هـ-1830م، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي، 2000.

-بن حموش، أحمد مصطفى، المدينة والسلطة في الإسلام، "نموذج الجزائر في العهد العثماني"، دار البشائر للطباعة والنشر والتوزيع، دبي، 1999.

- حليمي، عبد القادر، مدينة الجزائر نشأتها وتطورها قبل 1830، المطبعة الفكرية لدار الفكر الإسلامي، الجزائر، 1972.

- حمودة، محمود عباس، الوثائق العثمانية في تركيا ومصر ودول شمال إفريقيا، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1999.

- حيدر، علي، درر الأحكام شرح مجلة الأحكام المجلة1، دار الجيل، بيروت،1991.

-خلاصي علي، العمارة العسكرية لمدينة الجزائر، سلسلة "دار الفرسان"، الجزائر، 1985.

- الزبيري، محمد العربي، مذكرات أحمد باي وحمدان خوجة وبوضربة، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1973.

-الزرقاني، شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك، الجزء4، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1990 .

- سعد ا ، أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي 1500-1830، الجزء1، دار الغرب الإسلامي، 1998.

- سعيدوني، ناصر الدين، ورقات جزائرية- دراسات و أبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، دار الغرب الإسلامي، الطبعة1، بيروت، 2000.

- سعيدوني، ناصر الدين، النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني 1792-1830، المؤسسة الوطنية للكتاب، الطبعة 2، الجزائر، 1985.

- سعيدوني، ناصر الدين، الجزائر منطلقات وآفاق مقارنات للواقع الجزائري من خلال قضايا ومفاهيم تاريخية، دار الغرب الإسلامي، 2000.

- سعيدوني، ناصر الدين، والمهدي، بوعبدلي، الجزائر في التاريخ، العهد العثماني الجزء الرابع، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.

- شلبي، محمد مصطفى، أحكام الأسرة في الإسلام، دراسة مقارنة بين فقه المذاهب السنية والمذهب الجعفري والقانون، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1973.

- الصباغ، ليلى، المجتمع العربي السوري في مطلع العهد العثماني، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، 1973.

-صلاح، عبد الغني محمد، الحقوق العامة للمرأة، الجزء الأول، مكتبة الدار العربية للكتاب، 1996.

- الطيبي، أمين، دراسات وبحوث في تاريخ المغرب والأندلس، الجزء الثاني، الدار العربية للكتاب، تونس، 1986.

-عبد القادر، نور الدين، صفحات في تاريخ الجزائر من أقدم عصورها إلى انتهاء العهد التركي، كلية الآداب الجزائرية، 1965.

- العلوي، العابدي الملكي محمد، الأحوال الشخصية والميراث في الفقه المالكي، إفريقيا الشرق، 1996.

-فراج، حسين أحمد، أحكام الزواج في الشريعة الإسلامية، الدار الجامعية.
-قادرية، فاطمة، الحلي الجزائرية، قصر الثقافة، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1990.
- لحزيري، عبد الرحمان، كتاب الفقه على المذاهب الأربعة.الجزء 4، الطبعة7.
- مؤنس، حسين، تاريخ المغرب و حضارته من قبيل الفتح الإسلامي إلى الغزو الفرنسي، المجلد2، الجزء2 ، العصر الحديث للنشر والتوزيع، بيروت، 1992.
- المدني، أحمد توفيق، محمد عثمان باشا داي الجزائر 1766-1791 سيرته، حروبه، أعماله، نظام الدولة والحياة العامة في عهده، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.
- المنجد في اللغة والأعلام، دار المشرق، الطبعة 31 ، بيروت، 1991.
- ابن منظور، لسان العرب، دار إحياء التراث العربي، بيروت 1899.
- نعيسة جميل، مجتمع مدينة دمشق 1186-1256هـ/1772-1840، دار طلاس للدراسات، الجزء الأول.
- نصر، ثريا، تاريخ أزياء الشعوب، عالم الكتب، 1998.
- الونشريسي، أحمد بن يحي، فهارس المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى علماء إفريقية والأندلس والمغرب، إخراج أحمد حجي، الجزء13، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1983.
- يلس، شهاب الدين، الوثائق الوطنية، فهرس تحليلي للوثائق التاريخية للرصيد العثماني:1058-1279هـ 1648-1862م، تقديم أحمد توفيق المدني/ عدد خاص 8-9 الجزائر، 1980.
- يلس، شهاب الدين، الفهرس التحليلي للوثائق التاريخية للرصيد العثماني "1058-1279م/1648-1862م" ،عدد خاص 8-9 يخص دفاتر بيت المال و دفاتر البايلك

1-2-2 ***الأطروحات***:

ـ أنساعد، سميرة، أدب الرحلات الحجازية النثرية في الجزائر من القرن 11إلى 13 هـ رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2000/2001.

- طوبال، نجوى، طائفة اليهود بمجتمع مدينة الجزائر (1700-1830) من خلال سجلات المحاكم الشرعية، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2005.
-طيان، شريفة، ملابس المرأة بمدينة الجزائر في العهد العثماني، رسالة ماجستير في الآثار الإسلامية، جامعة الجزائر، 1991.
- غطاس، عائشة، الحرف والحرفيون، بمدينة الجزائر 1700-1830 مقاربة اجتماعية واقتصادية، رسالة دكتوراه الدولة، جامعة الجزائر، 2002.
-قشاعي،موساوي، فلة، الصحة والسكان في الجزائر (1516-1871)، رسالة دكتوراه الدولة، جامعة الجزائر، .
-قشي، فاطمة الزهراء، المجتمع والمدينة –أواخر العهد العثماني- من أواخر القرن 18 إلى منتصف القرن 19، رسالة دكتوراه الدولة، تونس، .1998

1-2-3 ***المقالات***:

- أبار، ميشيل، صفحات من تاريخ الجزائر- الجزائر في القرن السابع عشر لرحالة اسكتلندي- ترجمة بن عيسى حنفي، مجلة الثقافة، عدد3، 1971.
-برج، محمد بن عبد الرحمان، الوضع الاجتماعي لتجار جدة في القرن الثامن عشر الميلادي، من الحياة الاجتماعية في الولايات العربية اثناء العهد العثماني، جمع وتقديم عبد الجليل التميمي منشورات مركز الدراسات والبحوث، زغوان، 1998.
-بكر، عبد الوهاب، العلاقات الاجتماعية في مصر العثمانية –دراسة لوثائق ديوان الروزنامة وأحكام المحاكم الشرعية في القرنيين السابع عشر والثامن عشر، من الحياة الاجتماعية في الولايات العربية أثناء العهد العثماني، جمع وتقديم عبد الجليل التميمي منشورات مركز الدراسات والبحوث، زغوان، 1998.
- التميمي، عبد الجليل، "عتق العبيد و عددهم في منتصف القرن التاسع عشر بإيالة تونس" مأخوذ من الحياة الاقتصادية للولايات المتحدة العربية و مصادر وثائقها بالعهد العثماني، الجزء1 الجزء2، تونس،1986.
- التميمي، عبد الجليل، "الدفاتر التركية والعربية في الجزائر"، مجلة الأصالة، العدد14 ـ 15، سنة 1973.

- الحكيم، دعد، الوثائق الشرعية كمصدر لبحث الحياة الاقتصادية في العهد العثماني، ثلاث وثائق من دمشق تعالج ذلك، مقال في أعمال ملتقى الحياة الاقتصادية للولايات العربية و مصادر وثائقها في العهد العثماني، الجزء1،الجزء2، منشورات مركز الدراسات والبحوث عن الولايات العربية في العهد العثماني، زغوان، 1986.
- حلاق، حسان، "الحياة الاجتماعية في بيروت، الحياة الاجتماعية للولايات العربية ومصادر وثائقها في العهد العثماني"، ج1، ج2 منشورات مركز الدراسات و البحوث عن الولايات العربية في العهد العثماني، زغوان، 1986.
- حلاق، حسان، "الحياة الاجتماعية في بيروت في القرن التاسع عشر في ضوء سجلات المحكمة الشرعية في بيروت"، من الحياة الاقتصادية للولايات العربية و مصادر وثائقها في العهد العثماني، ج1ج2، تونس، 1986.
- حليمي، عبد القادر، "القروض و النقود في مدينة الجزائر أثناء العهد التركي"،مجلة الأصالة، العدد7، الجزائر، 1972.
- رافق، عبد الكريم، سجلات التركات (المخلفات) كمصدر للتاريخ الاجتماعي الاقتصادي ومأخوذ من بحوث و دراسات في التاريخ العربي مهداة إلى الأستاذ نور الدين حاطوم، دمشق، دار الشمال للطباعة و النشر،1992.
- رافق، عبد الكريم، "دراسة سكانية لدمشق و حلب في عام 1277هـ/1861م، من خلال سجلات التركات"، منشور في أوراق في التاريخ و الأدب مهداة إلى نقولا زيادة.
- زيادة، خالد، "السلطة المدنية من خلال وثائق المحكمة الشرعية"، مقال منشور في أعمال ملتقى الحياة الاقتصادية و الاجتماعية للولايات العربية و مصادر وثائقها في العهد العثماني، الجزء1، الجزء2، منشورات مركز الدراسات و البحوث عن الولايات العربية في العهد العثماني، زغوان 1986.
-سعد ا ، أبو القاسم، دفتر محكمة المدية (الجزائر) أواخر العهد العثماني (1821-1839)، الحياة الاقتصادية للولايات العربية، زغوان، 1986.
- سعيدوني، ناصر الدين، "نظرة حول الوثائق العثمانية بالجزائر و مكانتها في تاريخ الجزائر الحديث"- مجلة التاريخ-عدد4، الجزائر، 1977.

- سعيدوني ناصر الدين، "البحرية الجزائرية " في العهد العثماني" مجلة التاريخ، الجزائر، 1986، العدد 22.

-شعبان، عبد المجيد، واقع الرق في دمشق من خلال سجلات محاكمها الشرعية 1700-1725، عن أعمال المؤتمر التاسع للدراسات العثمانية حول العائلة والمهمشون في العالم العثماني: النساء والأطفال والفقراء، منشورات مؤسسة تميمي للبحث العلمي والمعلومات، زغوان، 2002.

- الطيبي، أمين، " لمحة عن الحياة الاقتصادية في المغرب الأوسط (إيالة الجزائر) في القرن العاشر الهجري (السادس عشر ميلادي) من خلال رحلتي الحسن بن محمد الوزان والتمغروطي"، عن الحياة الاقتصادية للولايات العربية، زغوان، تونس، 1986.

- غطاس، عائشة، سجلات المحاكم الشرعية و أهميتها في دراسة التاريخ الاقتصادي و الاجتماعي بمجتمع مدينة الجزائر- العهد العثماني-" مجلة إنسانيات، عدد 3 – شتاء 1997، ذاكرة وتاريخ.

- غطاس، عائشة، "إسهام المرأة في الأوقاف في مجتمع مدينة الجزائر خلال العهد العثماني" المجلة التاريخية المغربية، عدد 85-86، 1997.

- غطاس، عائشة، " المرأة و النشاط الحرفي"، تاريخ النساء المغاربيات- الإقصاء وردات الفعل، أعمال ندوة القنيطرة، 1997.

-غطاس، عائشة، الصداق في مجتمع مدينة الجزائر1672- 1854 ، مجلة الإنسانيات، العدد 4، 1998.

-غطاس، عائشة، الوافدون "البرانية" على مدينة الجزائر بين التهميش والاندماج، عن أعمال المؤتمر التاسع للدراسات العثمانية حول العائلة والمهمشون في العالم العثماني: النساء والأطفال والفقراء، منشورات مؤسسة تميمي للبحث العلمي والمعلومات، زغوان، 2002.

- غطاس، عائشة "ممتلكات المرأة في مجتمع مدينة الجزائر خلال العصر العثماني"
In Histoire des femmes au Maghreb, Culture Matérielle et Vie quotidienne.Texte réunis par D.Largueche
Centre de Publication Universitaire Tunisie 2000.

-قشي، فاطمة الزهراء، "دوائر المصاهرات في قسنطينة مع نهاية القرن الثامن عشر"، مجلة إنسانيات العدد 4، 1998.
-قشي، فاطمة الزهراء ، "الهبة ومؤخر الصداق، ممارسات قسنطينة في القرن الثامن عشر"، مجلة سيرتا، منشورات جامعة منتوري، قسنطينة،2000.
-المازري، بديرة، حياة اللهو وخدمات الخمارات والمقاهي والفنادق في الجزائر من أوائل القرن الثامن عشر، الحياة الاجتماعية في الولايات العربية أثناء العهد العثماني، جمع وتقديم عبد الجليل التميمي منشورات مركز الدراسات والبحوث، زغوان، 1998.
-الواليش، فتيحة، فئة المعتقين بمدينة الجزائر نهاية القرن العاشر إلى منتصف التاسع عشر من خلال وثائق المحاكم الشرعية، أعمال المؤتمر التاسع للدراسات العثمانية حول العائلة والمهمشون في العالم العثماني: النساء والأطفال والفقراء، منشورات مؤسسة تميمي للبحث العلمي والمعلومات، زغوان، 2002.
- الواليش، فتيحة، "النساء والسلطة القضائية من خلال عقود الأحباس في مدينة الجزائر خلال القرنين 17 و18"، مجلة سيرتا، منشورات جامعة منتوري، قسنطينة، 2000

2-1 ***المصادر المطبوعة***:

- ARVIEUX, Mémoires du Chevalier d'Arvieux, envoyé extraordinaire du Roy, à la porte, consul d'Alger, de tripoli, et autres échelles du levant.T5 chez Charles Jean, baptiste delespi, Paris, 1735.
-BOUTIN,C, Reconnaissance des Villes, Forts et batteries d'Alger, pub, par G,Esquer,Paris, champion, 1927.
- De BREVES, Relation des Voyages de Monsieur de Brèves Tant en Grèce, terre sainte, et Egypte, Royaumes de Tunis et Alger, Paris, 1682.
-DAN, P, Histoire de Barbarie et de ses corsaires, Royaume, et des villes d'Alger de Tunis de Sale et de Tripoli, T : 1.
-DENYS, J, Considérations statistiques, historiques, militaires, et politiques, sur la régence d'Alger, Palais royal , Paris , 1831.

-GENTY, de Bussy, de l'Etablissement des Français dans la Régence d'Alger, 2ème Edition, T1 (5) Typographie de Firmin didot Frères, 1839.
- HAEDO Diego, La vie à Alger les années 1600 ; Topographie et Histoire générale d'Alger, éditions grand Alger- Livres ex (M.L.P) Alger,Oran 2004.
-KHODJA,H, Le Miroir, aperçu historique et statistique sur la régence d'Alger, introduit par Abdel kader Djeghloul, Editions Dar el Gharb, 2004.
-MORGAN J.T, Histoire des états Barbaresques qui exercent la Piraterie contenant l'origine, les révolutions, et l'Etat présent des Royaumes d'Alger, de Tunis, de Tripoli et de Maroc avec leurs forces, leurs revenus, leurs, politique et leurs commerces,T1, Chez chaubert hérissant, Paris.
-PANANTI, Relation d'un Séjour à Alger, contenant des observations sur l'etat actuel de cette régence, Chez le Normant, Imprimeur- Libraire, Paris, 1880.
-DE PARADIS,V, Alger au 18e siècle, typographie Adolphe Jourdan, Alger, 1898.
-DE PARADIS,V, Tunis et Alger au 18e siècle, Mémoire et observations rassemblés par J.cuoq, Bibliothèque arabe, Sindbad, Paris, 1983.
-PEYSSONEL ,J.A, Voyage dans la Régence de Tunis et Alger. Edition de la découverte, Paris, 1987.
-RENAUDOT,Tableau du royaume de la ville d'Alger et de ses environs, Paris, 1830.
-DE ROQUEVILLE, Relations des Moeurs et du Gouvernement des Turcs d'Alger, chez olivier de varennes au palis bans de salle royale, au vale d'or, Paris.
-SHAW, Voyage dans la régence d'Alger, traduit, J.Mac, Carthy, Paris, chez Marlin, Editeur, 1830.
-TACHRIFAT, Recueil de notes historiques sur l'Administration de l'Ancienne Régence d'Alger, trad par DEVOULX A, Imprimerie du Gouvernement, Alger, 1852.

-DE TASSY, L, Histoire du Royaume d'Alger,avec l'état présent de son gouvernement, de ses forces de terre et de mer et de revenus, police, justice, politique et commerce, Amsterdam, 1725.
-LE ROY, Etat général et particulier du Royaume et de la Ville d'Alger. Hugo-Groteus.
-ROZET ET CARETTE, Algérie Etat Tripolitain 2éme Edition Bouslama, Tunis, 1980.
-ROZET, Voyage dans la Régence d'Alger ou Description du pays occupé par l'armée Française, Arthur Bertrand Libraire Editeur ,1833 T : 3.
-ROZET, Voyage dans la Régence d'Alger, Arthur Bertrand Libraire Editeur, T2, Paris, 1927.
-SHALER W, esquisse de l'état d'Alger, considéré sous les rapports politiques, historiques et civils, librairie l'Advocat, Paris, 1830.

2-2 المراجع:

-AGERON, C,R, Histoire de l'Algérie Contemporaine (1830-1964), Paris presses universitaires de France, 1964.
-BAGHLI, O, Chaussures traditionneles Algériennes, Documents du Centre de Recherche Anthropologiques, Préhistoriques et Ethnographiques, Sned, Alger, 1977.
-BEAUSSIER, M, Dictionnaire pratique, Arabe, français, Marcellin Français Imprimerie La maison des Livres – Alger, 1958.
- BELHAMISSI, M, Marine et marins d'Alger (1518-1830), les navires et les hommes, Tome1, Bibliothèque Nationale d'Algérie, 1996.
BENCHENEB, M, Mots Turks et Persans Conservés dans le parler Algérien, ancienne maison bastide, Jourdan, Alger, 1922.

-BEN MANSOUR, A, H, Journal de Jean-Baptiste Gramaye, Alger 16e 17e Siècle, « Evêque d'Afrique » par, Les Editions du cerf, Paris, 1998.

-BOYER, P, L'évolution de l'Algérie médiane ancien Département d'Alger de 1830 à 1956, Adrien Maison – neuve.

-BOYER, P, La vie quotidienne à Alger à la veille de l'intervention française, Paris, Hachette,1966.

-DESPARMET, J, coutumes institutions croyances des indigènes de l'Algérie, l'enfance, le mariage et la famille T1, IMP LATUPO, Alger, 1939.

-EMERIT M, un mémoire sur Alger par Pétis de la Croi 1695, Alger, type-litho et J Carhonel, 1953.

-The Encyclopedia of Islam, volume VII, leiden, E.J.Brill,1993.

- EUDEL, P, Dictionnaire des bijoux de l'Afrique Nord, Maroc, Algérie, Tunisie, Tripolitaine Ernest le Roux, Paris, 1906.

- FAGNAN,E, Additions aux Dictionnaires Arabes, Beyrouth, Librairie de Liban SD.

-FAGNAN,E Catalogue général des Manuscrits, de la Bibliothèque nationale d'Alger, 1987.

-GAID, M, L'Algérie Sous les Turcs, Maison Tunisienne de l'Edition, Tunis,1975.

-GRANGAUD, I, « La ville imprenable une histoire de Constantine au 18e siècle » in les villes Activités et Sociétés, éditions média plus, Constantine, 2003.

-ICHBOUDEN,L, Alger histoire et capitale de destin national, Edition, Casbah, Alger,1997.

-KIKANO,A.B, Table de concordance des années, Hégiriennes et Chrétiennes, Beyrouth, 1966.

-KLEIN, H « Les Rues de l'Ancien et du Nouvel Alger »Feuillets d'El-Djazair, Fontana, Alger,1913.

-LESBET, D, La Casbah d'Alger, Gestion Urbaine, et Vide Social, Office des publications universitaires, Alger, 1922.

-MARCAIS,G, Les Origines d'Alger, In Feuillets d'El- Djazair Société d'Imprimerie de Presse Algérienne, Alger, 1985.

-MARCAIS, G , Le Costume, musulman d'Alger, collection du centenaire de l'Algérie, archéologie, histoire, Paris, 1830- 1930.

-MARCAIS, G, Les bijoux Musulmans de l'Afrique du Nord, Imprimerie Officielle, Alger, 1958.

-MEROUCHE, L, Recherches Sur l'Algerie à l'Epoque Ottomane. Monnaies, Prix et Revenus 1520-1830. Editions Bouchène, Paris, 2002.

-SAIDOUNI, N, l'Algérois Rural à la fin de l'époque Ottomane (1791-1830) Dar El Gharb- Al Islami, Beyrouth, 2001.

-SHUVAL, T, La ville d'Alger vers la fin du 18e siècle, Population et cadre urbain, édition, C.N.R.S, Paris, 1998.

-TEMMIMI, A, Sommaire des registres Arabes et Turcs d'Alger publication de la Revue d'Histoire Maghrébine, Vol 2, Tunis, 1979.

2-2 المقالات:

-BACHROUCHE, T, « Niveaux de Fortune et Stratification Sociale » In les Cahiers de Tunisie, N129-130, Tunis, 1984.

- BENCHENEB, S, « Un Acte de vente à Alger 1648», In Revue Africaine, 1945.

- BENCHENEB, S, « Un Contrat de mariage Algerois au début du 18e siècle, Annales de l'Institut des Etudes Orientales, 1955.

-CHERIF, M.H, « Les Documents de Bayt AL Mal dans les Archives de l'ancienne direction des Habous, In Revue d'Histoire Maghrébine, Tunis, N 39-40/1985.
-CRESTI, F, « Quelques Réflexions sur la population et la structure sociale d'Alger à la période turque 16-19e siècle »,In Cahiers De Tunisie, Numéro Spécial, Villes et Société Urbaines, Tunis, Avril, 1938.
-DEGUILHEM, R, "Wakf documents: a multi- purpose historcal source The case of 19th century Damascus", in les villes dans l'Empire Ottoman: Activités et Sociétés, T/1.
-DENY, J, « A propos du Fond Arabe-Turc des Archives du Gouvernement Général de l'Algérie » In Revue Africaine, Vol 62, Alger, 1921.
-DEVOULX, A, « Les édifices religieux de l'Ancien Alger, In Revue Africaine, N°14-1870.
-DEVOULX, A, « Notice sur les corporations religieuses d'Alger Accompagnée de documents Authentiques et inédits », Extrait de la Revue Africaine 1862. Typographie Adolphe Jourdan Alger 1912.
-EMERIT, M, « Les quartiers commerçants d'Alger à l'époque turque »,in Revue Algeria, 1952.
-ESTABLET, C, « Les intérieurs Damascains au début du 18e siècle, sous bénéfice D'inventaires », Les villes dans L'empire Ottoman activités et sociétés T2 – C.N.R.S, Aix en Provence, 1994.
-EUDEL, P, « Aperçu historique de l'orfèvrerie Algérienne » Revue Africaine, Nº 45,1901.
-GLASMAN, V, « Les Documents du tribunal religieux de Hama », in les villes. dans l'Empire Ottoman: Activités et Sociétés, T/1.
-GOLVIN, L, « Alger à la période Ottomane Rythme de vie » in les cahiers de Tunisie, Nº 1376138 Tunis, 1986.
-GUECHI , FZ, « Le çadaq à Constantine à la fin du 18 e siècle »

histoire des femmes au Maghreb, textes réunis par D Largeuche, Tunis, C.P.U, 2000-
- HAEDO,D « Topographie et Histoire générale d'Alger » , In Revue Africaine, N° 87 ,1871.
- DE LA SALLE Graf, «Contribution a l'Etude du Folklore Tunisien », In Revue Africaine, 1946.
- LARGUECHE, D, « Sur les traces du quotidien des femmes ordinaires .vivre, paraître, et défier, familles marginaux dans le monde Ottoman : femmes, enfants, pauvres et handicapés, sous la direction de Abdel jelil Temimi, fondation temimi pour la recherche scientifique et l'information, zaghouan, Août, 2002.
-MARCUS, A, « Poverty and Poor Relief In Century Aleppo », In Revue au Monde Villes au Levant, Hommage à André Raymond, Edisud, 1990.
-MERSIOL, E, La Régence d'Alger vue par un Allemand à la fin du 18e siècle, deuxième congrès national des sciences historiques Algérienne, Alger, 1932.
-De PARADIS, V, « Alger au 18e siècle « In Revue Africaine, Vol 41, Alger, 1897.
-PASCUAL, J.P, « Meubles et objets domestiques quotidiens des Intérieurs Damascains du 17e siècle », In Revue du monde Musulman, n° 55-56-,1990.
-PASCUAL, J.P, « Les inventaires après décès, une source pour l'histoire économique et sociale de Damas au 17e siècle », In les villes dans l'Empire Ottoman, activités et sociétés, T.1, édition du C.N.R.S.
-RAYMOND, A, « Constantine du 18e siècle », Les cahiers de Tunisie.

فهرس المواضيع: